الإشارة إلى مذهب أهل الحق

تأليف الإمام الفقيه
أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي
(٣٩٣ - ٤٧٦هـ)

ويليه

البشارة بثبوت نسبة كتاب الإشارة

تحقيق ودراسة
محمد سيد بن محمد حبيب الداغستاني

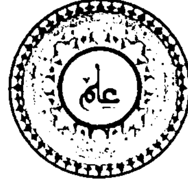
علم لإحياء التراث
والخدمات الرقمية
لندن - مصر

دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت

الإشارة

إلى

مذهب أهل الحق



دار الضياء للنشر والتوزيع
الكويت - حولي - شارع الحسن البصري
ص.ب ١٣٤٦٠ حولي
الرمز البريدي ٣٢٠١٤
تلفاكس ٠٠٩٦٥٢٢٦٥٨١٨٠
نقال ٠٠٩٦٥٥٠٤٠٩٩٢١

Dar_aldheyaa2@yahoo.com
Abdou20203@hotmail.com
www.daraldeyaa.net

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

بلد الطباعة: بيروت - لبنان
التجليد الفني: شركة فؤاد البعينو للتجليد ش.م.م. بيروت - لبنان

لإحياء التراث والخدمات الرقمية

علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية
جمهورية مصر العربية - القاهرة
التجمع الخامس- الحي الثالث- فيلا 152
الهاتف: 00201127999511
internetional library of manuscripts(ILM)
1155726

رقم الإيداع المحلي: 2017/23123
رقم الإيداع الدولي: 3-5 -85365 -977-978
info@ilmarabia.com

الموزعون المعتمدون

دولة الكويت
دار الضياء للنشر والتوزيع - حولي تليفاكس: ٢٢٦٥٨١٨٠ نقال: ٥٠٤٠٩٩٢١

جمهورية مصر العربيّة
محمول: ٠٠٢٠١٠٠٠٣٧٣٩٤٨
دار الأصالة للنشر والتوزيع - المنصورة محمول: ٠٠٢٠١٠٩٨٣٢٥٨٣٢

المملكة العربية السعودية
مكتبة الرشد - الرياض هاتف: ٤٣٢٩٣٣٢ - ٢٠٥١٥٠٠
دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض هاتف: ٤٩٢٥١٩٢ فاكس: ٤٩٣٧١٣٠
مكتبة المتنبي - الدمام هاتف: ٨٣٤٤٩٤٦ فاكس: ٨٤٣٢٧٩٤

المملكة المغربية
مكتبة دار الأمان - الرباط - ٤ زنقة المأمونية هاتف: ٠٠٢١٢٥٣٧٧٢٣٢٧٦ - ٠٠٢١٢٥٣٧٢٦٣٧٨٦

المملكة الأردنية الهاشمية
دار محمد دنديس للنشر والتوزيع - عمان هاتف: ٠٦٤٦٥٢٣٩٠ - ٠٧٨٨٢٩١٣٣٢

جمهورية العراق
دار التفسير - أربيل هاتف: ٠٠٩٦٤٧٥٠٨١٨٠٨٦٥

برمنكهام - بريطانيا
مكتبة سفينة النجاة هاتف: ٠٠٤٤٧٤٧٢٠٤٢٨٢٤ هاتف: ٠٠٤٤٧٤٩٥٠٧٤٠٢٥

الجمهورية اليمنية
مكتبة نور السبيل - حضرموت - تريم هاتف: ٠٠٩٦٧٧٧٦٢٢٤٢٩٩ - ٠٠٩٦٧٧٣٦٨٣٧٩٣٥

الجمهورية التركية
مكتبة الإرشاد - إسطنبول هاتف: ٠٢١٢٦٣٨١٦٣٣/٢٤ فاكس: ٠٢١٢٦٣٨١٧٠٠

جمهورية داغستان
مكتبة ضياء الإسلام هاتف: ٠٠٧٩٨٨٣٠٣١١١١ - ٠٠٧٩٨٨٧٧٣٠٣٠٦
مكتبة الشام - خاسافيورت هاتف: ٠٠٧٩٢٨٨٧٢٩٥٠٥ - ٠٠٧٩٢٨٨٦٦١٤٧٤

الجمهورية العربية السوريّة
دار الفجر - دمشق - حلبوني هاتف: ٢٢٢٨٣١٦ فاكس: ٢٤٥٣١٩٣

الجمهورية السودانية
مكتبة الروضة الندية - الخرطوم - شارع المطار هاتف: ٠٠٢٤٩٩٠٠٤٢٥٧٩

دولة ليبيا
مكتبة الوحدة - طرابلس
شارع عمرو ابن العاص هاتف: ٠٩١٣٧٠٦٩٩٩ - ٠٢١٣٣٣٨٢٣٨

الإشارة مختصر إلى مذهب أهل الحق

تأليف الإمام الفقيه
أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي
(٣٩٣ - ٤٧٦هـ)

ويليه

البشارة بثبوت نسبة كتاب الإشارة

تحقيق ودراسة
محمد سيد بن محمد حبيب الداغستاني

دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت

علم لإحياء التراث
والخدمات الرقمية
لندن - مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الإِهْـدَاءُ

إلى مَن فَتَقَ يَنْبُوعَ المنهَلِ الصَّافِي في أقصى جِبال دَاغِسْتان العوالي من أراضي الأَوَارِي، ثم سَار بِمَنْهَلِه إلى حَاضِرة بِلاد قَوْقَاز وأَسَّسَ فِيها جامعةَ الإمامِ أبي الحسن الأشعَرِي، تَفاؤُلًا أنْ يُصلِح الله بها ما بَيْن المسلمين، ويجمعَهم بِها على أصولِ أهل السنَّةِ والدِّين، ويُزِيل بِها شُبهاتِ المُبْطِلِين، كما أزالها الإمامُ الأشعريُ في عصرِ غُلَاةِ فِرَقِ المسْلِمِين.

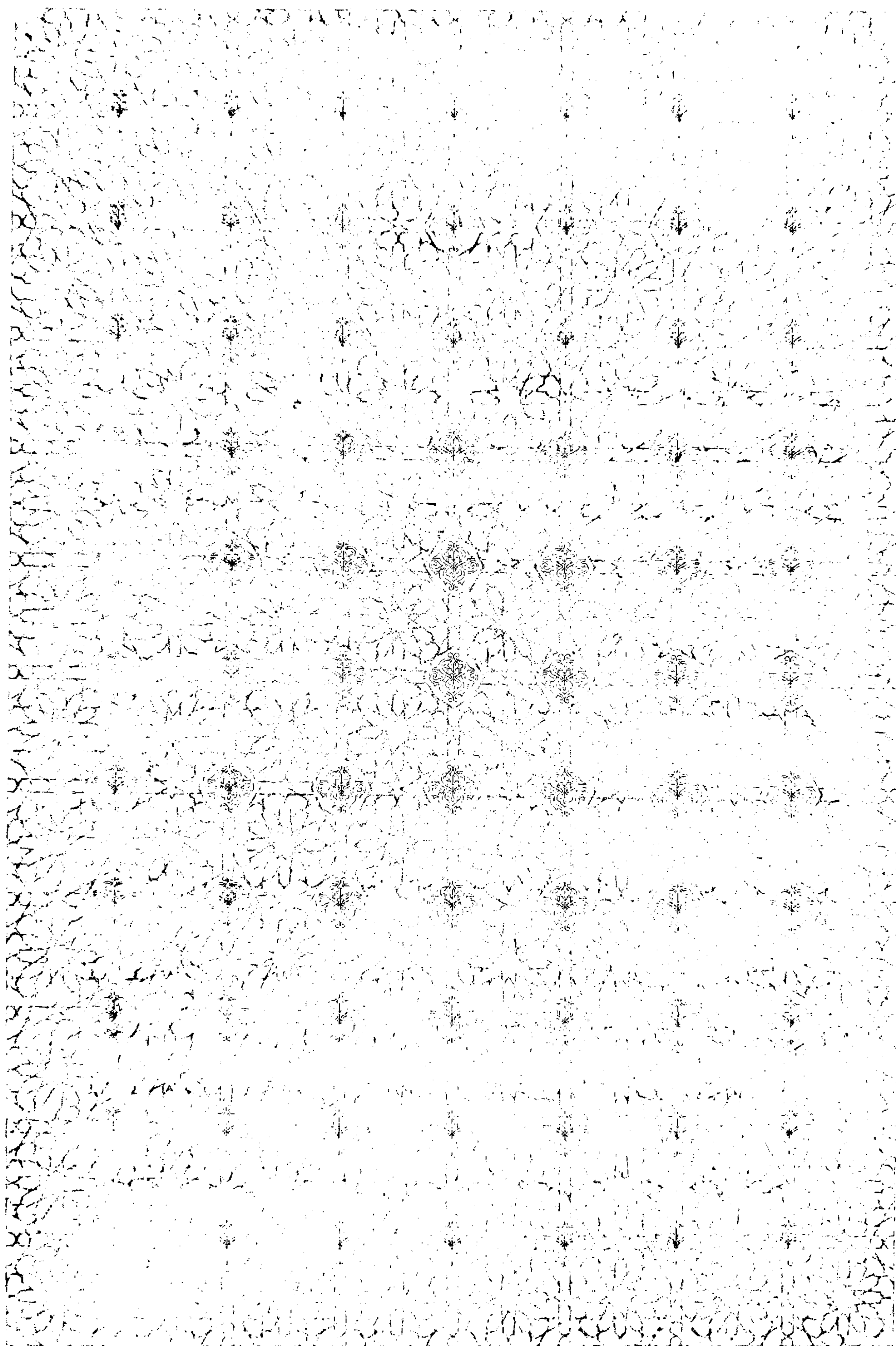
إلى مَن أفنى عُمرَه لإقامةِ صَرحِ العلمِ والدين، وأقام نفسَه ضدَّ السَّطْحِيِّين والمُتَطَرِّفِين، وجاهد بِقِيلِه ومَقالِه مَع مَن يتلاعبُ بِالدين، أو يُتاجِر به مِن النَّابِتَة وغُلَاةِ المتصوِّفِين.

إلى مَن أخذ بِوالدِنا إلى مَنهلِه وسَقاه مِن مَعِينِه، وسَالَ علَيْنا بِسَببه مِن خَيْرَات اللهِ وَبَرَكاتِه.

إلى مَن سمَّاني بِاسْمِه وحَنَّكَنِي بِيَمِينه ودعا لي بِفارغ أكفِّه ما تيسَّر مِن فضلِ الله ورحمتِه.

إلى شيخِنا وشيخِ شيوخِنا، رَيحانةِ أهْلِ قَوْقَاز وبلاده، وفقيهِ دَاغِسْتان وناحيته، القاضي: أبي الفَضل محمّد سَيِّد بن أبي بَكر، آل خُوَنْز، الأَوَارِي، الخُشْدَادِي، الدَّاغِسْتَاني ﵀ إلى روحِه أهدي هذا العمل، وفاء بحقِّه وعرفانًا بفضله وأداء لبعضِ حقوقِه

سائلا الله تعالى أن يحشره في زمرة عباده الصالحين مع الأنبياء والمرسلين.



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي سَبق الأزمانَ وخَلَقها، وأَوْجَدَ الأَكْوانَ ونظَمَها، وأبْدعَ الجواهرَ وجمَعَها، وميَّزَ الأعراضَ وأظهرَها، وصنعَ الأجسامَ وأحكمَها، وعلَّم آدمَ الأسماءَ كُلَّها، ووَهبَ الإنسانَ نفائسَ المعارفِ وأنواعَها، وأمره بالنظر والفكر في ملكوته ومخلوقاته، وبالتدبّر في معجزاته وآياته، فأعدَّ لمن آمن به الجنَّةَ ونعيمَها، وللكافرين جهنَّمَ ولَهيبَها.

أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادةَ مَن اعْترف وأبْصَر، وخاف رَبَّه واسْتَغفر، وأشهدُ أنّ سيّدَنا ونبيَّنا محمداً عبدُه ورسوله، وصَفيُّه ونجِيُّه، الذي هو المصطفى، وبه العِبادُ اهْتَدَى، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، ما أقبل ليلٌ وأدْبر، وأضاءَ صُبْحٌ وأسْفر، وسلّمَ تسليمًا أسرَّ بِه أمْ أظْهر.

وبعـدُ:

فإن كتاب «الإِشَارَة إلى مَذْهَبِ أَهْلِ الحقِّ» للإمام الفقيه الأصولي أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، طالما كان الناسُ وكثيرٌ من طلاب العلم يرتابون في كونِه من تصنيفِ الإمام الشيرازي، ويشكُّون في صِحّة نِسبته إليه، لأسْبابٍ وشُبُهات كانتْ تستدعي التوقفَ في تصحيحِ نسبتِه إليه، أو صِحَّةِ ثبوته عنه، حتى صار بعضُهم ينكرون ثبوتَه عنه، بناء على ما تطرقَ إلى أسماعِهم من أن الإمام الشيرازي لم يكن على مذهب الإمام الأشعري حتى يُؤلف كتابًا على مذهبه وطريقته.

ومن هذه الأسبابِ والشبهات عدمُ وُرودِ اسمِه في مصنّفات الإمام الشيرازي وعدمُ ذكرِه له في مؤلفاته، وعدمُ إحالته إليه.

ومنها إغفالُ الإمام تاج الدين السبكي ذكرَه عند ترجمته له في كتابه «طبقات الشافعية الكبرىٰ»، وكذا عدمُ ذكر الإمام الحافظ ابن عساكر له في «تاريخه» و«تبيينه»، مع أن هذه المراجع أرجىٰ مظانِّ وجودِ ذِكره، ومع ذلك لم يذكرُه الإمامان، ولا غيرُهما من مُتقدِمي الأشاعرة.

ومنها أيضا سكوتُ تلامذةِ الإمام الشيرازي عنه وعدمُ ذكرِهم له، لا رواية ولا كتابة، ولا وجودُ نقلٍ عنه في كُتب التراث.

طُبع هذا الكتابُ خمس مرات، لكن لم يقم أحدٌ ممن نشره بدراسة هذه الإشكالية والجواب عنها، وقد انشغلوا بدلًا عنها بِدراسة حياةِ الإمام الشيرازي بكلِّ مراحلها، مثل مرحلة السياسية، والعلمية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها من الأمور الزائدة، ثمَّ اهتمَّوا بالتعليقات الكثيرة المكثَّفة علىٰ جميع فقرات الكتاب، حتىٰ علّق بعضُهم ـ وهو أسوأُهم في خدمة هذا الكتاب ـ تعليقاتٍ وحواشٍ تزيدُ علىٰ أصلِ الكتاب بكثير، أكثرُها في الردِّ علىٰ مذهبِ أهل الحقِّ الذي يقدِّمه ويمثِّله الإمامُ الشيرازي.

وأوّلُ من طَبَعه ـ أي بعضَ أجزاءِه ـ هو الشيخُ عبدُ المجيد تركي حفظه الله تعالىٰ، اعتمد في إخراجه علىٰ نسخة واحدة، وهي نسخة تُركية وقف عليها، ثم نشرها مع كتاب «شرح اللمع» للإمام الشيرازي، لكن نشْرتُه كانت لأجزاءٍ متفرقة، ولم تكن نشرة كاملة للكتاب.

وكذلك أصحابُ الطبعات الأخرىٰ لم يَقِفوا إلّا علىٰ نسخةٍ واحدة، وهي

المحفوظة بالمكتبة الإسكندرية.

والطبعة التي تستحقُّ ذكرها والشكر عليها من هذه الطبعات كلِّها كما سيأتي هي طبعةُ الشيخ الفاضل محمد الزُّبَيدي، التي نشرتها دار الكتاب العربي سنة ١٤١٩هـ، جزاه الله خيرًا[١].

هذا، وفي سنة ١٤٤٢هـ، لما كنا في معرض القاهرة استضافَنا إلىٰ مكتبتِه صاحبُ أكبرِ خزائنِ المخطوطات فضيلةُ الشيخ المحقِّق، أبو يعقوب عبد العاطي الشرقاوي حفظه الله تعالىٰ، وبالمناسبة سألتُه عن مخطوطة كتاب «الإشارة» للشيرازي فوجدتُ عنده نسختين إحداهما لم يطلع عليه أحدٌ ممّن طبعه سابقا، وهي نسخة نفيسة، قوبلت وصحِّحت علىٰ أصله، وعلىٰ هوامشها بعض التنبيهات والتصحيحات، فلما قارنتُ بينها وبين نسختي التركية والإسكندرية ظهر لي أن في كلِّ طبعات الكتاب السابقة سقطاتٌ وتحريفاتٌ، وكلماتٌ لم تصحّ قراءتُها، ولم يستقم إعرابُها، ولم يتضح مرادُها لتحريفات حصلت بها، حتىٰ ذَهَبَ علىٰ جميعِهم بعضُ الأحاديث التي استدلَّ بها الإمامُ الشيرازي وبعض الأبيات من الشعر.

ولذا أردتُ إعادةَ نشرِ هذا الكتاب القيِّم علىٰ صورة متميِّزة، من حيث تحقيقُ وإثباتُ نصِّ الكتاب، كاملا مُكمَّلا، مع الاهتمام البالغ ببيان وتحقيق الأصْلَين المهمَّيْن:

الأول: الاستقراءُ الكاملُ لكتاب «الإشارة»، والتتبعُ لمادَّةِ الكتاب حرفًا بِحرف، ثم المقارنةُ بينه وبين سائر كُتب الإمام الشيرازي، حتىٰ يتبيّن بالأدلة والشواهد مدىٰ صحّة نسبةِ الكتاب إليه.

---

(١) وسنتكلم عنها بالتفصيل.

ثم القيامُ بالجواب عن تلك الأسباب والشبهات التي طالما كانت تستدعي الشكَّ والريبَ في صحّة نسبة الكتاب إلىٰ الشيرازي.

الثاني: تحقيقُ نصِّ الكتاب بِبالغ الجهد والطاقة مع المقارنة بين النسخ، وإثباتُ الفروق كلِّها، صغيرة كانت أو كبيرة.

وذكرُ الأخطاء والغلطات والسقطات والتحريفات التي وقعت في طبعة الشيخ محمد حسن إسماعيل، والتي هي نسخة «المكتبة الشاملة»، حتىٰ يسهل علىٰ من استعملها واعتمد عليها تصحيحُ ما وقع له بسببها من أخطاء وسقطات، وهي كثيرة جدًّا.

والتنبيهُ علىٰ بعضِ السقطات والأخطاء التي في طبعة الشيخ الفاضل محمد الزُبَيدي، حتىٰ يستفيد مِن هذه التنبيهات كلُّ من عنده طبعةُ دار الكتاب العربي.

وحسب ما ظهر لي من تتبُّعي واستقرائي لنُسخ هذا الكتاب، مخطوطةً كانت أو مطبوعة يمكنني أن أقول بأنَّ هذا النصَّ المحقَّق من كتاب «الإشارة» الذي نعيد نشرَه، هو النصُّ الكامل لهذا الكتاب، وهو أقربُ النُّسخ كلِّها إلىٰ مراد المصنِّف، مع الأدلة والشواهد التي تثبت قولا واحدًا أنه من تصنيف الإمام الشيرازي، ومع الجواب عن الشبهات التي حول الكتاب.

ومن أهمِّها بيانُ وإثباتُ أشعرية الإمام الشيرازي بدون أدنىٰ شُبهة مع الجواب عن كلِّ المشاغبات التي أتىٰ بها البعضُ لإثبات العكس، وتحليل بعض نصوص الأئمة.

ولما كانت هذا الدراسةُ فيها بعضُ التوسّع من حيثُ كثرةُ الأدلّة والشواهد أفردناها بعنوان: «البِشَارَة بِثُبوت نِسْبةِ كتابِ الإشارة»، وقد ألحقناها بآخر الكتاب.

ثم ألحقنا الكتابَ رسالةً أخرىٰ المنسوبة إلىٰ الإمام الشيرازي بعنوان «عقيدة السلف» وإن كنتُ متوقفا في صحة ثبوتها إليه، راجيًا من بعض الإخوة القيام بدراستها والبحثِ عن نُسخها، ولعل الله يفتح عليه ما لم يفتح علىٰ غيره.

وأسأل الله تعالىٰ التوفيقَ لما يحبّه ويرضَاه، والامتنانَ بالتقبّل بفضلِه ورُحْمَاه، إنّه خيرُ مسؤول، وجودُه خيرُ مأمول.

وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وعلىٰ سائر الأنبياء والمرسلين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه: الراجي عفو ربه ورضا خالقه

مُحَمَّد سَيِّد بن مُحَمَّد حَبِيب الدَّاغِسْتَانِيّ

١ جمادىٰ الأولىٰ سنة ١٤٤٥هـ،

القاهرة «مصر»

ترجمة الإمام الشيرازي

كنتُ في بدية الأمر أردتُ ذكر ترجمة بسيطة مختصَرة للإمام الشيرازي حسبَ ما يقتضيه المقام، وكما هي العادة المتبعة في مثل هذا الكتاب، ثم بدا لي ذكرُ ترجمته مفصَّلَة أطرافها وزواياها، لتكون إشارة إلىٰ أن منشأ الإمام وحياتَه كلّها كانت مع أئمة الأشاعرة، أساتذةً وشيوخًا، تلامذة وطلابًا، أصحابًا ورفقة، تدريسًا ومدرسةً، تأليفًا وتصنيفًا، موقفًا ومَنْصبًا، وإن كان خالفَ الإمام الأشعريَّ في مسألةٍ أو مسألتَيْن، فقد خالفه مِن قبلُ الإمامُ القاضي أبوبكر الباقلاني الأشعري فما ضره ذلك وقد كانت مخالفته له أكثر من مخالفة الشيرازي، رحمهم الله تعالىٰ.

اسمه ونسبه:

قال الإمام النووي[١]:

هو الإمامُ أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله الشيرازي الفيروزآبادي، منسوبٌ إلىٰ فيروز آباد، بفتح الفاء، وأصله بالفارسية: الكبير، وهي بليدة من بلاد فارس.

مولده ونشأته ورحلاته:

وُلد نجمُ زمانه وبدرُ أوانه سنة ثلاث وتسعين وثلثمائة[٢] من الهجرة في بلدة

(١) في «المجموع» ١/١٤، وفي «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/١٧٢.
(٢) وقيل سنة ٣٩٦.

«فيروز آباد» ، وهي مدينة على بعد ١١٥ كم إلى الجنوب من شيراز[1] ، وبها نشأ وفيها بدأ تحصيله العلمي .

كان من أولِ شيوخه الذين علّق عنهم فيها: أبو عبد الله محمد بن عمر الشيرازي ؛ ثم خرج منها استكمالاً للطلب فدخل شيرازَ «سنة ٤١٠» وعمره في حدود السابعة عشرة ، كما دخل الغندجان ، ودرس فيهما وفي غيرهما على شيوخ الفقه .

كذلك درس على أبي عبد الله الجلاب ، خطيب شيراز وفقيهها النظّار ، واتصل بأبي الفرج الفامي الشيرازي ، أحدِ رجال المذهب الظاهري ، وكان يناظرُه وهو في تلك السنِّ المبكرة ، إذ يقول في كتابه «طبقات الفقهاء»: «وكنتُ أناظره بشيرازَ وأنا صبيٌّ» ، وهذا يدلّ على أنه أحرز التمرّس بفنِّ الجدل وهو في تلك السنّ .

وبعد هذه المرحلة التي قضاها طالبًا للعلم في بلاد فارس توجّه إلى العراق ، فدخل البصرةَ ودرس على فقهاءها ، ومنهم الخرزي ؛ ثم قصد بغداد فدخلها «سنة ٤١٥هـ» وهو في الثانية والعشرين من عمره ، متابعاً طلبَ العلم ، فوجد في بغداد بيئة علمية غير التي عرفها في سائر المدن والقرى التي أتيح له دخولها ، ووصل نفسَه بكبار الفقهاء من القائمين بمذهب الشافعي ، ومن هؤلاء:

الشيرجي الفرضي الحاسب ، وابن رامين ، وأبو عبد الله البيضاوي ، ومنصور بن عمر الكرخي ، ولكن أكبر أساتذته وشيوخه في هذا الدور هو:

أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري الذي يقول هو في وصفِه:

(١) وهي الآن تقع في إيران.

«ولم أر في مَن رأيتُ أكملَ اجتهاداً، وأشد تحقيقاً، وأجود نظراً منه»، ويليه في المنزلة بين سائر شيوخه أستاذه أبو حاتم محمود بن الحسن الطبري المعروف بالقزويني، قال: «ولم أنتفع بأحدٍ في الرحلة كما انتفعتُ به وبالقاضي أبي الطيب الطبري».

وحضر بعضَ حلقات الدروس لغير الشافعية، فهو يقول في القاضي أبي علي الهاشمي الحنبلي: «حضرت حلقتَه وانتفعتُ به كثيرًا».

وقد نال أبو إسحاق إعجابَ أستاذه أبي الطيب الطبري وثقتَه بعد وقت غير طويل، فأخذ الأستاذُ يأذن له بتدريس أصحابه في مسجدِه حين رتَّبه معيدًا، وأخذ الشيرازيُّ نفسَه بخطَّة صارمة، فقد قال متحدِّثًا عن نفسه في تلك الفترة:

(كنتُ أعيدُ كلّ قياس مائة مرّة[1]، فإذا فرغتُ منه أخذتُ قياساً آخر وهكذا؛ وكنتُ أعيد كلَّ درسٍ مائة مرة، فإذا كان في المسألة بيتٌ يستشهد به حفظتُ القصيدة)، وما ذلك إلا طلبًا للتثبيت واليقين؛ وكان قد مر عليه ببغداد حوالي خمسة عشر عاماً حين سأله أستاذه أبو الطيب الطبري أن ينفرد في أحد المساجد، ففعل ذلك وأخذ يدرس في مسجدٍ بباب المراتب، وما لبث أن اشتهر أمرُه وانتشر صيتُه في البلدان، ووصل إليه الطلبةُ من كلِّ مكان، وأُخذت الفتاوىٰ تُحْمَل إليه من جميع الجهات.

ثم أصبح الشيرازي في حياة شيخِه أبي الطيب الطبري من أكبر فقهاء الشافعية في عصرِه، اشتهر بالفقهِ وأصوله ومسائلِ الخلاف وقوّةِ العارضة في الجدل، وأصبح شيخُه أبو الطيب يعتمد عليه في شؤون المناظرة ويقدِّمه لذلك.

---

(١) واختلفت الروايات في تعيين العدد، بعضهم قال: مائة مرة، كما عند الإمام النووي، وبعضهم قال: ألف مرة، وهو بعيد.

وكانت العادةُ ببغداد إذا أصيب أحدٌ بوفاة أن يجلس للعزاء في مسجدِ الحيِّ ليتقبل التعزية ويُمضي علىٰ ذلك أيامًا لا يتخللها سوىٰ قراءةُ القرآن أو المناظرةُ بين الشيوخ؛ فلما توفيت زوجةُ الشيخ أبي الطيب حضر للعزاء فيمن حضر القاضي أبو عبد الله الصيمري، شيخُ الحنفية فرغب الناسُ إليهما في المناظرة في مسألة فقهية، فلما اعتذر الصيمريُّ عن ذلك قال الناسُ: من كان له تلميذٌ مثل أبي عبد الله الدامغاني لا يحوج إلىٰ الكلام وها هو حاضرٌ، من أراد أن يكلِّمه فليفعل.

فقال القاضي أبو الطيب: وهذا أبو إسحاق من تلامذتي ينوبُ عني.

وفي «سنة ٤٤٧هـ» توفي قاضي القضاة أبو عبد الله الحسين بن جعفر بن ماكولا الشافعي، فاتجهت أنظارُ الخليفة ـ وكان يومئذ هو القائم بأمر الله ـ إلىٰ أبي إسحاق الشيرازي، وأراد منه أن يتولىٰ قضاء القضاة فأبىٰ الشيرازي فحاول إكراهَه علىٰ ذلك فامتنع أيضًا، فوكّل به من يلازمه حتىٰ يحمله علىٰ القبول، فكتب إليه أبو إسحاق: «ألم يكفك أن هلكتَ حتىٰ تُهلكني معك»، فتأثر الخليفة لهذا وقال: (هكذا فليكن العلماء؛ إنما أردنا أن يقال أنّه: كان في عصرنا من وُكِّل به وأُكرِه علىٰ القضاء فامتنع وقد أعفيناه).

وبعد وفاة الشيخ أبي الطيب الطبري سنة «٤٥٠هـ»، يكاد أبو إسحاق يصبح العَلَم المتفرد بين فقهاء مذهبه، لا ينازعه في هذا منازعٌ، حتىٰ إن الوزير نظام الملك لما بنىٰ المدرسة النظامية ببغداد لم يقع اختيارُه لتولي التدريس فيها إلا علىٰ الشيخ أبي إسحاق، بل جعلها برسمِه بعد أن وافق الشيخُ نفسُه علىٰ ذلك.

وفي العاشر من ذي القعدة «سنة ٤٥٩هـ» جمع العميدُ أبو سعد القاشي الناس من مختلف الطبقات لافتتاح المدرسة وإلقاء أوّلِ درس فيها، وطال انتظارُ

الناس تشوقًا لحضور أبي إسحاق فلم يحضر، وطلب فلم يوجد، وعندئذ عهد العميدُ أبو سعد إلىٰ أبي نصر بن الصباغ بالتدريس فيها.

وقيل أنَّ أبا إسحاق إنما عدل عن الحضور بعد موافقته لأن شاباً لقيه في الطريق فقال له: يا سيدنا، تريد التدريس في المدرسة؟ قال نعم. قال: وكيف تدرِّس في مكان مغصوب؟ وعندئذ غيَّر الشيخُ نيته ولم يحضر. ولما تولىٰ ابنُ الصباغ التدريس في النظامية وبلغ الخبرُ نظامَ الملك غضب وأقام القيامة علىٰ العميد أبي سعد، وأبىٰ أن يقبل بأحدٍ سوىٰ الشيرازي.

وظهر أبو إسحاق بمسجد باب المراتب يلقي دروسَه علىٰ عادته، فاجتمع إليه الناسُ داعين له لأنه رفض التدريس، وكان قد بلغهم أنه قال: «إني لم أطب نفساً بالجلوس في هذه المدرسة لما بلغني أن أبا القاشي غصب أكثر آلاتها ونقض قطعة من البلد لأجلها».

غير أن تلامذة أبي إسحاق اغتمّوا لما فعله شيخهم، وفتروا عن حضور دروسه، وراسلوه يُعْلِمُونه أنه إن لم يتولَّ التدريس بالمدرسة فإنهم سينفضّون من حوله ويلحقون بابن الصباغ، فأرضاهم بالاستجابة تطييباً لقلوبهم؛ وصُرف ابن الصباغ عن التدريس بعد أن قضىٰ في ذلك عشرين يوماً.

وجلس أبو إسحاق في «المدرسة النظامية» في مستهل شهر ذي الحجة «سنة ٤٥٩هـ» وبقي فيها مدرساً إلىٰ حين وفاته أي حوالي سبعة عشر عاماً؛ وكان إذا حضر وقت الصلاة خرج منها وصلىٰ في بعضِ المساجد القريبة تحرجاً من الصلاة في موضع لحقته شبهةُ الغصب.

وكان أهل بغداد وقتذاك يغلب عليهم مذهبُ أحمد بن حنبل، والمدرسة النظامية معقل للشافعية، وحضر يوما إلىٰ المدرسة النظامية أبو نصر القشيري (وهو

ابن أبي القاسم القشيري صاحب الرسالة) «سنة ٤٦٩هـ» ، كان في طريقه إلىٰ مكة فتكلَّم علىٰ مذهب الأشعري ونصرَه ، وتعرض للحنابلة بالذمِّ ونسبهم إلىٰ التجسيم ، وضاق الحنابلة من ذلك وكان زعيمُهم يومئذ الشريف أبو جعفر بن أبي موسىٰ ؛ وحاول أبو إسحاق أن يهدئ الحالَ بين الفريقين ، فسأل الشريفَ أبا جعفر أن يعمل علىٰ تلافي الفتنة ، ولكن ابن القشيري أخرج الأمرَ من حيز النظامية إلىٰ الشارع ، فقد ذهب إلىٰ أحد المساجد وأخذ يبذل مالاً لليهود رجاء أن يسلموا ، فكان عوام بغداد (وأكثرهم حنابلة) يقولون:

هذا إسلامُ الرشا لا إسلام التقىٰ ، وأسلم يوماً يهوديٌّ وحمل علىٰ دابة ، وخرجت من حوله «مظاهرة» ضخمة اصطدم من فيها بِجماعة الحنابلة ، فذكر أنَّه وقع عددٌ غير قليل من القتلىٰ في ذلك الصِّدام ؛ فغضب الشيخُ أبو إسحاق لأنَّه عرف أن الشريف أبا جعفر لم يقعد وحسبُ عن تهدئة الفتنة ، وإنما كان قد أعد جماعةً لمواجهة «مظاهرة» الشافعية .

وأعلن أبو إسحاق عن وقوفه إلىٰ جانب القشيري حين رضي أن يضع توقيعه في محضَر كَتَبَه القشيريُّ شكاية لما وقع في بغداد من البدع الفظيعة والمخازي الشنيعة كالقدح في الإمام الشافعي والقول بالتجسيم ،

فكان نصُّ ما كتبه أبو إسحاق ما يلي:

(الأمرُ علىٰ ما ذُكر في هذا المحضَر من حال الشيخ الإمام الأوحد أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري ، أكثر الله في أئمة الدين مثله ، من عقد المجالس وذكر الله ﷻ بما يليق به من توحيده وصفاته ، ونفي التشبيه عنه ، وقمع المبتدعة من المجسمة والقدرية وغيرهم ، ولم أسمع منه إلا مذهب أهل الحق من أهل السنة والجماعة ، وبه أدين الله ﷻ وإياه أعتقد ، وهو الذي أدركت أئمة

أصحابنا عليه، واهتدىٰ به خلق كثير من المجسمة، وصاروا كلهم علىٰ مذهب أهل الحق، ولم يبق من المبتدعة إلا نفر يسير، فحملهم الحسد والغيظ علىٰ سبِّه وسبِّ الشافعي وأئمة أصحابه ونصّار مذهبه، وهذا أمر لا يجوز الصبرُ عليه، ويتعيّن علىٰ المولىٰ أعز الله نصره التنكيل بهذا النفر اليسير الذين تولَّوا كِبر هذا الأمر وطعنوا في الشافعي وأصحابه، لأن الله ﷻ أقدره وهو الذي بدأ في هذا البلد بإعزار هذا المذهب بما بني فيه من المدرسة التي مات كلُّ مبتدع من المجسِّمة والقدرية غيظاً منها، وبما يرتفع فيها من الأصوات بالدعاء لأيامه، استجاب الله فيه صالح الأدعية، ومتىٰ أهمل نصرهم لم يكن له عذر عند الله ﷻ؛ وكتب إبراهيم بن علي الفيروزآبادي).

ولم يكتف أبو إسحاق بهذا الذي قيّده في المحضر استنفارًا لنظام الملك بل كتب إليه رسائل يشرح فيها الأمر، كما يراه فأخذ الحنابلة يتكلّمون في أبي إسحاق ويبلغونه الأذىٰ بألسنتهم، ويشيعون عنه أنه كتب إلىٰ نظام الملك يسأله إبطال المذهب الحنبلي، ولما علم به ازداد أبو إسحاق غضبًا، ومضىٰ إلىٰ باب الطاق يعدُّ العُدّة لمغادرة بغدادَ والسفرِ إلىٰ نظام الملك؛ وخاف الخليفةُ وهو حنبلي المذهب أن يشنِّع عليه الشافعيةُ عند نظام الملك.

ولهذا أرسل إلىٰ أبي إسحاق مَن أقنعَه بالعدول عن السّفر، وسعىٰ لأجراء الصّلح بين الفريقين علىٰ يد الوزير فخر الدولة، فاستدعىٰ الوزيرُ الشريفَ أبا جعفر إلىٰ دار الخلافة، وأبلغه أن الخليفة ساءَه ما جرىٰ بين المسلمين من اختلاف في عقائدهم، وكان قد استدعىٰ أيضاً بعضَ علماء الشافعية وفيهم أبو إسحاق الشيرازي والقشيري، وعرض علىٰ الفريقين أن يتصالحا، وكان أبو إسحاق راغباً في الصّلح إطفاءً لنار الفِتنة، فتقدّم إلىٰ الشريف وقال:

(أنا ذاك الذي يحضر حلقةَ الشريف في أيام المناظرة[١] وهذه كُتبي في أصول الفقه أقول فيها خلافًا للأشعرية، ثم قبّل رأسه)، فقال الشريف: قد كان ما تقول، إلا أنّك لما كنت فقيراً لم يَظهر لنا ما في نفسِك، فلما جاء الأعوانُ والسلطانُ وخواجا بزْرك (يعني نظام الملك) أبديتَ ما كان مخفيًّا.

ثم تقدّم ابن القشيري منه ولم يكن الشريفُ يعرفه، فلما عرّف به قال: لو جاز أن يُشكَر أحدٌ على بدعته لكان هذا الشابُّ لأنّه بادَهنا بما في نفسه ولم ينافق[٢]؛ ثم قال للوزير: أيُّ صلحٍ بيننا؛ إنما يكون الصلحُ بين مختصمَين على وِلاية أو دُنيا أو قِسمة ميراثٍ أو تنازعٍ في مُلْكٍ، فأما هؤلاء القومُ فهم يزعمون أنّنا كفارٌ، ونحن نزعم أن من لا يعتقد ما نعتقده كافرٌ فأي صُلح بيننا؟

ورغم ذلك فإن الاضطراب قد سكن بين الفريقين، وعمل الخليفةُ على أن يستبقي الشريف، فقيل له أنه قد أُفرد لك موضعٌ قريب من الخِدمة للمراجعة في الأمور الدينية والتبرّك بمكانك، وأدرك الشريفُ أنّ الخليفةَ إنما يَعتقِله ليُبعدَه عن الاتصال بـ«الشارع الحنبلي» ولذلك قال لمن حوله: فعلتمُوها؟!

وتتضارب الأخبارُ حول الأجوبة التي وردت من نظام الملك في هذه الحادثة، ففي بعضها أنه كتب إلى الوزير فخر الدولة ينكر ما وقع ويأمرُ بالتشديد على خصوم ابن القشيري، وفي بعضها الآخر أنه نصح بالاعتدال؛ وقد نقل ابن الجوزي نسخة كتاب، قال: أن النظام أرسله إلى أبي إسحاق، ونصّ الكتاب يدلُ على أنه لم يرسل إلى أبي إسحاق، وقد جاء فيه:

(ورد كتابُك بشرحٍ أطلت فيه الخطاب، وليس توجب سياسة السلطان

---

(١) كان الشيرازي يحضر مجلسه في بداية طلبه للعلم.

(٢) وسيأتي الكلام عن هذا المجلس وما قيل فيه.

وقضية العدالة إلىٰ أن نميل في المذاهب إلىٰ جهة دون جهة ، ونحن بتأييد السّنن أولىٰ من تشييد الفِتن ، ولم نتقدّم ببناء هذه المدرسة إلا لصِيانة أهل العلم والمصلحة ، لا للاختلاف وتفريق الكلمة ، ومتىٰ جرت الأمورُ علىٰ خلاف ما أردناه من هذه الأسباب فليس إلا التقدّم بسدِّ الباب ، وليس في المكنة الإتيانُ علىٰ بغداد ونواحيها ونقلَهم عن ما جرت عليه عاداتهم ، فان الغالب هناك هو مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل رحمة الله عليه ، ومحلُّه معروف بين الأئمة وقدرُه معلوم في السنة ، وكان ما انتهىٰ إلينا أن السببَ في تجديد ما تجدّد مسألة سُئل عنها أبو نصر القشيري من الأصول ، فأجاب عنها بخلاف ما عرفوه في معتقداتهم ؛ والشيخ الإمام أبو إسحاق وفّقه الله رجلٌ سليمُ الصدرِ سَلسِ الانقياد ويصغي إلىٰ كلِّ من ينقل إليه ، وعندنا من تصادرِ كُتبِه ما يدلُ علىٰ ما وصفناه من سُهولة مجتذبه والسلام) . انتهىٰ

إذ لو كان الإمامُ الشيرازي هو الذي كتب إلىٰ الخليفة لما كان كلامُ الخليفة عنه في جوابه له كلاما عن الغائب .

ولم يطل عهدُ الهدوء بين الفريقين ففي الثاني من شوال «سنة ٤٧٠هـ» خرج من النظامية متفقهٌ يُعرف بالإسكندراني إلىٰ سوق الثلاثاء وتكلّم هنالك بتكفيرِ الحنابلة ، فرماه بعضُهم بآجرّة ، فهرب إلىٰ سوق المدرسة النظامية واستنفر الناسَ لنصرته ، فخرجوا إلىٰ سوق الثلاثاء ، ونهبوا بعضَ ما كان فيه ، ووقع الشرُّ ، وتقدّم بعضُ أهل سوق الثلاثاء إلىٰ سوق المدرسة ونهبوا ما يليهم منه وفي ذلك الموقع دارُ مؤيِّد الدولة ابنِ نظام الملك فخاف أن يمتدّ النهبُ إلىٰ داره فاستعان بالجيش ، فحضر جماعةٌ منهم أخذوا يرمون الناس بالنشاب فقتلوا منهم بضعة عشر نفراً .

وبذلك قضي علىٰ الشغب بالقوّة ؛ وأخذت الرسائل تُرسل إلىٰ نظام الملك

ليتلافى الأمر ، ويقول ابنُ الجوزي في «المنتظم»: فجاءت مكاتبات منه بالجميل ثم ثناها بضدِّ ذلك.

ويمكن تفسير هذا القول المجمَل بما قاله السبكي في طبقاته: (فعاد جوابُ نظام الملك في سنة سبعين وأربعمائة إلى الشيخ (أبي إسحاق) باستجلاب خاطره وتعظيمه والأمر بالانتقام من الذين أثاروا الفتنة وبأن يسجن الشريف أبو جعفر)؛ وغضب نظام الملك بوجه خاص على الوزير فخر الدولة أبي نصر بن جهير وكتب إلى الخليفة مطالباً بعزله ، اعتقاداً منه أنه هو المسؤول الأول عن تلك الحوادث ، وكان من جملة الرسائل التي أرسلت إلى نظام الملك قصيدة من الفقيه الشافعي ابن أبي الصقر الواسطي يقول فيها:

وابنك القاطن فيها ❁ مستهان مستضام
فمتى لم تحسم الدا ❁ ء أياديك الجسام
فعلى مدرسة فيها ❁ ومن فيها السلام

قال ابن الأثير: (فلما سمع نظامُ الملك ما جرى من الفتن وقصد مدرسته والقتلَ بجوارها مع أنّ ابْنه مؤيد الملك فيها عَظم عليه ذلك)؛ ولهذا سأل الخليفة أن يعزل الوزيرَ فعُزل؛ ويبدو أن الأمور ظلّت هادئة بعد ذلك على مدى بضع سنوات بين أهل المذهبين.

وفي ذي الحجة «سنة ٤٧٥هـ» فارق الشيرازيُّ بغداد موفدًا من الخليفة المقتدي في سفارة إلى السلطان ملكشاه ووزيره نظام الملك ، وكان الخليفة يعلم أن لأبي إسحاق منزلة خاصة في نفس نظام الملك وأنه قادر على إنجاح غايته ـ من ثم ـ لدى السلطان نفسه.

ويبدو أن السفارة كانت ترمي إلى تحقيق غرضين:

أولهما: الشكوىٰ والتظلّم من العميد أبي الفتح بن أبي الليث عميد العراق.

والثاني: استمالة ملكشاه للموافقة علىٰ أن يزوج ابنته من الخليفة.

وكان في صحبة الشيخ أبي إسحاق جماعة من أعيان بغداد منهم: فخر الإسلام الشاشي، والحسين بن علي الطبري، وابن بيان، والميانجي، وأبو ثعلب الواسطي، وعبد الملك الشابر خواشي، وأبو الحسن الآمدي، وأبو القاسم الزنجاني، وأبو عليّ الفارقي، وأبو العباس ابن الرطبيّ، وهؤلاء وغيرهم من أصحابه، ومعه أيضاً جمالُ الدولة عفيف، وهو خادم من خدام الخليفة.

وتلقىٰ الناس أبا إسحاق في كل بلد حلّه بحفاوة لا نظير لها، فكان بعضُ الناس في البلاد التي مرّ بها يخرجون إليه بنسائهم وأولادهم فيمسحون أردانه ويأخذون تراب نعليه ويستشفون به، وفي بعض تلك البلاد خرج إليه صوفيات البلد، وما فيهن إلا من معها سُبحة، وألقين الجميع المحفة وكان قصدُهن أن يلمسها لتحصل لهن البركة.

ولما وصل «ساوة» خرج جميعُ أهلِها للقائه وسأله فقهاؤها كل منهم أن يدخل بيته فلم يفعل، ولقيه أصحابُ الصناعات ومعهم ما ينثرونه علىٰ محفته، فخرج الخبازون ينثرون الخبز وهو ينهاهم فلم ينتهوا، وهكذا فعل أصحابُ الحلوىٰ وباعةُ الفاكهة والثياب وغيرهم، وخرج إليه الأساكفة وقد عملوا مداساتٍ لطافاً تصلح لأرجل الأطفال ونثروها فكانت تسقطُ علىٰ رؤوس الناس، فكان الشيخ يتعجبُ ويذكر ذلك لأصحابه بعد رجوعه ويقول: رأيتم النثارَ ما أحسنه؟ وإيش وصل إليكم يا أولادي منه؟

فقال له بعضهم: ما كان حظ سيدنا منه، فقال: أما أنا فغطّيتُ بالمحفة.

ثم دخل أبو إسحاق إلىٰ نيسابور وتلقاه أهلُها علىٰ العادة المألوفة، وحمل شيخُ البلد إمام الحرمين أبو المعالي الجويني غاشيتَه ومشىٰ بين يديه كالخَدِيم[١]، وقال: أفتخر بهذا، وعقدَا مجالسَ للمناظرة في بعض المسائل.

وفي هذه الرحلة رأىٰ أبو إسحاق ثمرةَ جهدٍ طويلٍ بذله في تدريسِ الطلبة، فقد قال:

(خرجت إلىٰ خراسان فما بلغتُ بلدة ولا قرية إلا وكان قاضيها أو مفتيها أو خطيبها تلميذي أو من أصحابي)، ولهذا فلا عجب أن تتحرّك خراسانُ لمقدَمِه وأن توليه كل ذلك الترحيب.

وقد كانت السفارة ناجحة، عاد منها أبو إسحاق يحمل كُتب السلطان ملكشاه والوزير نظام الملك، بإجابة مطلبَيْ الخليفة، غير أن الفقيه الشيخ لم يعش طويلاً بعد عودته من تلك السفارة.

الشيخُ الذي كان ينفِقُ على الشيرازي:

قال الحافظ ابن عساكر في «تاريخه»[٢]: ذكر أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي الحافظ قال: سمعتُ أبا محمد هياج بن عبيد الحطيني يقول[٣]: كان لِرافع الحَمَّال في الزّهد قدمٌ، وسمعتُه يقول: إنما تفقّه أبو إسحاق الشيرازيُّ وأبو يعلىٰ بن الفراء بمعاونة رافعٍ لهما، لأنه كان يحمِلُ وينفقُ عليهما[٤].

ومن يكون هذا الحمَّالُ يا تُرىٰ ؟!

(١) علىٰ وزن فَعيل. أي كعَامِلٍ تَحْتَ تَصَرُّفهِ، يَشْتَغِلُ بِأَمْرِهِ.

(٢) ١٨/٢٤:

(٣) وفي الأصل تكرر كلمة «يقول».

(٤) وجاء مثله في كتاب «طبقات الشافعيين» لابن كثير ١/٤١٠.

قال ابن عساكر في «تاريخه»[1]: هو رافع بن نصر، أبو الحسن البغدادي، الفقيه، الزاهد، الحمَّال. حدّث عن أبي عمر بن مهدي، وحكىٰ عن القاضي أبي بكر بن الباقلاني، وأبي حامد الإسفراييني. وكان من أهل العلم بالأصول، حسن الاعتقاد، وقدم دمشق وانقطع بمكة.

حكىٰ عنه أبو محمد عبد العزيز بن أحمد وأبو عبد الله محمد بن موسىٰ بن عمار الكلاعي المايرْقِي.

زَكَّاه المايرْقِي فقال: حدثني الشيخُ الفقيه الفاضل الصالح المنقطع بمكة، وكان من أهل العلم بالأصول ومعتقد الإمام أبي الحسن الأشعري. انتهىٰ

وقال الحافظ الذهبي أنه كان رفيقًا للشيرازي.

شيوخ الإمام الشيرازي:

وللإمام الشيرازي شيوخ كثيرة، وقد أشرنا إليهم فيما سبق، لكن هنا نذكرهم بالتفصيل، وبِبيان ما أخذه عنهم من فقه أو حديث أو أصول الفقه أو علم الكلام وغيره.

منهم: القاضي الإمام الجليل أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري. قال الشيخ أبو إسحاق: هو شيخنا وأستاذنا، ولد سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة، وتوفىٰ سنة خمسين وأربعمائة، وهو ابن مائة وسنتين، لم يختل عقله، ولا تغير فهمه، يفتىٰ مع الفقهاء، ويستدرك عليهم، ويقضىٰ ويشهد، ويحضر المواكب بدار الخلافة إلىٰ أن مات.

والشيخ أبو أحمد عبد الوهاب بن محمد بن عمر بن محمد بن رامين البغدادي

(١) ١٨/٢٣.

الشافعي، المتوفى في رمضان سنة ثلاثين وأربعمائة، وهو يروي عن الدارقطني[١].

والشيخ الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن البغدادي الحنبلي المعروف بالآمدي، المتوفى بآمد سنة سبع وستين وأربعمائة وهو أحد أصحاب القاضي أبي يعلى ومقدمهم وكان فقيهاً فاضلاً يحضر عنده أبو إسحاق الشّيرازي والدّامغاني[٢].

والشيخ الإمام أبو القاسم منصور بن عمر بن علي البغدادي الكَرْخي الشافعي، المتوفى في جمادى الآخرة سنة سبع وأربعين وأربعمائة. وكان أحد الأئمة. تفقّه على الشيخ أبي حامد الإسفراييني، وأخذ عنه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي[٣].

من حدَّث عنه الشيرازيُّ:

منهم: الإمام، الفاضل، الصدوق، مسند العراق، أبو علي الحسن بن أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان البغدادي، البزاز، الأصولي.

قال عنه الخطيب في تاريخه: كتبنا عنه، وكان صحيح السماع، صدوقا، يفهم الكلام على مذهب أبي الحسن الأشعري.

والإمام، العلامة، الفقيه، الحافظ، الثبت، شيخ الفقهاء والمحدثين، أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي، ثم البرقاني، الشافعي.

شيخُه في علمِ الكلام:

العلامة الفقيه المتكلِّم أبو حاتم محمود بن الحسن القزويني الطبري.

---

(١) سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٢/٣١٨.

(٢) سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٢/٣٨٥.

(٣) سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٣/٣٥٠.

قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي: ومنهم شيخنا أبو حاتم المعروف بالقزويني، تفقه بآمل على شيوخ البلد، ثم قدم بغداد، وحضر مجلس الشيخ أبي حامد، ودرس الفرائض على ابن اللبان، وأصول الفقه على القاضي أبي بكر الأشعري، وكان حافظًا للمذهب والخلاف، وصنف كتبًا كثيرة في الخلاف والأصول والمذهب، ودرس ببغداد وآمل، ومات بها، ولم أنتفع بأحد في الرحلة كما انتفعت به، وبأبي الطيب الطبري، ذكره الذهبي، فيمن مات تقريبًا في حدود سنة ستين وأربع مائة.

۞ تلامذته:

انتشر تلامذته في الأمصار حتى كان أكثر علمائها منهم، ولا ريب في أن حصرهم متعذر جدًا، وحسبنا أن نذكر ما قاله حينما زار بلاد فارس، فإنه لم يدخل قرية أو مدينة إلا وكان قاضيها أو مفتيها أو خطيبها من تلامذته أو من أصحابه.

وفي «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي عددٌ كبير من هؤلاء التلامذة الذين أصبحوا من أعيان المذهب، مما قد يؤيد القول: بأن المدارس التي أنشأها الملك لنصرة المذهب الشافعي قد أصبحت تحت إشراف «خريجي النظامية» في بغداد، بعد فترة يسيرة من الزمن، وأن أبا إسحاق كان يمثِّل الطاقة العلمية التي ساعدت على نشر المذهب الشافعي في القسم الشرقيّ من الدولة العباسيّة، في حين كان نظام الملك يمثل التخطيط المادي.

لكن أذكر بعضَ من أخذ عنه أو روى عنه، أو تفقّه على يديه، أو اجتمع به.

۞ من حدَّث عن الشيرازي:

حدّث عنه تلميذُه الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين الخطيب البغدادي في

«تاريخه»[1] ، وقال: حدثني أَبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ، قال: سَمِعْتُ أبا بكر البرقاني يقول كانت بنتُ المحاملي تفتي مع أبي علي بن أبي هريرة. انتهى.

روايةُ الحافظِ ابن عساكر عنه بواسطة:

كان الحافظُ ابن عساكر يروي عنه بواسطة ، كما جاء في «تاريخه»[2] قوله: أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي ، أنا أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي في «كتاب طبقات الفقهاء من الشافعيين» ، قال: ومنهم أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي المعروف بالبرقاني... إلخ.

وقال في موضع آخر: أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي ، قال: قَالَ لنا أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي في «كتاب طبقات الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة»: منهم أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي... إلخ.

وروى عنه الحافظُ عن شيخ آخر ، وقال في «تاريخه»[3]: أخبرنا أبو طالب محمد ابن عبد الرحمن بن محمد الجربازان بالحيرة ، أنا إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي... إلخ.

من سمع منه أو روى عنه:

منهم: الشيخ ، الإمام ، الفقيه ، المفتي ، مسند خراسان ، فقيه الحرم ، أبو عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بن أبي العباس الصاعدي ، الفراوي ، النيسابوري ، الشافعي[4].

---

(١) ١٦/٦٣٢.
(٢) ٥/١٩٩.
(٣) ٨/١١٤.
(٤) قاله الحافظ الذهبي في «سيره» ١٩/٦١٦.

والإمام، المحدث المفيد، المسند، أبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر بن أبي الأشعث السمرقندي، الدمشقي المولد، البغدادي الوطن، صاحب المجالس الكثيرة[١].

وأبو إسحاق إبراهيم بن مياس بن مهري بن كامل بن الصقيل القشيري، توفي يوم الاثنين الثالث من شعبان سنة إحدىٰ وخمسمائة[٢].

وأحمد بن سعد بن علي بن الحسن بن القاسم بن عنان الهمذاني المعروف بالبديع. وقد ذكره شيرويه في الطبقات فقال: صدوق فاضل يرجع إلىٰ نصيب من كل العلوم أدبا وفقها وحديثا وتذكيرا[٣].

والمحدث الإمام، أبو علي أحمد بن سعد بن علي بن الحسن بن القاسم بن عنان العجلي، البديع الهمذاني، ابن أبي منصور، أحد الأعيان[٤].

والوزير الكامل، أبو نصر أحمد ابن رئيس الوزراء نظام الملك الحسن بن علي الطوسي، نزيل بغداد[٥].

وأبو طالب محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي الوفاء الفقيه بالحيرة، سمع الإمام أبا إسحاق الشيرازي بنيسابور[٦].

والإمام أبو القاسم البارع يوسف بن الحسين بن يوسف بن محمد بن إبراهيم

---

(١) قاله الحافظ الذهبي في «سيره» ٢٠/٢٩.
(٢) ٧/٢٣٠ «تاريخ دمشق» لابن عساكر.
(٣) طبقات الشافيين لابن كثير ١/٥٨٨.
(٤) ذكره الحافظ الذهبي في «سيره» ٢٠/٩٦.
(٥) كما جاء في سير أعلام النبلاء ٢٠/٢٣٦.
(٦) ٤٢/٢٩: «تاريخ دمشق» لابن عساكر.

بن إسماعيل بن الخازرنجي[١].

والفقيه أبو بكر محمد بن القاسم بن المظفر بن علي الشهرزوري ثم الموصلي. تلميذ الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وسمع منه الحديث[٢].

وأبو السعادات المبارك بن الحسين بن عبد الوهاب الواسطي النغوبي، المعروف بابن نغوبا، حدث عنه الحافظ السمعاني[٣].

❁ مَن تفقّه على أبي إسحاق الشيرازي:

منهم: أبو محمد عبد الله بن طاهر بن محمد المعروف بالقاضي ابن زينة الواعظ:

أصله من مرو الروذ، وُلد بِصور ونشأ بالشام، وقال ابن عساكر في «تاريخه»[٤]: أنه تفقه على أبي إسحاق الشيرازي.

والإمام، العلامة، شيخ الشافعية، فقيه العصر، فخر الإسلام، أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر الشاشي. قدم بغداد، ولازم أبا إسحاق، وصار معيده، انتهت إليه رياسة المذهب، وتخرج به الأصحاب ببغداد، وولي تدريس النظامية بعد الغزالي، توفي سنة ٥٠٧هـ، ودفن إلى جنب شيخه أبي إسحاق الشيرازي، وقيل: دفن معه[٥].

والشيخ الإمام أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث

---

(١) كما جاء في كتاب «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» لتقي الدين الحنبلي ٥٤٠.

(٢) قاله ابن كثير في طبقاته ١/٦٠٩.

(٣) الأنساب للسمعاني ١٣/١٥٣.

(٤) ٢٩/٢٤٢.

(٥) من سير أعلام النبلاء بتصرف يسير.

التّجيبي، الباجي، الفقيه المحدث المالكي، المتوفىٰ سنة أربع وسبعين وأربعمائة. تفقه علىٰ القاضي أبي الطّيب الطبري وأبي إسحاق الشّيرازي(١).

والقاضي أبو الفضل محمد بن عمر بن يوسف بن محمد الأرموي:

من أرمية، الفقيه الشافعي، ولد ببغداد سنة تسع وخمسين وأربع مائة، وتفقه علىٰ الشيخ أبي إسحاق الشيرازي(٢).

وأبو القاسم حيدر بن محمود بن حيدر الشيرازي الخالدي:

من سلالة خالد بن الوليد ﷺ، قدم بغداد وتفقه علىٰ الشيخ أبي إسحاق الشيرازي مدة مديدة، ثم خرج إلىٰ الشام، فكان بها أميرًا علىٰ بعض نواحيها، قال ابن السمعاني: علقت عنه شعرًا وذكر أنه سمع تفسير الثعلبي عن جده حيدر، عن المصنف، وتوفي في شعبان سنة أربعين وخمس مائة(٣).

وأبو المظفر شبيب بن الحسين بن عبيد الله بن الحسين بن شباب القاضي البروجردي الحاكم بها الشافعي

مولده في سنة إحدىٰ وخمسين وأربع مائة، وورد بغداد بعد السبعين، فتفقه بالشيخ أبي إسحاق الشيرازي(٤).

والعلامة أبو علي الحسن بن إبراهيم بن علي بن برهون الفارقي الشافعي:

أخذ عن الشيخ أبي إسحاق الشيرازي ولازمه وانتفع به، وكان من الأذكياء

---

(١) سلم الوصول إلىٰ طبقات الفحول ٣١٨/٢.

(٢) ذكره الحافظ ابن كثير في طبقات الشافعيين ٦٣٧/١.

(٣) هذا نص كلام الإمام الحافظ ابن كثير في كتابه «طبقات الشافعيين» ٥٩٧/١.

(٤) طبقات الشافعيين لابن كثير ٥٩٩/١ مختصرا.

المعدودين، فسمع كتابه المهذب، ثم لازم ابن الصباغ لحفظ كتابه الشامل أيضًا وكان يتكرر عليهما دائمًا[١].

ومحمد بن القاسم بن المظفر بن عبد الله الشهرزوري الأربلي، ثم الموصلي[٢].

وأبو الغنائم غانم بن حسين الموشيلي الأرموي الأذربيجاني الفقيه الشافعي، تخرج بالشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وبرع حتىٰ عاد له[٣].

وأبو الوليد إبراهيم بن محمد بن منصور بن عمر الكرخي:

من كرخ همدان، الفقيه الشافعي أحد أصحاب الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، قرأ عليه شيئًا من الفقه[٤].

والإمام العلامة، الحافظ، القاضي، أبو علي الحسين بن محمد بن فيره بن حيون بن سكرة الصدفي، الأندلسي، السرقسطي:

قدم بغداد، وبرع في الفقه علىٰ أبي إسحاق الشيرازي، وأحكم الأصول، وكان من كبار أصحاب أبي إسحاق، توفي سنة ٥٠٩هـ[٥].

والعلامة البارع، ذو البلاغتين، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري، الحرامي، الحريري، صاحب «المقامات».

وأبو القاسم يوسف بن الحسن بن محمد بن الحسن التفكري الزنجاني:

---

(١) طبقات الشافعيين لابن كثير ١/٥٦٧ مختصرا.

(٢) جما ذكره ابن عساكر في «تاريخه» ٥٥/١٠١.

(٣) طبقات الشافعيين لابن كثير ١/٥٧٤ مختصرا.

(٤) طبقات الشافعيين لابن كثير ١/٥٨٧ مختصرا.

(٥) ذكره الحافظ الذهبي في سيره ١٩/٣٧٦.

أحد أصحاب الشيخ أبي إسحاق الشيرازي الذين تفقهوا عليه، وكان عمره قريبًا من عمر الشيخ[١].

وقاضي البصرة وشيخ الشافعية بها، أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني[٢].

والواعظ الفقيه أحمد بن عبد الوهاب بن موسىٰ بن منصور الشيرازي الواعظ الفقيه الشافعي:

كان يغسل الموتىٰ، فلما كان سنة ثلاث وتسعين وأربع مائة أصاب الناس وباء، فتأذىٰ بريح الموتىٰ، فمات ﷺ، ذكره ابن الصلاح.

وأبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري الشارقي، وهي بلدة في الأندلس، كان واعظًا دينًا بكاء كثير الذكر، تفقه علىٰ الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وطوف في العراق وفارس، ثم سكن سبتة وفارس، قال ابن بشكوال: توفي ببلده في حدود الخمس مائة[٣].

وأبو الفضائل محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن طوق الربعي الموصلي[٤].

وأبو العباس أحمد بن علي بن أحمد القاضي الطيبي قاضيها:

تفقه علىٰ الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، قال ابن الصلاح: ولد سنة أربع وأربعين وأربع مائة، وتوفي بعد الخمس مائة.

---

(١) طبقات الشافعيين لابن كثير ١/٤٧٢.

(٢) طبقات الشافعيين لابن كثير.

(٣) طبقات الشافعيين لابن كثير ١/٤٩٩.

(٤) طبقات الشافعيين لابن كثير ١/٥١٣.

والشيخ فقيهُ بغداد، عثمان بن المسدّد بن أحمد الدَّرْبَنْدِي أبو عمرو بن أبي القاسم، المعروف بفقيه بغداد، لأنه أقام بها مدة يتفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي. قال أبو سعد السمعاني: كانت وفاته بعد الخمس مائة(١).

والقاضي أبو القاسم ناصر بن أحمد بن بكران الجويني، قدم بغداد، فتفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، روى عنه السلفي، وكان شيخ الأدب ببلاد أذربيجان بلا مدافعة، وله ديوان شعر ومصنفات، ولي القضاء مدة كأبيه، ومات في ربيع الآخر سنة سبع وخمس مائة(٢).

وأبو الفضل عبد العزيز بن علي بن عبد العزيز بن الحسين الأشنهي، من بلاد أذربيجان، قال ابن الصلاح: أكثر ظني أنه صاحب الفرائض المشهورة، قال أبو سعد السمعاني: ورد بغداد وتفقه بها على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي(٣).

وأبو سعد الطبري عبد الجليل بن أبي بكر، تفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي(٤).

وأبو الحسن علي بن حسكويه بن إبراهيم المراغي الأديب الشاعر، تفقه ببغداد على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وقرأ عليه اللمع في أصول الفقه وسمع

---

(١) وهو من ناحية بلادنا بلادِ قوقاز، و«الدربندي» نسبة إلى باب الأواب، بلد في داغستان.
ذكره الحافظ ابن الصلاح في «طبقات الفقهاء الشافعية» ٢/٥٩١: وقال بعد أن ذكر كلام السمعاني: وقال فيه عبد الغافر: رجل سديد صالح، دخل نيسابور، وسمع المشايخ المتأخرين، وكتب، وحصل النسخ.
وذكره الحافظ ابن كثير في «طبقاته» ١/٥٢٧، وابن الملقن في كتابه «العقد المذهب في طبقات حملة المذهب»، ووصفه بالفقه والصلاح.

(٢) كما ذكره الحافظ ابن كثير في طبقات الشافعيين. باختصار

(٣) كما ذكره الحافظ ابن كثير في طبقات الشافعيين ١/٥٤٢. باختصار

(٤) طبقات الشافعيين لابن كثير ١/٥٥٠.

منه الحديث[١].

وأبو الحسن محمد بن مرزوق بن عبد الرزاق بن محمد الزعفراني البغدادي الجلاب التاجر، تفقه على مذهب الشافعي، وبرع في المذهب ببغداد على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وصنف كتبا عدة، وسمع الحديث فأكثر، وكان ثقة دينا، كتب الكثير وجمع، وعنئ بالحديث أيضًا، وكان متقنا جيد الضبط، ورحل إلىٰ أصبهان، والشام، ومصر، والبصرة. توفي ببغداد في صفر سنة سبع عشرة وخمس مائة[١].

وأبو نصر محمد بن هبة الله بن محمد بن يحيىٰ بن مميل الشيرازي.

قدم بغداد شابا وتفقه بها علىٰ الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وبرع في المذهب، وأعاد بالمدرسة النظامية[٢].

وأبو نصر حمد بن محمد بن عبد القاهر الطوسي ثم الموصلي.

تفقه ببغداد علىٰ الشيخ أبي إسحاق الشيرازي وسمع من الحافظ أبي بكر الخطيب، وابن النقور، وأبي جعفر ابن المسلمة وغيرهم، وعنه ابنه أبو الفضل عبد الله، والشيخ أبو الفرج ابن الجوزي[٣].

۞ من اجتمع به من الأئمة الكبار:

الإمام الفقيه الكبير أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني التميمي المروزي، صاحبُ (الاصطلام) الذي شاع في الأقطار، وكتاب (القواطع) في أصول الفقه، وكتاب (الانتصار) في الرد علىٰ المخالفين، وكتاب

(١) كما ذكره الحافظ ابن كثير في طبقات الشافعيين ١/٥٥٢.

(٢) طبقات الشافعيين لابن كثير ١/٥٥٩. باختصار

(٣) طبقات الشافعيين لابن كثير ١/٥٦٥. باختصار

(المنهاج لأهل السنة)، وكتاب (القدر).

قال إمام الحرمين: لو كان الفقه ثوبًا طاويًا لكان أبو المظفر السمعاني طرازه، وعن أبي المظفر رحمه الله، أنه قال: ما حفظتُ شيئًا قط، فنسيته، وسئل عن أحاديث الصفات، فقال: «عليكم بدين العجائز»، ثم قال: غصتُ في كل بحر، وانقطعت في كل بادية، فوضعت رأسي على كل عتبة، ودخلت من كل باب، ولله وصفٌ خاص لا يعرفه غيره. مات سنة تسع وثمانين وأربع مائة رحمه الله[1].

بعض ما أفتى به الشيرازي:

ذكر الحافظ الذهبي في «سيره» أنه كان عند الشيخ الجليل، الصدوق، مسند العراق، أبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن النقور البغدادي، البزاز، أجزاءٌ عاليةٌ تفرد بها، كنسخة هدبة بن خالد، ونسخة كامل بن طلحة، ونسخة طالوت، ونسخة مصعب الزبيري، ونسخة عمر بن زرارة، وأشياء.

وكان صحيح السماع، متحريا في الرواية.

وكان يأخذ على نسخة طالوت بن عباد دينارًا.

قال الحافظُ ابن ناصر: إنما أخذ ذلك، لأن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أفتاه بذلك، لأن أصحاب الحديث كانوا يمنعونه من الكسب لعياله، وكان أيضا يمنع من ينسخ حالة السماع[2] انتهى.

استفتاءٌ آخر ببغداد[3]:

(١) طبقات الشافعيين لابن كثير ١/٤٩٠. باختصار.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٨/٣٧٣، بالاختصار.

(٣) ذكره التاج السبكي في طبقاته الكبرى ٣/٣٧٥.

ما قول السادة الأئمة الجلة في قوم اجتمعوا على لعنِ فرقة الأشعري وتكفيرهم، ما الذي يجب عليهم؟ فأجاب قاضى القضاة أبو عبد الله الدامغاني الحنفي:

قد ابتدع وارتكب ما لا يجوز، وعلى الناظر في الأمور أعز الله أنصاره الإنكار عليه، وتأديبه بما يرتدع به هو وأمثاله عن ارتكاب مثله. وكتب محمد بن على الدامغاني.

وبعده كتب الشيخُ أبو إسحاق الشيرازي رحمه الله:

«الأشعرية أعيان أهل السنة، ونُصّار الشريعة، انتصبوا للرد على المبتدعة من القدرية والرافضة وغيرهم، فمن طعن فيهم فقد طعن على أهل السنة، وإذا رفع أمر من يفعل ذلك إلى الناظر في أمر المسلمين وجب عليه تأديبه بما يرتدع به كلُّ أحد. وكتب إبراهيم بن على الفيروزآبادي».

وبعده جوابي مثله، وكتب محمد بن أحمد الشاشي وهو فخر الإسلام أبو بكر تلميذ الشيخ أبى إسحاق.

۞ استفتاءٌ آخر في واقعة أبي نصر القشيري ببغداد:

قال التاج السبكي(١): وإنّ من جملة خط الشيخ أبى إسحاق الشيرازي فيه ما نصه: وأبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة وعامة أصحاب الشافعي على مذهبه ومذهبه مذهب أهل الحق. وكتب إبراهيم بن على الفيروزآبادي. انتهى

قال الإمام الرافعي: رأيت بخط الفقيه أبي بكر بن بدران الحلواني أنه سمع أبا إسحاق الشيرازي يقول في اختياره أنه يجوز صرف زكاة الفطر إلى واحد(٢).

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣/٣٧٦.

(٢) طبقات الشافعية ١/١٩٨ للإسنوي.

۞ أقوال العلماء فيه وثناؤهم عليه:

قال الإمام الحافظ السمعاني[١]: الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علىٰ بن يوسف الفيروزآبادي ، المعروف بالشيرازي ، إمام الدنيا علىٰ الإطلاق.

وقال أيضا[٢]: وكان أنظر أهل زمانه ، حتىٰ قال العقيلي:

كفاني إذا عزّ الحوادث صارم ❊ ينيلني المأمول بالأثر والأثر

يقد ويفرىٰ في اللقاء كأنه ❊ لسان أبي إسحاق في مجلس النظر

كان الوزير ابن جهير كثيرًا ما يقول: الإمام أبو إسحاق وحيد عصره ، وفريد دهره ، ومستجاب الدعوة[٣].

وقال أبو بكر الشاشي: أبو إسحاق حجة الله علىٰ أئمة العصر[٤].

وقال الموفق الحنفي: أبو إسحاق أمير المؤمنين في الفقهاء[٥].

وقال الإمام النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»[٦]: وهو الإمام المحقق المتقن المدقق ذو الفنون من العلوم المتكاثرات والتصانيف النافعة المستجادات ، الزاهد ، العابد ، الورع ، المعرض عن الدنيا ، المقبل بقلبه علىٰ الآخرة ، الباذل نفسه في نصر دين الله ، المجانب للهوىٰ ، أحد العلماء الصالحين ، وعباد الله العارفين ، الجامعين بين العلم ، والعبادة ، والورع ، والزهادة ، المواظبين علىٰ وظائف الدين ،

---

(١) في كتابه الأنساب ، ١٠/٢٧٨.

(٢) في كتابه الأنساب ، ١٠/٢٧٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨/٤٥٨.

(٤) طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي ٤/٢٢٧.

(٥) طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي ٤/٢٢٧.

(٦) ٢/١٧٢.

المتبعين هدىٰ سيد المرسلين ﷺ ورضي الله عنهم أجمعين.

وقال الإمام التاج السبكي عنه: الإمام الرباني شيخ الإسلام أبو إسحاق الشيرازي[١].

وقال أيضًا فيه[٢]: هو الشيخ الإمام شيخ الإسلام صاحب التصانيف التي سارت كمسير الشمس ودارت الدنيا فما جحد فضلها إلا الذي يتخبطه الشيطان من المس بعذوبة لفظ أحلىٰ من الشهد بلا نحله وحلاوة تصانيف فكأنما عناها البحتري بقوله:

وإذا دجــت أقلامــه ثــم انتحــت ❁ برقــت مصــابيح الــدجىٰ فــي كتبــه

بــاللفظ يقــرب فهمــه فــي بعــده ❁ منــا ويبعــد نيلــه فــي قربــه

إلىٰ آخر أبياته.

قال عنه مجير الدين العليمي في كتابه «التاريخ المعتبر في أنباء من غبر»[٣]: الورعُ الناسك. انتهىٰ

قال الإسنوي: شيخ الإسلام علما وعملا، وورعا وزهدا وتصنيفا وإملاء وتلاميذا، واشتغالا[٤].

وقال محمد بن عبد الملك الهمذاني: حكىٰ أبي قال: حضرت مع قاضي القضاة أبي الحسن الماوردي عزاء، فتكلم الشيخ أبو إسحاق واجلا، فلما خرجنا، قال الماوردي: ما رأيت كأبي إسحاق! لو رآه الشافعي لتجمل به[٥].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرىٰ ٢١٦/١.
(٢) ٢١٤/٤.
(٣) ٣٠١/٢.
(٤) طبقات الشافعية ٧/٢.
(٥) سير أعلام النبلاء ٤٥٩/١٨.

وقال شيرويه الديلمي في «تاريخ همذان»: أبو إسحاق إمام عصره قدم علينا رسولا إلىٰ السلطان ملكشاه، سمعت منه، وكان ثقة فقيها زاهدا في الدنيا علىٰ التحقيق، أوحد زمانه[١].

وقال الحافظ أبو طاهر السلفي: سألت شجاعًا الذهلي عن أبي إسحاق، فقال: إمام أصحاب الشافعي، والمقدم عليهم في وقته ببغداد، وكان ثقة ورعًا صالحًا عالمًا بمعرفة الخلاف علمًا لا يشاركه فيه أحد[٢].

وقال القاضي محمد بن محمد الماهاني[٣]: إمامان ما اتفق لهما الحج، أبو إسحاق، وقاضي القضاة أبو عبد الله الدامغاني، أما أبو إسحاق فكان فقيرا، ولو أراده لحملوه علىٰ الأعناق، والآخر لو أراده لأمكنه علىٰ السندس والاستبرق[٤].

قال الحافظ الذهبي في «سيره»: أخبرني الحسن بن علي، أخبرنا جعفر الهمداني، أخبرنا السلفي: سألت شجاعا الذهلي عن أبي إسحاق فقال:

إمام أصحاب الشافعي والمقدم عليهم في وقته ببغداد.

كان ثقة، ورعا، صالحا، عالما بالخلاف علما لا يشاركه فيه أحد. انتهىٰ

ما قيل في ورعه:

قال السمعاني: سمعت أبا بكر محمد بن القاسم الشهرزوري بالموصل يقول: كان شيخنا أبو إسحاق إذا أخطأ أحد بين يديه قال: أي سكتة فاتتك[٥]؟!

(١) كذا قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٨/٤٦٠.

(٢) طبقات الشافعيين للحافظ ابن كثير ١/٤٦٢.

(٣) تهذيب الأسماء واللغات للنواوي.

(٤) المنتظم ٩/٨، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/١٧٤، وطبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي ٤/٢٢٧.

(٥) الوافي بالوفيات ٦/٦٤.

قال: وكان يتوسوس ـ يعني: في الماء ـ. وسمعت عبد الوهاب الأنماطي يقول: كان أبو إسحاق يتوضأ في الشط، ويشكُّ في غسل وجهه، حتىٰ يغسله مرات، فقال له رجل: يا شيخ! ما هذا؟

قال: لو صحت لي الثلاث ما زدت عليها[١].

قال السمعاني: دخل أبو إسحاق يوما مسجدًا ليتغدىٰ، فنسي دينارًا، ثم ذكر، فرجع، فوجده، ففكَّر، وقال: لعله وقع من غيري، فتركه[٢].

قيل: إن ظاهرًا النيسابوري خرج لأبي إسحاق جزءًا، فقال: أخبرنا أبو علي بن شاذان.

ومرة: أخبرنا الحسن بن أحمد البزاز.

ومرة: أخبرنا الحسن ابن أبي بكر الفارسي، فقال: من ذا؟

قال: هو ابن شاذان.

فقال: ما أريد هذا الجزء، التدليس أخو الكذب[٣].

ما قيل عن تواضعه وخُلُقه:

قال القاضي أبو بكر الأنصاري: أتيت أبا إسحاق بفتيا في الطريق، فأخذ قلم خباز، وكتب، ثم مسح القلم في ثوبه[٤].

قال السمعاني: قال أصحابنا ببغداد: كان الشيخ أبو إسحاق إذا بقي مدة لا

(١) طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي ٤/٢٢٨ بتصرف.
(٢) تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٧٣، والمجموع ١/٢٥ ـ ٢٦.
(٣) ذكره الحافظ الذهبي في «السير» ١٨/٤٥٦.
(٤) الخبر في «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/١٧٣، و«المجموع شرح المهذب» ١/٢٦، كلاهما للنووي، وفي «طبقات الشافعية الكبرىٰ» للسبكي ٤/٢١٩.

يأكل شيئا، صعد إلى النصرية وله بها صديق، فكان يثرد له رغيفا، ويشربه بماء الباقلاء، فربما صعد إليه وقد فرغ، فيقول أبو إسحاق: ﴿ تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ ﴾ [النازعات: ١٢][(١)].

وكان ينشد الأشعار المليحة، ويوردها، ويحفظ منها الكثير[(٢)].

وقال ابن الخاضبة: كان ابن أبي عقيل يبعث من صور إلى الشيخ أبي إسحاق البدلة والعمامة المثمنة، فكان لا يلبس العمامة حتى يغسلها في دجلة، ويقصد طهارتها.

وقيل: إن أبا إسحاق نزع عمامته ـ وكانت بعشرين دينارا ـ وتوضأ في دجلة، فجاء لص، فأخذها، وترك عمامة رديئة بدلها، فطلع الشيخ، فلبسها، وما شعر حتى سألوه وهو يدرس، فقال:

لعل الذي أخذها محتاج[(٣)].

۞ ما قيل عن مُلحِه ومزاحه:

قال خطيب الموصل أبو الفضل: حدثني أبي قال: توجهت من الموصل سنة (٤٥٩) إلى أبي إسحاق، فلما حضرت عنده رحب بي، وقال: من أين أنت؟

فقلت: من الموصل.

قال: مرحبا أنت بلديي. قلت: يا سيدنا!

أنت من فيروزآباد. قال: أما جمعتنا سفينة نوح؟

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٤/٢١٩.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/١٧٣، و«المجموع» ١/٢٦، كلاهما للنووي.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨/٤٥٩.

فشاهدت من حسن أخلاقه ولطافته وزهده ما حبب إليّ لزومه، فصحبته إلىٰ أن مات.

قال الإمام النووي[١]: كان يومًا يمشيٰ وبعض أصحابه معه، فعرض له في الطريق كلب، فحسره صاحبه، فنهاه الشيخ، وقال: أما علمت أن الطريق بيني وبينه مشتَرَك.

حملُه جنازةَ تلميذِه الخطيب البغدادي:

قال الحافظ ابن عساكر في «تاريخه»[٢]: الخطيبُ البغداذيُّ توفي يوم الاثنين، ضحىٰ نهار السابع من ذي الحجة، سنة ثلاث وستين وأربعمئة، وحُمل يوم الثلاثاء إلىٰ الجانب الغربيِّ، وصُلي عليه، ودُفن بالقرب من قبر أحمد بن حنبل، رحمة الله عليه، عند قبر بشر بن الحارث، وكان أحدُ من حمل جنازتَه الفقيه الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي[٣]. انتهىٰ

مشاركته مع تلميذه في الرواية:

كان الإمام الشيرازي شارك تلميذَه الخطيبَ البغدادي في الرواية عن الحافظ أبي بكر البرقاني، ذكر ذلك الحافظ ابن عساكر في «تاريخه»[٤]. انتهىٰ

رسالته إلىٰ صديقه وشريكه الميانجي:

قال الحافظ السمعاني[٥]: ورأيت كتابا للشيخ أبيٰ إسحاق الشيرازي إلىٰ

(١) في تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٧٣.
(٢) ٥/٤٠.
(٣) وكان أبو إسحاق الشيرازي يشبه أبا بكر الخطيب بالدارقطني ونظرائه في معرفة الحديث وحفظه.
(٤) ٥/١٩٦.
(٥) الأنساب ٢/٥١٤.

القاضي الميانجي، فكتب على عنوانه: «شاكرُه والمفتخِرُ به والداعي له إبراهيمُ بن علي الفيروزآبادي».

ما أُخِذ على الشيرازي:

قال الإمامُ الحافظ الفقيه النواوي في «تهذيب الأسماء واللغات»(١): واعلم أن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي صاحب «التنبيه» و«المهذّب» قال في كتاب «اللمع في الأصول»: لا يجوز الاحتجاجُ بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؛ لاحتمال أن المراد جده الأدنى، وهو محمد، فيكون مرسلاً، وكذا قال غيره من أصحابنا: لا يجوز الاحتجاج به، وقد أكثر صاحب المهذب في «المهذب» من الاحتجاج به، وهذا مما يُنكر عليه، وجوابه أن الصحيح المختار الصحةُ. انتهى

قال الإمام الحافظ ابن الصلاح في «طبقاته»: وكان الشيخ أبو إسحاق كثيرا ما يباسط بما يسنح له من رجز الشعر؛ من ذلك ما أنبؤونا عن أبي سعد ـ يعني: السمعاني ـ قال: سمعت أبا طاهر(٢) الدمشقي المرتب يقول: قال لي الشيخ أبو إسحاق رحمه الله:

(وشيخنا الشيخ أبو طاهر ❊ جمالنا في السرِّ والظاهر)

انتهى.

وقال الحافظ الذهبي في «سيره» عند ترجمته لمفتي العراق، قاضي القضاة، أبي عبد الله محمد بن علي الدامغاني الحنفي: وكان ـ الدامغاني ـ يورد في درسه

(١) ٢/٢٩.

(٢) وأبو طاهر هذا هو: إبراهيم بن شيبان النفيلي مرتب النظامية من زمان الشيخ أبي إسحاق إلى ما بعد الثلاثين وخمس مئة، خدم الشيخ وخرج معه إلى خراسان، وخدم غيره من الأئمة. كذا قال التاج السبكي في طبقاته ١/٣٠٩.

من المداعبات والنوادر نظير ما يورد الشيخُ أبو إسحاق الشيرازي، فإذا اجتمعا، صار اجتماعهُما نزهة.

۞ ذكر من رأى الشيرازيَّ في المنام وما رآه الشيرازيُّ في المنام:

قال الإمام ابن الصلاح: رأيتُ الإمام أبا إسحاق الشيرازي رحمه الله في النوم وعلىٰ رأسه تاج، وعليه ثياب بيض، فقلتُ للشيخ وأشرت إلىٰ الثياب البيض: ما هذا؟

قال: هذا عز العلم، رضي الله عنه[١].

قال الحافظ أبو سعد السمعاني: أنا أبو القاسم حيدر بن محمود الشيرازي بمرو، قال:

سمعت الشيخ أبا إسحاق، قال: كنت نائمًا ببغداد، فرأيت رسول الله ﷺ ومعه أبو بكر وعمر، فقلت: يا رسول الله، بلغني عنك أحاديث كثيرة عن ناقلي الأخبار، فأريد أن أسمع منك خبرًا أتشرّف به في الدنيا، وأجعله ذخيرة للآخرة، فقال: يا شيخ، وسماني شيخا، وخاطبني به، وكان يفرح بهذا، ثم قال: قل عني: «من أراد السلامة فليطلبها في سلامة غيره».

وهذا المنام عليه لوائح الصدق، فإن الفقهاء لهجوا بتسمية الشيخ أبي إسحاق، ولما رواه في المنام شاهد في الصحيح، وهو قوله عليه السلام: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»، أي: من أراد أن يسلم، فليسلم الناس منه، فإن الجزاء من جنس العمل[٢].

---

(١) طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ١/٣٠٨

(٢) طبقات الشافعيين للحافظ ابن كثير ١/٤٦٢.

ما قيل عن بسطة عيشِه وفقرِه:

قال أبو العباس الجرجاني القاضي: كان أبو إسحاق لا يملك شيئا، بلغ به الفقر، حتىٰ كان لا يجد قوتا ولا ملبسا، كنا نأتيه وهو ساكن في القطيعة، فيقوم لنا نصف قومة، كي لا يظهر منه شيء من العري، وكنت أمشي معه، فتعلق به باقلاني، وقال: يا شيخ! كسرتني وأفقرتني! فقلنا: وكم لك عنده؟

قال: حبتان من ذهب أو حبتان ونصف.

وقال ابن الخاضبة: كان ابن أبي عقيل يبعث من صور إلى الشيخ أبي إسحاق البدلة والعمامة المثمنة، فكان لا يلبس العمامة حتى يغسلها في دجلة، ويقصد طهارتها.

وقيل: إن أبا إسحاق نزع عمامته ـ وكانت بعشرين دينارا ـ وتوضأ في دجلة، فجاء لصٌّ، فأخذها، وترك عمامة رديئة بدلها، فطلع الشيخ، فلبسها، وما شعر حتىٰ سألوه وهو يدرِّس، فقال: لعل الذي أخذها محتاج(١).

وقال القاضي محمد بن محمد الماهاني: إمامان ما اتفق لهما الحج، الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، وقاضي القضاة أبو عبد الله الدامغاني.

فقال الشيخ أبو إسحاق ما كان له استطاعة الزاد والراحلة ولكن لو أراد الحجَّ لحملوه علىٰ الأحداق إلىٰ مكة، والدامغاني لو أراد أن يحجّ علىٰ السندس والإستبرق لأمكنه ذلك(٢).



(١) سير أعلام النبلاء ١٨/٤٥٩.

(٢) طبقات الشافعية الكبرىٰ ٤/٢٢٧.

أغربُ ما قيل عنه:

قال الإمام التاج السبكي في «طبقاته الكبرىٰ»[١]: قيل إن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي كان يشاهدُ الكعبة وهو ببغداد.

وفاته:

توفي الإمام الشيرازي ليلة الأحد الحادي والعشرين من جمادىٰ الآخرة (وقيل جمادىٰ الأولىٰ) سنة ست وسبعين وأربعمائة، في دار المظفر ابن رئيس الرؤساء بدار الخلافة من الجانب الشرقي، وغسله الفقيهُ الحنبلي أبو الوفاء بن عقيل، وصلي عليه بباب الفردوس لأجل نظام الملك، وهذا لم يفعل علىٰ غيره، وأوّل من صلّىٰ عليه المقتدي بأمر الله، وتقدّم في الصلاة عليه أبو الفتح المظفر ابن رئيس الرؤساء وهو حينئذ نائب بالديوان، ثم حمل إلىٰ جامع القصر فصلي عليه ودفن بباب أبرز.

وجلس أصحابُه للعزاء في المدرسة النظامية ثلاثة أيّام، ولم يتخلّف أحدٌ عن العزاء ورثاه عدد كبير من الشعراء؛ ورتّب مؤيد الملك بعد وفاته في المدرسة الشيخَ أبا سعد المتولي، فلما علم نظامُ الملك بذلك أنكره وقال: كان الواجب أن تغلق المدرسة بعد الشيخ أبي إسحاق سنةً.

زيارة الحافظ السمعاني قبرَه:

قال السمعاني في «أنسابه» بعد أن ذكر تاريخ وفاة الإمام الشيرازي: «وزرتُ قبره غير مرة»[٢].

---

(١) ٣٤١/٢.

(٢) الأنساب ٢٧٩/١٠.

من دفن في تربته:

وذكر العليمي في «تاريخه»[١] أن ممن دُفن في تربةِ الإمام الشيرازي أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبريُّ، الملقب: عماد الدين، المعروف «بالكيا الهراسي»[٢]، الفقيهُ الشافعيُّ.

وكمال الدين أبو البركات ابن الأنباري النحوي.

قال عنه التاج السبكي في طبقاته: توفي ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة ودفن في تربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي.

صفاته وأخلاقه:

كان نحيفاً دقيق الجسم، ذكياً قوي الحافظة، دؤوباً علىٰ الدرس والتحصيل، متقللاً قشفاً في مطعمه وملبسه، قانعاً باليسير صابراً علىٰ الفقر.

وبسبب ذلك الفقر لم يحاول أن يحج، وهذا وحده يدلنا علىٰ أن صلته بنظام الملك لم تغير كثيراً من حاله المالية، قال الماهاني: الشيخ أبو إسحاق ما كان له استطاعة الزاد والراحلة، ولكن لو أراد الحج لحملوه علىٰ الأحداق إلىٰ مكة.

أما في الفصاحة والقدرة علىٰ المناظرة فكان يُضرَب به المثل، ولهذا شهد له الكثيرون بالتفوُّق، فقد قال أبو بكر الشاشي: الشيخ الشيرازي حجة الله علىٰ أئمة العصر.

وقال الماوردي: ما رأيت كأبي إسحاق لو رآه الشافعي لتجمل به.

---

(١) ٣/٥٧.

(٢) ومعنىٰ «إلكيا» بالعجمية: الكبير القدر، كما في «التاريخ المعتبر».

وهكذا كان في مجموع خصاله مثال العالم الذي يجمع بين العلم والعمل به، ولهذا كان مجمعاً عليه من أهل عصره علماً ودينًا، رفيع الجاه بسبب ذلك، محببًا إلىٰ غالب الخلق لا يقدر أحد أن يرميه بسوء لحسن سيرته وشهرتها عند الناس.

موقفه من المذهب الأشعري:

كلُّ من درسَ حياةَ الإمام الشيرازي وأخذ يتتبع مراحل حياته يجده يأخذ الحديثَ عن الأشاعرة، والأصولَ عن الأشاعرة، وعلمَ الكلام عن الأشاعرة، والفقهَ عن الأشاعرة، ويصحبُ الأشاعرة، ويدرِّس في مدرسة الأشاعرة، ثم يسافر مع فرقة الأشاعرة، ويكون من يأخذ بلجام فرسه كبيرُ الأشاعرة، ثم عند الاختلاف والفتنة يقف مع الأشاعرة، ثم يُشهد اللهَ علىٰ رؤوس الخلائق ويكتب الرسالة إلىٰ الخليفة بأن الأشاعرة سادةٌ وأشراف أهل السنة، ثم يكتب مرة أخرىٰ، ثم يؤلِّف كتابه «الإشارة إلىٰ مذهب أهل الحق» ويقصد به مذهب الأشاعرة، ثم إذا نظرنا إلىٰ من خدمَ كُتبه وشرحها نجدهم أئمة من الأشاعرة، فلا شك في كونه أشعري العقيدة.

أما ما يقال عن مخالفته للإمام الأشعري في بعض المسائل، فقد خالف الأشعريَّ من قبله الإمامُ أبو بكر الباقلاني أكثر منه بكثير، فما ضره أن يكون مقدّم الأشاعرة.

وقد بينتُ أشعريةَ الإمام الشيرازي بيانًا شافيًا مع الجواب عن شبهات المخالفين التي تشبَّث بها البعض لنفي أشعرية الإمام الشيرازي في رسالة «البشارة بثبوت نسبة كتاب الإشارة» الملحقة بآخر الكتاب.

كُتبه ومؤلفاته:

منها: «المهذب في المذهب». قال الشيخ تقي الدين ﷺ: ورأيت في آخر نسخة «المهذب»، كتبت في حياة الشيخ بخط كاتبها وأراه من أصحابه:

قال الشيخ الإمام أبو إسحاق: بدأت بتصنيف «المهذب» سنة خمس وخمسين وأربع مئة، وفرغت منه آخر رجب يوم الأحد من سنة تسع وستين وأربع مئة[1].

كان سبب تصنيفه أنه بلغه قولُ منافسِه ابن الصباغ: (إذا اصطلح الشافعي وأبو حنيفة ذهب علمُ أبي إسحاق الشيرازي)، يعني أن علمه هو مسائل الخلاف بينهما، فإذا اتفقا ارتفع ذلك الخلاف، فلهذا صنف هذا الكتاب ليثبِت تمكّنه في الفقه نفسه، صنفه مراراً فلما لم يوافق مقصوده رمىٰ به في دجلة، ثم أجمع رأيه علىٰ صورة أخرىٰ احتفظ بها وتناقلها الناس. وهو كتاب جليل القدر اعتنىٰ به فقهاء الشافعية وشرحوه، وكان أبو إسحاق شديد الرضىٰ عنه.

ومنها «التنبيه في الفقه».

سماه حاجي خليفة «التنبيه في فروع الشافعية» وقال: هو أحد الكتب الخمسة المتداولة بين الشافعية وأكثرها تداولاً، أخذه من تعليقة الشيخ أبي حامد المروزي؛ وله أيضاً شروح كثيرة واختصره قوم، ونظم محتوياته آخرون.

ومنها: «النكت في الخلاف». طبع أجزاء منه.

ومنها: «التبصرة في أصول الفقه».

ومنها: «المعونة في الجدل».

---

(١) طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ١/٣٠٩.

و«التلخيص في الجدل».

و«اللمع في أصول الفقه».

و«شرح اللمع في أصول الفقه».

و«كتاب الحدود». طبع حديثا.

و«نصح أهل العلم».

و«طبقات الفقهاء». طبع عدة مرات.

و«الإشارة إلىٰ مذهب أهل الحق». وهو كتابنا هذا.

و«مناظراته وفتاويه».

ولا ريب في أن لأبي إسحاق مناظرات كثيرة مع علماء عصره، لم تصلنا كلُّها، وقد احتفظ له السبكي بنصوص المناظرات الآتية:

١ ـ مناظرة بينه وبين الشيخ أبي عبد الله الدامغاني في مسألة: هل الذمي إذا أسلم تسقط عنه الجزية.

٢ ـ مناظرة أخرىٰ بينه وبين أبي عبد الله الدامغاني عن الإعسار في النفقة هل يوجب الخيار للزوجة.

٣ ـ مناظرة بينه وبين إمام الحرمين أبي المعالي الجويني بنيسابور في إجبار البكر البالغ....

٤ ـ مناظرة ثانية بينه وبين إمام الحرمين الجويني بنيسابور عمن اجتهد في القبلة وصلىٰ ثم تبين الخطأ.

أما «فتاويه» فلا ندري إن كانت قد جمعت، ولكن من المحقَّق أنها كانت

كثيرة العَدد، يقول السبكي في طبقاته: (وكانت الفتاوىٰ تحمل من البرّ والبحر إلىٰ بين يديه).

❁ مسألة دقيقة سئل عنها

قال الإمام النووي في الروضة: سئل الشيخُ أبو إسحاق الشيرازي ﷺ عن رجلين تنازعا دارا، فأقام أحدهما بينة أنها ملكه، وادعىٰ الآخر أنها وقف عليه، ولم يقم بينة، فحكم القاضي لمدعي الملك، ثم ادعىٰ آخر وقفها، فأقام مدعي الملك بينة علىٰ حكم القاضي له بالملك، وأقام مدعي الوقف بينة بالوقف، فرجح الحاكم بينة الملك ذهابا إلىٰ أن الملك الذي حكم به تقدم علىٰ الوقف الذي لم يحكم به، ثم تنازع مدعي الملك، وآخر يدعي وقفيتها، فأقام مدعي الملك بينة لحكم الحاكم له بالملك، وتقديم جانبه، وأقام الآخر بينة بأن الوقف الذي يدعيه قضي بصحته قبل الحكم بالملك، وبترجيحه علىٰ الوقف، هل يرتد حكم الحاكم بذلك؟ فقال: نعم يقدم الحكم بالوقف علىٰ الحكم بالملك وينقض الحكمُ بالوقفِ الحكمَ بالملك.

❁ شعره:

أنشد الشيرازي وقال:

سألتُ الناسَ عن خلٍّ وفي ❁ فقالوا ما إلىٰ هذا سبيل
تمسك إن ظفرت بودِّ حرّ ❁ فإن الحرّ في الدنيا قليل

وقال:

إذا تخلفت عن صديق ❁ ولم يعاتبك في التخلف
فلا تعد بعدها إليه ❁ فإنما وده تكلف

وقال في غريق:

غريـــق كـــأن المـــوت رق لفقـــده ❖ فــلان لــه فــي صــورة المــاء جانبــه
أبــىٰ الله أن أنســاه دهــري لأنـــه ❖ توفــاه فــي المــاء الــذي أنــا شــاربه

وقال:

لبست ثوب الرجا والناس قد رقدوا ❖ وقمـت أشـكو إلـىٰ مـولاي مـا أجـد
وقلــت يــا عــدتي فــي كــل نائبــة ❖ مــن عليــه لكشــف الضــر أعتمــد
أشـكو إليـك أمـوراً أنـت تعلمهـا ❖ مـالي علـىٰ حملهـا صـبر ولا جلـد
وقــد مــددت يــدي بالــذل مبـتهلاً ❖ إليـك يـا خيـر مـن مـدت إليـه يـد
فـــلا تردنهـــا يـــا رب خائبـــة ❖ فبحـر جـودك يـروي كـل مـن يـرد

وقال:

حكـــيم رأىٰ أن النجـــوم حقيقـــة ❖ ويـذهب فـي أحكامهـا كـل مـذهب
يخبـــر عـــن أفلاكهـــا وبروجهـــا ❖ ومـا عنـده علـم بمـا فـي المغيـب

وكان يوماً يمشي في الوحل وينشد الأشعار، فقال:

إنشـــادنا الأشـــعار فـــي الوحـــل ❖ هـــذا لعمـــري غايـــة الجهـــل

وأتىٰ بثلجية فيها ماء بارد، وكان أبو الخطاب علي بن عبد الرحمن حاضراً، فقال أبو إسحاق:

ممنـــع وهـــو فـــي الثلاجـــي ❖ فكيـف لـو كـان فـي الزجـاج

فقال أبو الخطاب:

مـــاء صـــفا رقـــة وطيبـــاً ❖ لـــيس بملـــح ولا أجـــاج

وقال:

إذا طال الطريق عليك يوماً ❁ فليس دواؤه إلا الرفيق

تحدثه وتشكو ما تلاقي ❁ ويقرب بالحديث لك الطريق

وهذا بعضُ سيرة الإمام الشيرازي وشمائله التي احتفظ بها التاريخُ لنا ونقلها إلينا، رضي الله تعالىٰ عنه وأرضاه، وجعل الفردوسَ الأعلىٰ مأواه، بفضله ورحمته يا من جلَّ في علَاه.



كتاب (الإشارة)

۞ نُسَخ الكتاب:

ولهذا الكتاب ثلاثة نسخ خطية في مكاتب العالم.

*** النسخة الأولىٰ:**

هي نسخة في مكتبة بلدية الإسكندرية تحت رقم ٢٠١٤، ويوجد منها التصوير في مكاتب العالم، حتىٰ في بعض المكتبات الخاصة.

وهي ضمنَ مجموعة تبدأ بكتاب «الغنية» للعلامة الفقيه الشافعي أبي سعد المتولي، وتقع هذه النسخة في ٤١ صفحة تحديداً، وفي الصفحة ١٥ سطرًا، وفي السطر ٩ كلمات غالبا.

وخطُّها خط نسخي واضح، نسخت في عهد قريب من المصنِّف، وذلك سنة (٥٩٦) الهجرية.

ناسخها: الشيخ عبد الله البصروي، وفي الهوامش بعض التصويبات.

*** النسخة الثانية:**

وهي نسخة دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢٠.

وتقع هذه النسخة في ٢٢ ورقة، وخطها خطٌ نسخي جميل.

في الصفحة الواحدة ٢٠ سطرا، وفي السطر ١٠ كلمات غالبا.

نسخت سنة ١٢٩٣هـ. والناسخ لم يذكر اسمه. وفي الهوامش بعض التصحيحات.

وهي نسخة جيدة ونفيسة، قوبلت وصحِّحت على أصله كما جاء في آخر النسخة.

وكتب في الهامش ما نصه: بلغ مقابلة وتصحيحًا على أصلِه، وذلك ببلد الأحساء في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٢٩٣هـ.

والنسخة الثالثة: وهي التي وقف عليها الشيخُ عبد المجيد تركي في مكتبة حاجي محمود أفندي بإسطنبول بعنوان «معتقدات أبي إسحاق الشيرازي»، ثم نشر أجزاءً منها في مقدمة كتاب «شرح اللمع» للإمام الشيرازي.

عنوان الكتاب:

عنوان هذا الكتاب هو: «الإشارة إلى مذهب أهل الحق» كما أثبت الناسخُ في أقدمِ نسخة غلاف الكتاب، وبعنوان قريب منه ذكره الإمام السيوطي في كتابه «أنْشَاب الكُتُب في أنْسَاب الكُتُب» ٢/٤٠٦: وهو «الإشارة إلى مذهب أهل السنة».

وذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» مرتين، مرة بعنوان: «عقيدة الشيخ أبي إسحاق» إبراهيم بن محمد الشيرازي، ومرة بعنوان: «عقائد الفيروزآبادي»، وعنوانه في نسخة حاجي محمود أفندي بإسطنبول «معتقدات أبي إسحاق الشيرازي» كما ذكر الشيخُ عبد المجيد تركي.

وأقربُ هذه العناوين إلى الثبوت هو «الإشارة إلى مذهب أهل الحق» كما جاء في أقدم النسخ وكما ذكر السيوطي بإسناده عنوانًا قريبًا منه، وفي الكتاب نصوصٌ كثيرة تدلُّ وتشيرُ إلى صحّة هذا العنوان وإن كان النساخُ على عادتهم قد يتساهلون في إثبات عنوان الكتاب نصًّا وتصريحا.

ومما يشير إليه قول المصنف: «ولم يكن غرضي بما ذكرتُ الرد على

المخالف لاعترافي بالتقصير ، بل كان غرضي أن أشير إلىٰ مذهب أهل الحق ، لأبيِّن ما هم عليه من التوحيد واتباع السنة ، وأرجو أن يكون قد حصل المقصودُ إن شاء الله تعالىٰ» .

وهذه العبارة شبهُ صريحة علىٰ أن العنوان الصحيح لهذا الكتاب القيم هو: «الإشارة إلىٰ مذهب أهل الحق» دون غيره .

❁ ثبوت نسبته إلى المؤلف:

أما ثبوت نسبة هذا الكتاب إلىٰ الإمام الشيرازي فهي مسألة تحتاج إلىٰ بحث ودراسة وتتبُّع ، وقد قمتُ به وكتبتُ فيه رسالة صغيرة بعنوان «البشارة بثبوت نسبة كتاب الإشارة» وألحقتُها بآخر الكتاب .

وهنا أكتفي بالتالي:

بعد البحث والدراسة ثبت لي بالأدلة القوية والشواهد الكثيرة أن هذا الكتاب من تأليف الإمام الشيرازي ، لكثرة مواقع الشَّبَهِ بينه وبين سائر كُتبه مما لا تدع مجالا للشك فيه .

ومما يثبت ذلك وجودُ نسخةٍ قريبةٍ بعهدِ المصنِّف وهي تحمل اسمَه فيها مصرَّحًا .

ومما يدلُّ علىٰ أنّه من تأليف الشيرازي ما وقفتُ عليه في كتاب الإمام الحافظ السيوطي الذي صدر حديثا ، وهو كتابه «أنْشَاب الكُتُب في أنْسَابِ الكُتُب» .

يقول الإمام السيوطي فيه بعد أن ذكر إسنادَه لرواية كتاب «اللمع في أصول الفقه» للإمام الشيرازي ٢/٤٠٦ ما نصه:

وأخبرني محمد بن مقبل في كتابه، عن الصلاح بن أبي عمر، وأبي طلحة محمد بن علي الحراوي.

قال الأول: أنبأنا الفخر بن البخاري، عن أبي اليمن الكندي، وأبي أحمد بن سكينة. قال الكندي أنبأنا أبو القاسم إسماعيل بن أحمد السمرقندي. وقال ابن سكينة: أنبأنا أبو الفضل محمد بن عمر الأرموي.

وقال الحراوي: أنبأنا الشرف الدمياطي، عن عبد الخالق بن أنجب النِّشْتَبْرِي، عن أبي الأسعد هبة الرحمن بن عبد الواحد القشيري.

قال الثلاثة: أنا الشيخ أبو إسحاق إجازة.

وبهذه الأسانيد جميع تصانيفه، ككتاب: «المهذب» و«التعليقة» و«اللمع في أصول الفقه» و«شرحه» و«المعونة» و«الملخص»، كلاهما في الجدل، و«الإشارة إلىٰ مذهب أهل السنة» و«النكت في الخلاف» و«طبقات الفقهاء». انتهىٰ.

وهذا أقدم نصّ وقفتُ عليه في كُتب التراث في إثبات هذا العنوان، ونسبتِه إلىٰ الإمام الشيرازي.

ومن بعد السيوطي ذكره العلامة اللغوي مرتضىٰ الزبيدي في كتابه «إتحاف السادة المتقين» بعنوان: «عقيدة الشيخ أبي إسحاق».

ثم ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» مرتين، الأولىٰ بعنوان: «عقيدة الشيخ أبي إسحاق» إبراهيم بن محمد الشيرازي[1]، والثانية بعنوان «عقائد الفيروزآبادي»[2].

---

(١) ١١٥٨/٢.

(٢) ١١٤٥/٢.

وذكر الشيخُ عبد المجيد تركي في مقدمته لكتاب «شرح اللمع» أنه وقف في مكتبة حاجي محمود أفندي بإسطنبول على نسخة خطية بعنوان «معتقدات أبي إسحاق الشيرازي». ومضمونها هذا الكتاب لا غير.

طبعات الكتاب:

طُبع هذا الكتاب أربع مرات على حدٍّ علمي.

* **الطبعة الأولى**: هي طبعة الشيخ عبد الحميد تركي، طبعته دار الغرب الإسلامي ـ على صاحبها الرحمة والرضوان ـ سنة ١٤٠٨هـ مع كتاب «شرح اللمع» للشيرازي، واعتمد الشيخ عبد الحميد في نشرها على نسخة تركية سبق ذكرُها، لكنه حقّق منها أجزاء فقط ونشرها غير كاملة، فطبعة الشيخ لا تُعدّ طبعة كاملة للكتاب.

* **الطبعة الثانية**: وهي طبعة الشيخ الفاضل محمد الزُّبيدي التي طبعته دار الكتاب العربي سنة ١٤١٩هـ.

وهذه الطبعة من أفضل وأحسن طبعات هذا الكتاب، فخدمة هذا المحقِّق للكتاب نظرًا إلى كثرة المشاكل والشبهات حول الكتاب مما يشكر عليه، جزاه الله خيرا.

لكن بناء على أنه ما كان عنده إلا مخطوطة واحدة (وهي نسخة الإسكندرية) حصل في طبعته بعضُ السقطات، ومنها بعض الأحاديث وأبيات من الشعر، لعدم وجودها في الأصل الذي عنده، ولم يتيسر له قراءةُ بعض الكلمات لعدم ظهورها في الأصل، فأثبتها كما هي، وقد استفاد كثيرًا من طبعة الشيخ عبد المجيد.

* **الطبعة الثالثة**: وهي طبعة محمد الجليند، طُبع في مركز السنة والسيرة

بمصر سنة ١٤٢٠هـ وشارك مع الجليند في تحقيقه: أمل محمد لطفي وأحمد بهجت أحمد. واعتمدوا في تحقيقها علىٰ نسخة الإسكندرية، ولم تكن عندهم غيرها، ولذا حصلت فيها السقطات وبعض الأخطاء، وعملُ هذا المحقِّق في نظري من حيث التعليقات والحواشي التي تزيدُ علىٰ أصلِ الكتاب بكثير، وهو يحسب أنه يعقِّبُ علىٰ الإمام الشيرازي ويصحِّح خطأً مفاهيمه في العقيدة، عملٌ سيءٌ، وفيه خلطٌ لا يحمدُ، وصنيعُه هذا يذمُّ ويردُّ في مثل هذا المقام.

إذا كان المحقِّق لا يعرفُ العقيدةَ إلا بِفلان، ولا يرىٰ العقيدة إلا بمنظار عالم من علماء القرن الثامن، فهو حرٌّ في ذلك، والأفضل له أن يخدم كُتبه كما شاء، أما أن يأتي هذا المحققُ إلىٰ كتاب العقيدة لعالم من علماء القرن الخامس، ليقدِّم عقيدتَه هو في الحواشي بالتعليقات المكثَّفة، التي تخالف لما يقول به صاحبُ الكتاب الذي يحقِّقه فهذا ليس تحقيقا للكتاب، بل هو تخريبٌ له.

* **الطبعة الرابعة**: وهي طبعة مركز الكتاب بالقاهر، طبع سنة ١٤٢٤هـ بتحقيق الدكتورين: أحمد عبد الرحيم السائح، وأحمد عبد عوض، ولم يذكرا المخطوطة التي اعتمدا عليها.

ووقعَا في غفلة كبيرة وهي أنهما ظنَّا أنّ أبا إسحاق الشيرازي الفيروزآبادي هو الفيروزآبادي العلامة اللغوي، صاحب «بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز» وخلطَا بين ترجمتيه.

* **الطبعة الخامسة**: وهي طبعة الشيخ محمد حسن إسماعيل، التي نشرتها دار الكتب العلمية، والتي هي نسخة المكتبة الشاملة، المليئة بالأخطاء والسقطات. طبعت سنة ١٤٢٥هـ. بالمقابلة علىٰ نسخة مكتبة الإسكندية.



خدمتُنا للكتاب

وعملنا في خدمة هذا الكتاب ينحصر في الخطوات التالية:

١ ـ قمنا بدراسة المخطوطات ثم بإثبات النصّ بالمقابلة على نسختين خطيتين، مع اختراع العناوين لمسائل الكتاب، وقد وضعناها بين الهلالين «»، حتى تكون أسهل للفهم.

٢ ـ إثبات الفروق كلِّها، والتنبيه على ما حصل في طبعتي الشيخ محمد الزبيدي والشيخ محمد حسن، لكثرة انتفاع الناس بطبعتهما، خاصة طبعة الشيخ محمد حسن إذ هي نسخة المكتبة الشاملة، وعليها كان اعتمادي في ذكر أرقام الصفحات.

٣ ـ تخريج الآيات القرآنية.

٤ ـ تخريج الأحاديث النبوية.

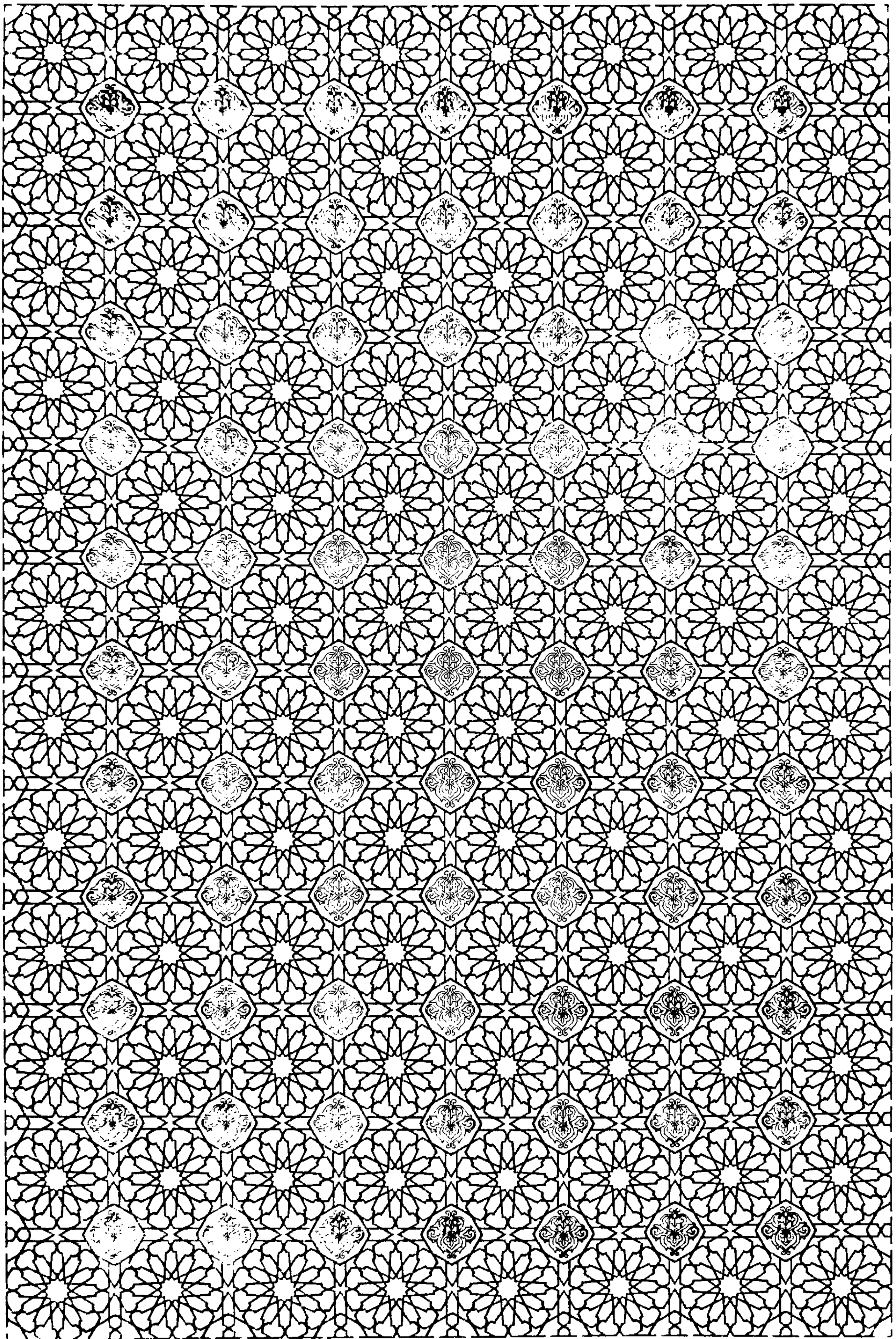
٥ ـ تخريج الآثار والأخبار.

٦ ـ تخريج الأبيات الشعرية.

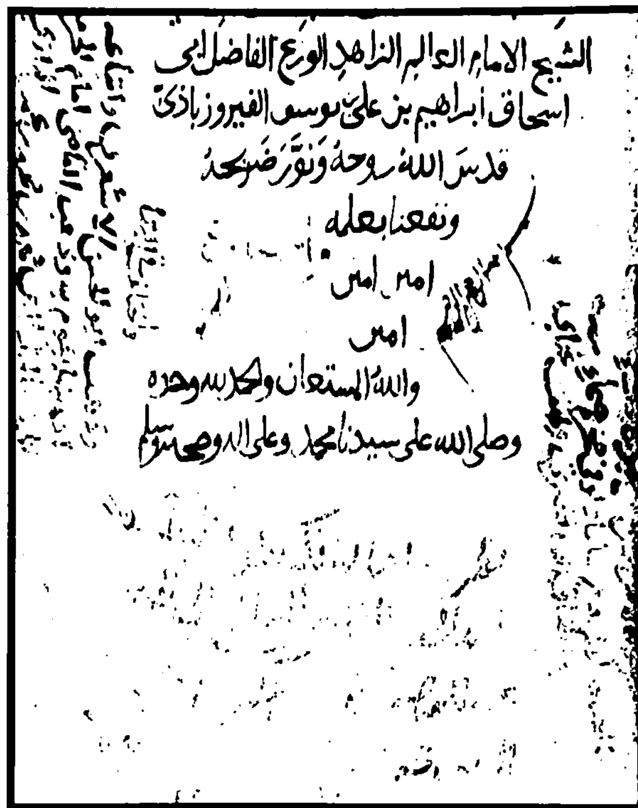
٧ ـ صناعة الفهارس.



صُوَر مِنَ المَخْطُوطات المُسْتَعَان بِهَا



غلاف النسخة الأصل:


الشيخ الامام العالم الزاهد الورع الفاضل ابي
اسحاق ابراهيم بن علي يوسف الفيروزبادي
قدس الله روحه ونور ضريحه
ونفعنا بعلمه
امين امين
امين
والله المستعان والحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

بداية نسخة الأصل:

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ الامام ابو اسحق ابراهيم بن علي بن
يوسف الفيروزبادي رحمه الله اما بعد فاني
لما رايت قوما ينتحلون العلم وينسبون اليه
وهم من جهلهم لا يدرون ما هم عليه ينسبون
الى اهل الحق ما لا يعتقدونه ولا في كتابهم
يجدونه لينفروا قلوب العامة من الميل اليهم
ويامرونهم ابدا بتكفيرهم ولعنهم احببت ان
اشير الى بطلان ما ينسب اليهم مما ذكرته من اعتقادهم
وانا مع ذلك مقر لا بطال ولي دعوى لا علم ولكن
شرعت فيما شرعت مع اعترافي بالتقصير وعلي
بان ناصر الحق لكثير ليرجع الناظر فيما جمعته
عن قبول قول المضلين ويدين الله عز وجل
بقول الموحدين المحققين فقد روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال اذا لعن آخر
هذه

هذه الامة اولها فمن كان عنده علم فليظهره
فان كاتم العلم ككاتم ما انزل الله عز وجل
على محمد ومقصدي بذلك النصيحة فلن يكمل
المومن ايمانه حتى يرضى لاخيه المومن ما يرضاه
لنفسه ويروى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال
من كتم اخاه نصيحة او علما يطلبه منه لينتفع
به احرمه الله فضل ما يرجوا نسال الله تعالى
ان لا يحرمنا رحمته وان يدخلنا جنته فمن ذلك
انهم يعتقدون ان اول ما يجب على العاقل البالغ
المكلف القصد الى النظر والاستدلال المؤديان
الى معرفة الله عز وجل لان الله عز وجل امرنا
بالعبادة فقال عز وجل وما امروا الا ليعبدوا الله
مخلصين له الدين والعبادة لا تصح الا بالنية
لقوله عليه الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات
والنية هي القصد تقول العرب نواك الله بحفظه

الورقة الوسطى من نسخة الأصل:

وله مثل لا يكون قديماً فدل على أنه كان ولا مكان ثم خلق المكان وهو الآن على ما عليه كان فإن قيل إذا قلتم إنه ليس في العرش ولا في السموات ولا في جهة من الجهات فأين هو يقال لهم أول جهلكم وصفكم له بأين لأن أين استخبار عن المكان والرب عز وجل منزه عن ذلك ثم يقال لهم هل تثبتون خلق العرش والسموات وجميع الجهات أم لا فإن قالوا ليست مخلوقة فقد قالوا بقدم العالم وينتقل الكلام معهم إلى القول بحدث العالم وإن وافقوا أهل الحق وقالوا بخلق جميع الجهات يقال لهم فهل كان الرب موجوداً قبل وجودها وهو الذي أوجدها من العدم إلى الوجود أم لا فإن قيل لم يكن موجوداً قبلها ولا أوجدها فقد قالوا بحدث الرب عز وجل وهذا هو الكفر الصريح وإن وافقوا أهل الحق في القول بوجوده قبل وجود المخلوقات من العالم العلوي والسفلي قيل لهم فأخبرونا عما كان عليه قبل وجودها

~~من العالم العلوي والسفلي قيل لهم فأخبرونا~~ عما كان عليه قبل وجودها فكل دليل لهم قبل وجودها هو دليل لنا بعد وجودها فإن الرب عز وجل بعد وجود جميع المخلوقات على ما كان عليه قبل وجودها لا يجوز على الرب التغير من حال إلى حال ولا الانتقال من مكان إلى مكان قال الله عز وجل في قصة إبراهيم عليه السلام ﴿فلما جن عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الآفلين﴾ أي لا أحب المنتقلين المتغيرين فمن وصف الله تعالى بما نفاه عنه إبراهيم فليس من المسلمين فإن قيل إذا لم يكن في جهة فما فائدة رفع الأيدي إلى السماء في الدعاء وعروج النبي صلى الله عليه وسلم إلى السماء يقال لهم لو جاز لقائل أن يقول إن الرب عز وجل في جهة فوق لأجل رفع الأيدي إلى السماء في الدعاء لكان لغيره أن يقول هو في جهة القبلة لأجل استقبالنا إليها في الصلاة أو هو في الأرض لأجل قربنا من الأرض في حال السجود وقد روي في الخبر عن النبي صلى

خاتمة نسخة الأصل:

الأشعري فهو معلم الطريق وهو على الحق المبين كما أنشد بعض الأصحاب

إذا كنت في علم الأصول موافقاً لعقدك قول الأشعري [illegible]

وعاملت مولاك الكريم مخالصاً بقول الإمام الشافعي المؤيد

وأتقنت حرف ابن العلا مجوداً ولم تعد في الإعراب رأي المبرد

فأنت على الحق اليقين موافق شريعة خير المرسلين محمد

فأما قول الجهلة من أشياعه الفروع حنبلية الأصول [illegible] يعتقد به لأن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه لم يصنف كتاباً في الأصول ولم ينقل عنه شيء أكثر من صبره على الضرب والحبس حتى دعوه المعتزلة إلى المخالفة بخلق القرآن فلم يوافق ودعي إلى المناظرة فلم يناظر والأشعري صنف في ذلك وتكلم فيه وقمع المبتدعة بالأدلة القاطعة والحجج الباهرة أولى وأحرى [illegible] صلى الله عليه وسلم [illegible] جلالة قدره وعلو منزلته وإظهاره المعجزات والدلائل والآيات [illegible]

وحاسد فاسق ينسب إليه ما ليس هو عليه وأصحابه المقطوع لهم بالجنة فإذا [illegible] درجتهم أولى وأحرى أن لا يسلم من ذلك ينبغي للعاقل المكلف إذا سمع عن هذه الطائفة أعني الأشعرية ما ينفر قلبه عنه أن لا يبادر بالتصديق لذلك فليس تصديق من يصدقه أولى من تصديقهم في إنكارهم ما نسب إليهم من خلق القرآن وغيره ولأن المسلم لا يجوز له أن يكفر المسلم بالتقليد من غير [illegible] في حاله وما يثبت في أمره قال الله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا﴾ وفي قراءة من قرأ ﴿فتثبتوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾ فمن كان مقصوده معرفة أهل الحق [illegible] والرجوع عن تكفيرهم ولعنهم [illegible] أشرنا إليه يصل إلى مقصوده

[illegible] والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه [illegible] إلى يوم الدين والله الموفق [illegible]

بداية نسخة «ب»:

لوحة من نسخة «ب»:

لوحة من نسخة «ب»:

آخر نسخة «ب»:

الإشارة

إلى

مذهب أهل الحق

تأليف الإمام الفقيه

أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي

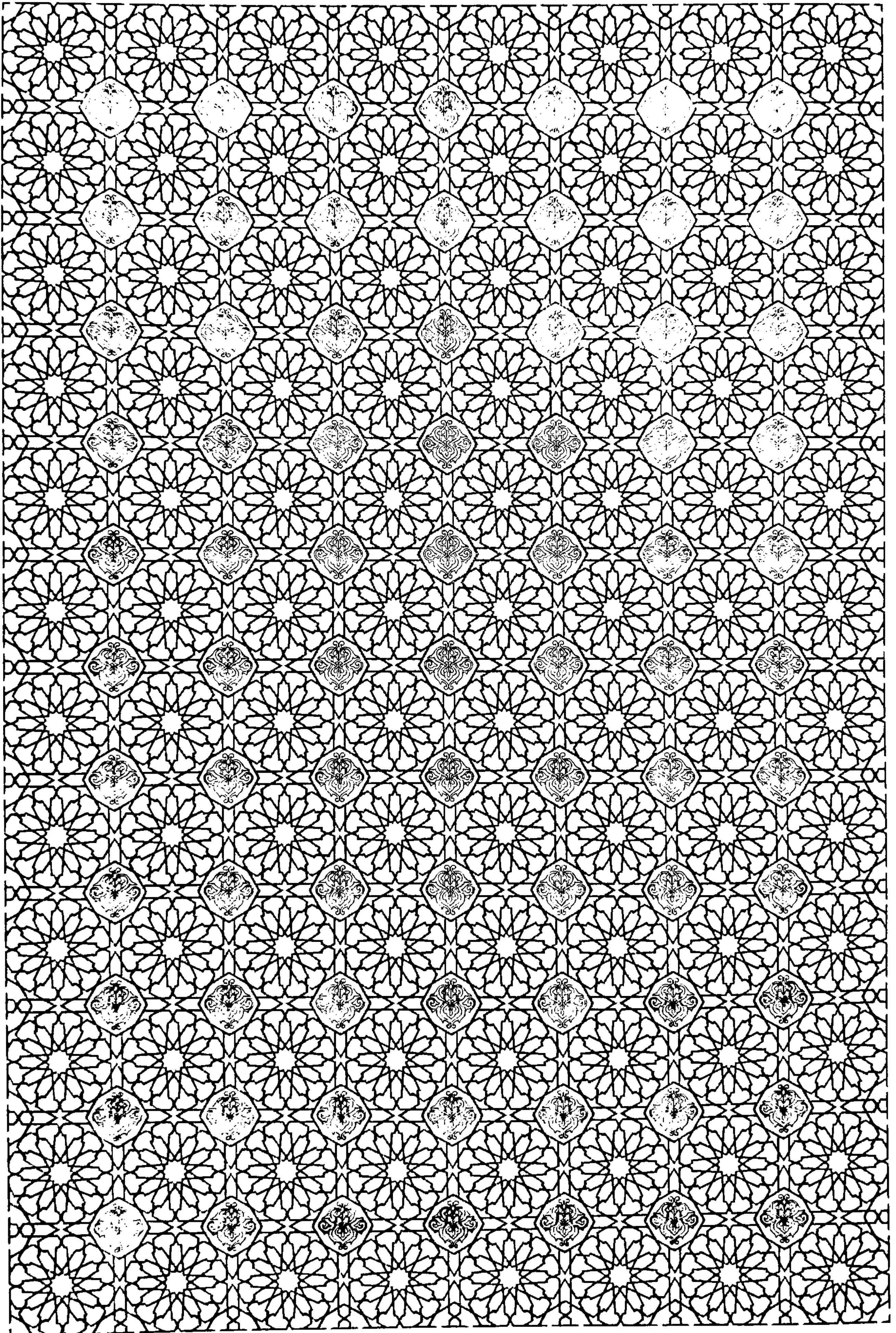
(٣٩٣-٤٧٦هـ)

ويليه

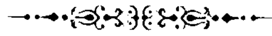
البشارة بثبوت نسبة كتاب الإشارة

تحقيق ودراسة

محمد سيد بن محمد حبيب الداغستاني



مُقَدِّمَةُ المُؤَلِّف



الحمد لله ربّ العلمين، وصلىٰ الله علىٰ خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين[1].

قال الشيخ الإمام أبو إسحاق بن علي بن يوسف الفيروزآبادي رحمه الله[2]:

أما بعد: فإني لما رأيتُ قومًا ينتحلون العلمَ ويُنسبون إليه، وهم مِن جَهْلِهم لا يدرون ما هم عليه، ينسبون إلىٰ أهل الحقّ[3] ما لا يعتقدونه، ولا في كتابٍ هُمْ[4] يجدونه، ليُنفِّروا قلوبَ العامّةِ من الميل إليْهم، ويأمرونهم أبدًا بِتكفيرهم ولَعْنهم[5]، أحببتُ أن أشير إلىٰ بطلان ما يُنسَبُ إليهم، بما أذكره من اعتقادهم

(١) في نسخة الأصل لا يوجد الحمد. إنما أثبتها من نسخة «ب» حتىٰ لا يفوت للكتاب البدء بالحمد.

(٢) وفي نسخة «ب»: قال الشيخ الإمام العالم العامل الأوحد الأروع، قدوة الأئمة أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزابادي، رحمة الله تعالىٰ عليه...

(٣) وهذا النصُّ يشير إلىٰ أن عنوان «الإشارة إلىٰ مذهب أهل الحق» المثبَت في نسخة الأصل أقربُ إلىٰ الصواب من عنوان «الإشارة إلىٰ مذهب أهل السنة» الذي ذكره الإمام الحافظ السيوطي في كتابه القيم «أَنْشَاب الكُتُب في أَنْسَاب الكُتب» صفحة ٦٠٣.

(٤) في نسخة «ب»: لهم.

(٥) علق الشيخُ محمد الزُّبَيدي علىٰ هذا الكلام في طبعته من «دار الكتاب العربي» وقال في الحاشية: بأنه اشتد الخلافُ المذهبي في عصر الشيرازي بين الأشاعرة وطرفٍ من الحنابلة... فأخذ كلُّ طرفٍ يسبُّ الطرفَ الآخر ويلعنُه، ويغلو في نسبة بعض الاعتقادات إليه. انتهىٰ
قوله: «يَلْعَنُه» فيه نظر، لأنّ ما حصل في عصر الإمام الشيرازي من لعنٍ للأشاعرة لم يكن من قبل الحنابلة، إنما كان ذلك بِسبب تعصّبِ عميد الملك أبي نصر منصور بن محمد الكُندري علىٰ=

وأنا مع ذلك مُكرَهٌ لا بَطَلُ[١]، ولي دعوىٰ لا عمل[٢]، ولكن شرعتُ فيما شرعتُ مع اعترافي بالتقصير، وعِلمي بأنّ ناصرَ[٣] الحقّ كثير[٤]، ليرجع الناظرُ فيما جمعتُه عن قبول قول المضلِّين[٥]، ويدينَ الله ﷻ بِقول الموحِّدِين المحقِّقين.

فقد رُوي[٦] عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا لعن آخرُ هذه الأمة أوّلها، فمن كان

= الشافعية، وهو معتزليٌّ كما قال الحافظ الذهبي.

وقال عنه ابنُ الأثير المتوفىٰ سنة ٦٣٠هـ في «الكامل في التاريخ» ٨/١٩٠: **وكان شديد التعصب علىٰ الشافعية، كثير الوقيعة في الشافعي ﷺ، بلغ من تعصبه أنه خاطب السلطانَ في لعن الرافضة علىٰ منابر خراسان، فأذن في ذلك، فأمر بلعنهم، وأضاف إليهم الأشعريَّة، فأنف من ذلك أئمةُ خراسان، منهم: الإمام أبو القاسم القشيري، والإمام أبو المعالي الجويني، وغيرهما، ففارقوا خراسان، وأقام إمام الحرمين بمكة أربع سنين إلىٰ أن انقضت دولته، يدرس، ويفتي، فلهذا لقب إمام الحرمين، فلما جاءت الدولة النظامية، أحضر من انتزح منهم وأكرمهم، وأحسن إليهم. انتهىٰ.**

ومما يدلُّ علىٰ أن من تولىٰ كِبرَ هذا الظلم والإثم هو الكُندري، هو انتفاءُ لعنِ الأشاعرة في عصره بِموته مقتولا. وقد قال ابن الأثير عن موته ودفنه: ومن العجب أن ذَكَرَهُ دُفن بِخوارزم لما خصي، ودمه مسفوح بِمرو، وجسده مدفون بِكُندر، ورأسه ما عدا قحفه مدفون بنيسابور، ونقل قحفه إلىٰ كِرمان لأن نظام الملك كان هناك، فاعتبروا يا أولي الأبصار. انتهىٰ

ثم يفهم من كلام الزبيدي أن الأشاعرة كانوا في عصر الشيرازي يلعنون الحنابلة، وهذا ما لم يحصل عن جمهورهم وأماثلهم، إلا أن يكون هنالك واحدٌ أو اثنين ممن خالف مذهبَ الأشاعرة بغلوّه في التعصب.

(١) **يقال في المثل: «مُكْرَهٌ أَخُوكَ لا بَطَلُ». هذا ما عُرف عن الإمام الشيرازي، لم يكن يحبّ الخوض في العقائد إلا وهو مضطرٌّ.**

(٢) **كأنه يريد بقوله: «ليس له عمل» أي ليس له تأليفٌ مسبقٌ فيه، ولذا شرع في التأليف.**

(٣) في نسخة «ب»: نُصَّار الحقِّ.

(٤) هو يعترف بأن عناك كثير ممن كتب دفاعا عن مذهب أهل الحق، الذي يعني به «مذهب الأشاعرة».

(٥) في نسخة «ب»: المبطلين.

(٦) كذا بصيغة المجهول في الأصل، وفي طبعة الشيخ محمد حسن: رَوَىٰ، وهو خلاف ما في النسخة التي اعتمد هو عليها.

عنده علمٌ فليُظهره، فإنّ كاتمَ العِلم ككاتم ما أنزل الله ﷻ على محمد»[١].

ومقصدي[٢] بذلك النصيحة.

فلن[٣] يُكمل المؤمنُ إيمانَه حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه. ويُروى عنه ﷺ أنه قال: «من كتم أخاه نصيحة أو علمًا يطلبه منه لينفع به حرمه الله فضل ما يرجو[٤]» نسأل الله تعالى أنْ لا يحرمنا رحمَته، وأن يُدخلنا جنَّته.



---

(١) هذا الحديث بهذا اللفظ أخرجه الإمام البخاري في «تاريخه الكبير» ٣/١٩٧، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» ٢/٢٦٤ وابن عدي في «الكامل» ٤/١٥٢٨، وابن بطة في «الإبانة» ٢/٢٠٦، بروايات عدة، والخطيب في «تاريخه» ٩/٤٧١ من طرق.
قال العقيلي: وقد رواه غير خلف فأدخل بين عبد الله بن السري ومحمد بن المنكدر رجلين مشهورين بالضعف. ثم أخرجه ٢/٢٦٥ من طريق أحمد بن إسحاق البزار، وأخرجه ابن عدي من طريق سعيد بن زكريا، كلاهما عن عبد الله بن السري، عن عنبسة بن عبد الرحمن، عن محمَّد بن زاذان، عن محمَّد بن المنكدر، عن جابر. وقال: هذا الحديث بهذا الإسناد أشبه وأولى. وعنبسة بن عبد الرحمن وابن زاذان متروكان، وزاذان متهم بالوضع. وهناك أحاديث بهذا المعنى.

(٢) في نسخة «ب»: مقصودي.

(٣) في نسخة «ب»: لم يكمل.

(٤) في الأصل «يرجوا» والتصحيح من نسخة «ب».
والحديثُ بهذا اللفظ لا وجود له في دواوين السنة، إلا أن معناه وارد وصحيح.
منها قوله ﷺ فيما جاء عن أبي هريرة: **«من سُئل عن علمٍ فكتمه ألجمه اللهُ بلِجامٍ من نارٍ يومَ القيامة»** أخرجه أبو دود (٣٦٥٨). وزكاةُ العِلمِ نَشرُه وإذاعتُه، وقدْ أخَذَ اللهُ الميثاقَ على الذين أُتوا الكتاب والعلمَ أنْ يُبيِّنوه للناسِ، وحذَّرَ مِن منْعِه وكتْمِه عن النَّاسِ، وفي هذا الحديثِ يقولُ النبيُّ ﷺ: **«مَن سُئِلَ عن عِلمٍ فكَتَمه»**، أي: كعالمٍ يمنعُ عِلمَه وفُتياهُ لِمَن يَحتاجُ إلى ذلكَ أو كَمنْ عِندَه علمٌ فيهِ مَنفعةٌ للناسِ، فإذا مَنَعَه ولم يَنشُرْه فيهِم أصابَهم ضررٌ أو ما شابَه، **«ألْجَمه اللهُ بلِجامٍ مِن نارٍ يومَ القِيامةِ»**، أي: إنَّ الجَزاءَ مِن جِنسِ العملِ فعِقابُه عندَ اللهِ ﷻ حيثُ يَضعُ اللهُ في فمِهِ قِطعةً مِن حديدٍ مِن نارٍ يومَ القيامةِ، و«اللِّجامُ»: ما يُوضَعُ في فمِ الفَرسِ لتُقاد بهِ.

«أوّلُ ما يجبُ على المكلَّف»

فمن ذلك: أنهم[(١)] يعتقدون أنَّ أوّل ما يجبُ على العاقل البالغ المكلَّف القصدُ إلى النظر والاستدلال، المؤدِّيين إلى معرفة الله ﷻ؛ لأن الله ﷻ أمرنا بالعبادة، قال ﷻ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥] والعبادةُ لا تصحّ إلا بالنيَّة، لقوله ﷺ «إنما الأعمال بالنيَّات»[(٢)]، والنية هي القصدُ.

تقول العربُ: نواك الله بحفظه، أي قصدك الله بحفظه. وقصدُ من لا يُعرف محالٌ، فدلَّ[(٣)] على وجوب النظر والاستدلال، ولأن ما لا يتوصل إلى الواجب إلا به يكون واجبًا كالواجب، ألا ترى أن الصلاة لما كانت واجبة، ثم لا يتوصل إليها إلا بالطهارة صارت الطهارةُ واجبة كالواجب، فكذلك أيضا في مسألتنا، لأنه إذا كانت معرفة الربِّ ﷻ واجبة، ثم بالتقليد لا يتوصل إليها، دلّ على وجوب النظر والاستدلال المؤدِّيين إلى ذلك.

فقد أمرنا الله ﷻ بذلك، ودعا إليه، فقال ﷻ: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [يونس: ١٠١]. ﴿أَفَرَءَيۡتُم مَّا تُمۡنُونَ ۝٥٨ ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨-٥٩] ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱلۡمَآءَ ٱلَّذِي تَشۡرَبُونَ ءَأَنتُمۡ أَنزَلۡتُمُوهُ مِنَ ٱلۡمُزۡنِ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡمُنزِلُونَ﴾ [الواقعة: ٦٨-٦٩] ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ رُفِعَتۡ﴾ [الغاشية: ١٧-١٨] الآية، وقال ﷻ إخبارًا عن إبراهيم ﵇: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦] الآيات. وأمرنا باتباعه

---

(١) أي أصحابُ مذهب أهل الحق.

(٢) أخرجه الإمام البخاري في جامعه الصحيح، في باب: كيف كان بدء الوحي، رقم الحديث: ١.

(٣) زاد الشيخ محمد حسن في طبعته: «ذلك» ولا وجود له في أصله الذي اعتمد عليه، ولم يشر في الحاشية على أنه من زيادته.

فقال ﷻ: ﴿فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [آل عمران: ٩٥]، ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الحج: ٧٨].

فمن أنكر النظرَ والاستدلالَ لا يخلو: إما أن يُنكر[١] بدليل، أو بغير دليل، أو بالتقليد، فإن[٢] أنكره بغير دليلٍ لا يقبل منه، وإن أنكره بالتقليد، فليس تقليدُ من قلّده بأولىٰ من تقليدِنا، وإن أنكره بدليل، فهو النظرُ والاستدلالُ الذي أنكره، والنظرُ لا يزول بالمنكر[٣]، فبطلت[٤] دعواه وثبت ما قلناه.

«التقليد في معرفة الله تعالى»

ثم يعتقدون أن التقليدَ في معرفة الله ﷻ لا يجوز، لأن التقليد قبولُ قولِ الغير من غير حُجّة، وقد ذمّه اللهُ تعالىٰ[٥]، فقال ﷻ[٦]: ﴿قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٤] ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣].

ولأن المقتدين[٧] تتساوىٰ أقوالُهم، فليس بعضُهم أولىٰ[٨] من بعض، ولا

---

(١) في نسخة «ب»: أن ينكره. وأثبته الزبيدي في نسخته.

(٢) في نسخة «ب»: وإن.

(٣) جاء في طبعة الشيخ محمد حسن إسماعيل: لا يزول (بالتفكير)، وكلمة (التفكير) لا وجود لها في الأصلين، وقد زادها من عنده، ولم ينبه علىٰ ذلك.
وفي نسخة «ب»: ولا يزال.

(٤) في الأصل، وفي نسخة «ب»: بطل. ولعله غفلة الناسخ.

(٥) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: وقد ذمّ اللهُ ﷻ المقلد.

(٦) علق عليه الزبيدي بأن لفظة (ﷻ) لا توجد في «ط»، لكنها موجودة في كل النسخ المخطوطة والمطبوعة.

(٧) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: المقلدين، والذي في الأصل أوفق بالنسبة لما جاء قبله في الآية، وما في نسخة «ب» أوفق بالنسبة لما بعده، وهو قول المصنف: وإذا كان الأنبياء مع جلالة قدرهم وعلوِّ منزلتهم لم يَدْعوا الناس إلىٰ «تقليدهم».

(٨) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: بأولىٰ.

فرْق بين النبي والمتنبي في ذلك.

وإذا كان الأنبياءُ[١] مع جلالة قدرهم وعلوِّ منزلتهم لم يَدْعوا[٢] الناس إلىٰ تقليدهم من غير إظهار دليل ولا معجزة، فمَن نزلت درجتُه عن درجتهم؛ أولىٰ وأحرىٰ أنْ لا يتبع فيما يدعو إليه من غير دليل.

فعلىٰ هذا لا يجوز تقليدُ العالم للعالم، ولا تقليدُ العامي للعامي، ولا تقليد العامي للعالم، ولا تقليد العالم للعامي[٣].

فإن قلت[٤]: لم جوّزتُم تقليدَ العاميِّ للعالم في الفروع ولَمْ لا تجوِّزوه[٥] في الأصول؟

قيل: لأن الفروع التي هي العبادات[٦] دليلها السمعُ، وقد يصل إلىٰ العالم من السمع ما لا يصل إلىٰ العامي، فلما لم يتساويا في معرفة الدليل[٧] جاز له تقليده، وليس كذلك الأصل الذي هو معرفة الربّ ﷻ، فإن دليله العقل، والعامي والعالم في ذلك سواء، فإن العالم إذا قال للعامي: واحدٌ أكثر من اثنين، لا يُقبل منه من غير دليل، فإن الفرق بينهما ظاهر[٨].

---

(١) كذا في النسختين بدون الصلاة والصلام.

(٢) كذا في النسختين، وفي طبعة الشيخ محمد الزبيدي: لم يدع.

(٣) في الأصل غفل الناسخ عن هذه الجملة، ثم أثبتها في الحاشية، والتصحيح من نسخة «ب».

(٤) لفظة (فإن قيل) غفل عنها الناسخ، ثم أثبتها في الحاشية، وحصل بعض الخلل في العبارة، والتصحيح من نسخة «ب».

(٥) في الأصل: ولم لا تجيزوها. والتصحيح من نسخة «ب».

(٦) في الأصل: العادات، والتصحيح من نسخة «ب».

(٧) كذا في نسخة «ب»، وفي الأصل: الديل، وهو خطأ.

(٨) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: فبان الفرقُ بينهما.

«إثبات حدوث العالم»

ثم يعتقدون أن لهذا العالم صانعًا صنعه، ومحدِثا أحدثه، وموجدًا[١] أوجده من العدم إلىٰ الوجود، لأنه حالَ وجوده وهو شيءٌ موجودٌ موصوفٌ بالحياة والسمع لا يقدرُ أن يُحدِث في ذاته شيئًا، ففي حال عدمه (وهو ليس بشيء) أولىٰ وأحرىٰ أن لا[٢] يوجد نفسه، ولأنه لو كان موجدًا لنفسه لم يكن وجودُه اليوم بأولىٰ من وجودِه غدًا، ولا وجوده غدًا بأولىٰ من وجوده اليوم، ولا كونه أبيض بأولىٰ من كونه أسود، فدل علىٰ أن له مخصِّصا يخصِّصه، ومُوجدًا يُوجده. قال الله تعالىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾ [الروم: ٢٢].

«محدِث العالم هو الله عَزَّوَجَلَّ»

ثم يعتقدون أن محدِث العالم هو الله ﷻ[٣]، وأنه واحدٌ أحدٌ؛ لأنّ الاثنين لا يجري أمرهما علىٰ النظام، لأنّهما إذا أرادا شيئًا لا يخلو إمّا أن يتمّ مرادُهما جميعًا، أو لا يتمّ مرادُهما جميعًا، أو يتمّ مرادُ أحدهما دون الآخر.

فإن لم يتمّ مرادهما جميعًا؛ بطل أن يكون إلهين، ومحالٌ أن يتمّ مرادهما جميعًا[٤]، لأنه ربما[٥] يريد أحدُهما إحياءَ جسم والآخرُ يريد إماتتَه، والإنسانُ لا

---

(١) في الأصل: موجودا، والتصحيح من نسخة «ب».

(٢) في الأصل: لأن يوجد، والتصحيح من نسخة «ب»

(٣) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: هو الله سبحانه.

(٤) علق الشيخ محمد الزبيدي هنا علىٰ أن جملة **(بطل أن يكون إلهين، ومحالٌ أن يتمّ مرادهما جميعًا)** سقطت من الأصل، وأن التصحيح من نسخة «ط».
لكن هذه الجملة موجودة في الأصل علىٰ الهامش بخطِّ الناسخ.

(٥) في الأصل لا توجد كلمة (ربما)، والزيادة من نسخة «ب». وفي طبعة الشيخ محمد حسن إسماعيل: «قد»، كأنه زاده من عند نفسه.

يكون حيًّا ميّتًا[١] في حالة واحدة.

وإن تواطئا[٢] فالتواطي[٣] أيضا لا يكون إلا عن عجز، وإن تم مراد أحدهما دون الآخر، فالذي لم يتم مراده ليس بإله[٤]؛ لأن من شروط الإله[٥] أن يكون مريدًا قادرًا؛ فدلّ على أن الله ﷻ واحدٌ أحد.

قال الله ﷻ[٦]: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]. وقال ﷻ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

«الله تعالى قديم أزلي»

ثم يعتقدون أن الله ﷻ قديم أزلي، أبدًا كان، وأبدًا يكون؛ لأنّه لو كان محدَثًا، لافتقر إلى محدِثٍ آخر[٧]، وذلك المحدِثُ إن كان محدَثًا، افتقر إلى محدِث آخر، ويؤدِّي ذلك إلى التسلسل، وعدم التناهي، وذلك محالٌ.

«لا يشبهه شيءٌ من المخلوقات»

ثم يعتقدون أن الله ﷻ لا يُشبهه شيءٌ من المخلوقات، ولا يشبه هو[٨] شيئًا

(١) كذا في النسختين، وفي طبعة الشيخ محمد حسن: حيا أو ميتا، وهو تصرف منه.

(٢) في الأصل: وإن تواطيا، بالياء، والتصحيح من نسخة «ب»، وعلق عليه الشيخ الزبيدي بأن في الأصل وفي نسخة «ط»: تواطيا، وقد اعتاد الناسخ أن يضع ياء مكان الهمزة ونبرتها.

(٣) كذا في النسختين، وأثبته الشيخ الزبيدي كالتالي: التواطؤ.

(٤) في الأصل: بإلاة، بالتاء المربوطة، والتصحيح من نسخة «ب».

(٥) في الأصل: الإلاه. والتصحيح من نسخة «ب».

(٦) في نسخة «ب»: قال الله تعالى.

(٧) كلمة «آخر» لا توجد في نسخة «ب».

(٨) كلمة «هو» لا توجد في الأصل، وغفل عنها الناسخ في «ب» لكن أثبته في الحاشية.

منها ؛ لأنه لو أشبهه شيءٌ لكان مثله قديمًا ، ولو أشبه شيئًا لكان مثله مخلوقا وكلا[١] الحالين محال . قال الله ﷻ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

«الله تعالى ليس بجسم ولا بجوهر»

ثم يعتقدون أن الله ﷻ[٢] ليس بِجسم ، لأنّ الجسم هو المؤلَّف ، وكل مُؤلَّف لا بدّ له من مُؤلِّف .

وليس بِجوهر ، لأنّ الجوهر لا يخلو من الأعراض كاللون والحركة والسكون ، والعرض الذي لا يكون ، ثم يكون[٣] ولا يبقىٰ وقتين .

قال الله تعالىٰ[٤]: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤] أي لم يكن فكان ، وما لم يكن فكان فهو محدَثٌ ، وما لا ينفكُّ من المحدَث[٥] فهو محدَثٌ كالمحدَث[٦] .

«لله تعالى صفات ذاتية وصفات فعلية»

ثم يعتقدون أن الله تعالىٰ المحدِث للعَالَم موصوف بصفات ذاتية ، وصفات فعلية .

---

(١) في الأصل: وكلي ، والتصحيح من مسخة «ب» .

(٢) في نسخة «ب»: أن الله تعالىٰ .

(٣) كذا في الأصل ، وفي نسخة «ب» ، ولفظة «ثم يكون» سقطت من طبعة الشيخ الزبيدي ، ص ١٩١ .

(٤) كذا في الأصل ، وفي نسخة «ب»: قال الله ﷻ .

(٥) كذا في الأصل ، وفي نسخة «ب»: من الحدث . وعلق عليه الشيخ الزبيدي بأن في نسخة «ط»: الحديث ، لكن هو أثبت في المتن: الحدوث ، لاستقامة المعنىٰ . وفي كل النسخ استعمل «من» بدل «عن» ، وهو يشير إلىٰ أن لفظة «المحدَث» أقرب إلىٰ الثبوت عن المصنف .

(٦) أي: كالمحدَث الأول ، المقيس عليه .

فأما الصفات الذاتية، فهي ما يصحّ أن يوصف بها في الأزل، وفي مَا[١] لا يزال كالعلم والقدرة.

وأما الصفات الفعلية فهي ما لا يصح أن يوصف بها في الأزل، ويصح[٢] في مَا[٣] لا يزال كالخلق والرزق.

لا يقال: إنه أبدًا كان خالقًا ورازقًا، لأن ذلك يُؤدِّي إلىٰ قِدم المخلوق والمرزوق، بل يقال: إنه أبدًا كان قادرًا علىٰ الخلق والرزق، عالمًا بِمن سيخلقه[٤] ويرزقه.

فإن قيل: إنَّه أبدًا الخالقُ والرازقُ بالألف واللّام، جاز.

«عالم بعلم واحدٍ قديمٍ أزلي»

ثم يعتقدون أن الله تعالىٰ عالم بعلمٍ واحدٍ قديمٍ أزلي، يتعلق بجميع المخلوقات[٥]، فلا يخرج معلومٌ عن علمه[٦].

لأنه لو لم يكن موصوفًا بالعلم لكان موصوفًا بضدِّه وهو الجهل، ثم يكون الجهل صفة له قديمة، والقديم يستحيل عدمُه، فلا يكون أبدًا عالمًا، وذلك نقصٌ، والربُّ ﷻ موصوف بصفات الكمال لا بصفات النقص، قال الله ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٦]، وقال تعالىٰ: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦].

---

(١) في الأصل: «في لا يزال» بدون الواو، وحرف «ما». وكذا أثبته الشيخ الزبيدي في طبعته. والذي أثبتُه هو من نسخة «ب»، ومع ذلك تبقىٰ العبارة غير واضحة.

(٢) في الأصل: «في لا يزال». والتصحيح من نسخة «ب».

(٣) حرف ما سقط من الأصل، والزيادة من نسخة «ب».

(٤) في الأصل: «يخلقه»، والزيادة من نسخة «ب»

(٥) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: المعلومات.

(٦) وفي الأصل «فلا يخرج مخلوق عن عمله» والتصحيح من نسخة «ب».

«قادر بقدرةٍ واحدةٍ قديمة أزلية»

ثم يعتقدون أن الله ﷻ قادر بقدرة واحدة قديمة أزلية، تتعلق[١] بجميع المقدورات، فلا يخرج مقدورٌ عن قدرته تعالى[٢]، لأن[٣] ضدّ القدرة العجزُ، فلو لم يكن في الأزل موصوفًا بالقدرة لكان موصوفًا بضدِّها وهو العجزُ، ثم يكون العجزُ صفة له قديمة، والقديمُ يستحيل عدمُه كما ذكرنا في العلم، فلا يكون أبدًا قادرًا، وذلك آفة، والربُّ ﷻ منزَّهٌ[٤] عن الآفات.

قال الله ﷻ[٥]: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٩].

والكلام في إثبات جميع صفاته الذاتية كالكلام فيما ذكرناه من إثبات العلم والقدرة.

«مريدٌ بإرادةٍ قديمةٍ أزلية»

ثم يعتقدون أن الله ﷻ مريدٌ بإرادة قديمة أزلية، فجميعُ[٦] ما يجري في العالم من خيرٍ أو شرٍّ أو نفعٍ أو ضرٍّ أو سقمٍ أو صحّةٍ أو طاعةٍ أو معصيةٍ فبإرادتِه وقضائه، لاستحالة أن يجري في ملكِه ما لم يُرده؛ لأن ذلك يُؤدِّي إلى نقصه وعجزه.

---

(١) كذا في النسختين.

(٢) كذا في نسخة «ب»، وفي الأصل: مقدوراته، وبدون لفظة «تعالى».

(٣) وفي نسخة «ب» ولأن.

(٤) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب». وفي نسخة «ط» عند الزبيدي: متنزه.

(٥) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: قال الله تعالى.

(٦) علق عليه الشيخ الزبيدي في الحاشية بقوله: من قوله: فجميعُ ما يجري في العالم... إلى قوله تعالى: ﴿ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ ليست في نسخة «ط». إنما أتيت بكلام الشيخ الزبيدي هنا، حتى نعرف أن هذه النسخة لا تخلو من بعض السقطات.

قال الله تعالىٰ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] وقال تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

والكلام في هذه المسألة مع القدرية يطولُ، لأنّهم لا يثبتونها[١] علىٰ أصلهم، وهو أن العقل عندهم يُوجب ويحسِّن ويقبِّح.

وعند أهل الحقّ[٢]: العقلُ لا يوجب ولا يحسِّن ولا يقبِّح، بل الحسنُ ما حسَّنتْه الشريعةُ والقبيحُ ما قبَّحتْه الشريعةُ.

قال الله ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. فأخبر الله[٣] تعالىٰ أنهم آمنوا من العذاب قبل بعثة[٤] الرسول إليهم، فالواجب[٥] فعله ما لا يؤمن في تركه عذاب[٦]، فعلم بهذه الآية أن الله تعالىٰ لم يوجب علىٰ العقلاء شيئا من جهة العقل، بل أوجب ذلك عند مجيء الرُّسل من قِبل الله تعالىٰ.

ولأن العقل صفة للعاقل وهو محدَث مخلوق لله تعالىٰ، وليس بقائم بنفسه ولا حي ولا قادر ولا عالم ولا متكلم، وما هذه حالته[٧] فلا يصح أن يوجب علىٰ

---

(١) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: لأنهم ينفونها.

(٢) وهذا النصُّ أيضا يشير إلىٰ أن عنوان «**الإشارة إلىٰ مذهب أهل الحق**» المثبَت في نسخة الأصل أقربُ إلىٰ الصواب من عنوان «**الإشارة إلىٰ مذهب أهل السنة**» الذي ذكره الإمام الحافظ السيوطي في كتابه القيّم «**أنشاب الكُتُب في أنْساب الكُتُب**» صفحة ٦٠٣.

لكن جاءت العبارة في نسخة «ب» كالتالي: وعند أهل الشرع.

(٣) كذا في نسخة «ب»، ولفظ الجلالة لا يوجد في الأصل.

(٤) في الأصل: بعث، والتصحيح من نسخة «ب».

(٥) وفي نسخة «ب»: والواجب، بالواو بدل الفاء.

(٦) كلمة (عذاب) سقطة من الأصل، والعبارة في نسخة «ب» كالتالي: والواجبُ: فعلُ ما يؤمن من العذاب في تركه.

(٧) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب» حاله، بدون التاء.

العقلاء ولا على[1] غيرهم شيئًا، ولا أن يحرِّم شيئًا، ولا أن يقبِّح شيئًا، ولا أن[2] يعلم به غير المعلومات التي لا تتعلق به كجميع العلوم.

إذَا[3] كان الأمرُ كذلك لم تصر الأفعال حسنة واجبة بإيجابه، ولا محرَّمة قبيحة بتحريمه، ولا مباحة كسائر الحوادث، لأنه محدَث مخلوق كسائر العلوم والحوادث.

ولو وجب عليهم شيءٌ من جهة العقل قبلَ مجيء الرُّسل فكان حجةً عليهم بِمجرّده[4] في ذلك لما قال: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ ﴾ [النساء: ١٦٥]، بل كان الواجب أن يقول: لئلَّا يكون لله حجة بعد العقل[5].

ولما بطل ذلك، دلّ على أنّ العقلَ ليس له تأثيرٌ[6] في شيء مما ذكرناه.

فإن قيل: لم قلتم إن الله ﷻ مريدٌ للمعاصي خالقٌ لها[7]، فبأيِّ شيء يستحقُّ

---

(١) كذا في الأصل، وكلمة (على) لا توجد في نسخة «ب».

(٢) كلمة (أن) ليست في الأصل، إنما الزيادة من نسخة «ب».

(٣) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: وإذا، بالواو.

(٤) كذا في نسخة «ب»، وفي الأصل: مجردة.

(٥) وهذا استدلال قوي.

(٦) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: على أن العقل لا تأثير له.

(٧) ذكر الحافظ اللالكائي في كتابه «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» ص ١٥، مناظرةً حول هذا المعنى وقال: **دخل القاضي عبد الجبار الهمداني أحد شيوخ المعتزلة على الصاحب بن عباد، وعنده أبو إسحاق الإسفراييني المعروف بالأستاذ، وهو من أئمة السنة، فلما رأى عبد الجبار الأستاذ الإسفراييني قال: سبحان من تنزه عن الفحشاء.**

أي: عن الإذن للفواحش بالوقوع، فهو يريد أن يقول له: إن الفحشاء لا تقع بإذن الله.

فقال له: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء.

فقال القاضي: أيشاء ربنا أن يُعصى؟ فقال الأستاذ: أيعصى ربنا قهراً؟ يعني: هل تقع المعصية في ملكه غصباً عنه؟ =

العبد العقوبة ؟

يقال لهم: هل تثبتون أن الله ﷻ مريدٌ للطاعة ، خالق لها أم لا ؟

فإن قيل: ليس بمريدٍ[1] لها ولا خالق أيضا ، فلا كلام معهم ، والأولىٰ السكوت عنهم ؛ لأنهم قد كذَّبوا الربَّ في خبرِه ، وقال ﷻ: ﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ١٠٢] .

وإن قيل: إنه مريدٌ لإيجادها وخالق لها .

يُقال: فالعبد بأي شيء ينال الثواب والدرجات ؟

وكلُّ دليل لهم هنا هو دليلٌ لنا هناك ، فكما أنّه يقدرنا علىٰ فعل الطاعة ويخلقها لنا ، ثم يثيبنا عليها بفضله ، فكذلك أيضا يقدرنا علىٰ المعصية ، ويخلقها لنا ، ثم يعاقبنا عليها بعدله ، لأنه متصرِّفٌ في ملكه علىٰ الإطلاق .

وقد روي في الخبر أن الله ﷻ أوحىٰ إلىٰ أيوب: «لو لم أخلق لك تحت كل شعرة صبرًا لما صبرت»[2] ، ثم بعد ذلك يمدحه ويثنىٰ عليه بقوله ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا

= **فقال القاضي: أرأيت إن منعني الهدىٰ ، وقضىٰ عليّ بالردىٰ ، أحسن إلي أم أساء ؟ فقال الإسفراييني: إن منعك ما هو لك فقد أساء ، وإن منعك ما هو له فهو يختص برحمته من يشاء . انتهىٰ**
فبُهت القاضي عبد الجبار ، لكنه مع ذلك ظل أيضاً قائماً علىٰ اعتزاليته ، ولم يستطع الرد .

(١) جاء في طبعة الشيخ محمد حسن: (مريدا) علىٰ خلاف ما في الأصل .

(٢) أورده الإمام المفسر أبو عبد الله القرطبي (المتوفىٰ: ٦٧١ هـ) في كتابه «الجامع لأحكام القرآن» ٣٢٧/١١ بدون إسناد ، وقال: وفي الخبر: إن الله بعث إليه جبريل ﷺ حين ركض برجله علىٰ الأرض ركضة فظهرت عين ماء حار ، وأخذ بيده ونفضه نفضة فتناثرت عنه الديدان ، وغاص في الماء غوصة فنبت لحمه وعاد إلىٰ منزله ، ورد الله عليه أهله ومثلهم معهم ، ونشأت سحابة علىٰ قدر قواعد داره فأمطرت ثلاثة أيام بلياليها جرادا من ذهب . فقال له جبريل: أشبعت ؟
فقال: ومن يشبع من فضل الله! فأوحىٰ الله إليه: قد أثنيت عليك بالصبر قبل وقوعك في البلاء وبعده ، ولولا أني وضعت تحت كل شعرة منك صبرا ما صبرت . انتهىٰ . =

﴿نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]، فإذا كان الرب ﷻ خلق الصبر له، فبأي شيء نال هذا المدح والثناء؟

فدل على أن الأمر ما ذكرناه ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣][١].

فإن قيل: وجدنا أحدَنا إذا قال لغلامه: اكسر هذا الإناء فكسره، ثم عاقبه، يكون ظالما، فإذا قلنا: إن الله ﷻ مريدٌ للمعاصي، ثم يعاقب[٢] عليها يكون ظالما؟

يقال لهم[٣]: حقيقة الظلم هو تجاوزُ الحدِّ، فالسيِّدُ إذا قال لغلامه: اكسر هذا الإناء وعاقبه يكون ظالمًا، لأن فوقه آمرًا[٤]، وهو الله ﷻ[٥]، أمرَه أنْ لا يتجاوز مع عبدِه الحدَّ، فَإِذَا تجاوزه يكون ظالمًا، والربُّ ﷻ ليس فوقه آمر قد حدّ له حدًا، فإذا تجاوزه يكون ظالما[٦].

ثم يقال لهم: هذا السيد أمر عبدَه بِكسرِ الإناء فكان عقوبته ظلمًا له[٧]، والربُّ ﷻ لم يأمر[٨] بالمعاصي. قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، بل نقول[٩] إنه مريد للمعاصي، والأمر بخلاف الإرادة، ونحن مخاطبون بالأمر

= وبمثله ذكره أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي (المتوفى: ٧٧٥هـ) في كتابه «اللباب في علوم الكتاب» ١٣/٥٧١.

(١) علق عليه الشيخ الزبيدي في الحاشية وقال: من قوله: فإن قيل: لم قلتم إن الله ﷻ مريد للمعاصي... إلى قوله تعالى: ﴿يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾، لا يوجد في طبعة «ط».

(٢) في نسخة «ب» يعاقبنا.

(٣) كذا في نسخة «ب»، ولفظة (لهم) لا توجد في الأصل.

(٤) كذا في الأصل. وفي نسخة «ب»: أمر.

(٥) تكرر هذه الجملة في نسخة «ب» كالتالي: وهو الله تعالى، وهو الله ﷻ.

(٦) هذا الجملة من (والرب ليس... إلى قوله: ظالما) لا توجد في الأصل، والزيادة من نسخة «ب».

(٧) كذا في الأصل، والجملة في «نسخة» كالتالي: فكان عند عقوبته ظالما له.

(٨) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: لم يأمره.

(٩) كذا في نسخة «ب». وفي الأصل: يقول.

لا بالإرادة.

فإن قيل: الأمر والإرادة سواء، فما أمر به فقد أراده، وما أراده فقد أمر به[١].

قيل: هذا ليس بصحيح، والدليل عليه: إذا قال رجل لغيره: إن غلامي هذا لا يطيعني فيما آمره به ولا ينصحني، ثم قال لغلامه: افعل كيت وكيت، فقد أمره بالفعل، وهو يريد أنْ لا يفعل ليبيِّن لذلك الرجل صدقَ قوله، فدلَّ علىٰ أن الأمر بخلاف الإرادة.

أُمر إبليسُ بالسجود، ولم[٢] يرد منه السجود، ولو أراد أن يسجد لسجد[٣] علىٰ رغم أنفه.

ونهىٰ آدمَ عن أكل الشجرة وأراده[٤] أن يأكل[٥].

وعندهم أن الله ﷻ، أراد إبليس أن يسجد، وإبليسُ ما أراد أن يسجد، فيكون[٦] علىٰ قولهم: إبليس وصل إلىٰ مراده، والرب ﷻ ما وصل إلىٰ مراده[٧].

ثم يقال لهم: هل الربُّ ﷻ قادر علىٰ أن يحيل بَيْن هذا العاصي وبين المعصية أم لا؟

---

(١) وهذا السطر سقط من نسخة «ط» كما قال الشيخ الزبيدي.

(٢) جاء في طبعة الشيخ محمد حسن: وهو لم يرد. وهو مخالف لما في النسخ.

(٣) كلمة: «لسجد» سقطت من نسخة الشيخ محمد حسن إسماعيل. وهي موجودة في الأصل، وفي نسخة «ب».

(٤) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: أراد، بدون الهاء.

(٥) علق الشيخ الزبيدي في طبعته في الحاشية وقال: وفي «ط»: وأراد أن يأكل فأكل.

(٦) في الأصل وفي نسخة «ب»: يكون، بدون فاء. لكن علق عليه الشيخ الزبيدي أن في نسخة «ط»: فيكون. والتصحيح منها.

(٧) هذا استدلال قوي ورصين.

وهل هو عالم بأنه إذا رزقه رزقًا يتوصل به إلىٰ المعصية أم لا ؟

فإن قيل: ليس بقادر ولا عالم، فقد عطّلوا وأبطلوا، ونفوا القدرة والعلم، وهو أصل مذهبهم، وينتقل الكلام معهم إلىٰ إثبات الصفات.

وإن قيل: إنه عالم وقادر.

قيل لهم: لو لم يكن مريدًا للمعصية من العاصي، مع كونه عالمًا بأنّه سيعصىٰ، وقادر أن[1] يحيل بيْنه وبيْنها لما وجدت.

وإذا ثبت بأنه عالم بما يكون من العاصي قبل المعصية، وقادر أن يحيل بينه وبينها، ثم يتركه علىٰ المعصية فلا يوصف بالظّلم عند عقوبته، فكذلك أيضا يريد المعصية ثم يعاقب عليها ولا يوصف بالظلم.

ولو لم يكن مريدًا للمعصية مع وجودها لكان عاجزًا، لأن من يجري في ملكه ما لم يرد لا يكون إلَّا عاجزًا مغلوبًا[2].

ولهذا قال بعض أصحابنا: القدرية أرادت أن تعدل الباري فعجزته، والمشبِّهة أرادت أن تثبت الباري فشبَّهته، وهذا خلاف النصِّ والإجماع.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان: ٣٠]. وأجمعت الأمّةُ علىٰ قول[3]: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»[4].

---

(١) كلمة (أن) تحرفت في طبعة الشيخ محمد حسن إلىٰ: أنه.

(٢) وهنا علق الشيخ الزبيدي ما نصه: من قوله: هل الربُّ ﷻ قادر علىٰ أن يحيل بَيْن هذا العاصي... إلىٰ قوله: إلَّا عاجزًا مغلوبًا، ليست في «ط».

(٣) كلمة «قول» سقطت من طبعة الشيخ محمد حسن إسماعيل.

(٤) قال الإمام القاضي أبو بكر الباقلاني في «الإنصاف» ١٣: **فإن الأمة قد أجمعت علىٰ القول بإطلاق هذه الكلمة: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن» وأيضاً فإنه لو أراد شيئاً وأراد غيرُه شيئاً=**

وقال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾ [الرعد: ٢٧]، ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، فأضاف الإضلال إليه[1].

وقال ﷻ إخبارًا عن نوح: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، فأضاف الغواية إليه.

وقال إخبارًا عن موسىٰ: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وقال ﷻ: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]، فأضاف الخير والشر إليه.

وقال ﷻ إخبارًا عن إبليس: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩]، فلو كان إضافة ذلك إلىٰ الربِّ ﷻ لا يجوز، لذمَّ الله ﷻ إبليسَ علىٰ ذلك كما ذمّه ولعَنَه عند امتناعه[2] عن السجود.

وقد حكي عن بعض أصحابنا أنه قال: «إنَّ قومًا إبليسُ أفقهُ منهم»[3]، السكوتُ عنهم أولىٰ من الكلام معهم.

فإن قيل: قال الله ﷻ: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، قيل لهم: أراد به: لا يرضىٰ لعبادِهِ المؤمنين دونَ الكافرين.

= فوجد مراد غيرِه دون مراده كان ذلك دليلَ العجز والغلبة، والله يتعالىٰ عن ذلك».

(١) وهذه العبارة تحرفت في طبعة الشيخ محمد حسن كالتالي: فأضاف إليه الإضلال إليه.

(٢) في الأصل: عند امتاعه، والتصحيح من نسخة «ب».

(٣) أورد الإمام المفسر القرطبي في تفسيره ١٧٥/٧، ما نصه: روي أن طاوسًا جاءه رجل في المسجد الحرام، وكان متهما بالقدر، وكان من الفقهاء الكبار؛ فجلس إليه فقال له طاوس: تقوم أو تقام؟ فقيل لطاوس: تقول هذا لرجل فقيه؟!
فقال: إبليس أفقه منه، يقول إبليس: ربِّ بما أغويتني، ويقول هذا: أنا أغوي نفسي. انتهىٰ
وكذا نقله الزمخشري في «الكشاف» والنسفي في تفسيره ٥٥٨/١.

فإن قيل: قد قال الله إخبارًا عن موسى: ﴿قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [القصص: ١٥].

قيل: أراد به، هذا مما يخلقه الشيطان مثله، ولم يرد به هذا مما يخلقه الشيطان[١]، بدليل قوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

والفرق بين ما[٢] نورده من الآيات وبين ما يوردونه، إن ما نورده[٣] غير محتمل للتأويل، وما يوردونه محتمل لذلك.

ثم يقال لهم: جميع أعمال الخلق أعراض[٤]، فلو كان للمخلوق قدرة علىٰ خلق بعضها لكان له قدرة علىٰ خلق جميعها.

ثم لا فرق بين خلق الأعراض وبين خلق الأجسام[٥]، فإن العرضَ[٦] التي لا تكون، ثم تكون وتفتقر إلىٰ محدِث يحدثه ويوجدُه[٧]، والأجسام كذلك أيضًا.

فلو كان للمخلوق قدرة علىٰ خلق الأعراض، لكان له قدرة علىٰ خلق الأجسام، فمن وصف المخلوقين بالقدرة علىٰ خلق بعض المخلوقات فقد وصفهم بالقدرة علىٰ خلق جميعها[٨]، وهذا يؤدي إلىٰ إثبات خالق غير الله تعالىٰ. قال الله

---

(١) وجملة: (ولم يرد به هذا مما يخلقه الشيطان) سقطت من طبعة الشيخ محمد حسن إسماعيل.

(٢) في الأصل: بينما، والتصحيح من نسخة «ب».

(٣) في الأصل: نورد، بدون الضمير، والزيادة من نسخة «ب».

(٤) علق عليه الشيخ الزبيدي بما نصه: من قوله: قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾... إلىٰ قوله: أفعال الخلق أعراض، ليست في «ط».
وهذا يدل علىٰ أن هذه النسخة كثيرة السقط، وإن كان لا تخلو بفوائد لا توجد عند غيرها.

(٥) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: بين خلق الأعراض وخلق الأجسام، وفي نسخة «ط»: نفس العبارة، لكن بتقديم الأجسام علىٰ الأعراض.

(٦) في الأصل: فإن الأعراض، والتصحيح من نسخة «ب».

(٧) في الأصل: يحدثها ويوجده. والتعديل من نسخة «ب». وفي نسخة «ط»: محدث يحدثها، وموجد يوجده.

(٨) وجملة: (فمن وصف المخلوقين بالقدرة علىٰ خلق بعض المخلوقات فقد وصفهم بالقدرة=

تعالىٰ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

وهذا القولُ من القدرية أعظم من قول اليهود والنصارىٰ، لأن اليهود أثبتت مع الله ﷻ العُزَير، والنصارىٰ أثبتت[١] المسيح، والقدريّةُ أثبتت مع الله خَالِقين لا يُحصىٰ عددُهم بقولهم: إن العبد يخلق ويريدُ، والربُّ يخلق ويريد، وقد شبّههم النبيُّ ﷺ بالمجوس بقوله: «القدرية مجوس هذه الأمة»[٢].

فإن قيل: أنتم القدرية لأنكم تقولون: الربُّ ﷻ يقدر علىٰ خلق المعاصي.

يقال لهم: هذا لا يصح، لأن من وصف غيره بالحياكة لا يصير حائكا، بل الحائك[٣] من فعل الحياكة.

فقولنا[٤]: (إن الله يقدر) لا نُسمَّىٰ بالقدرية، بل القدرية الذين يصفون أنفسهم بالقدرة، وقد شبَّههم النبيُّ ﷺ بالمجوس، لأن المجوس يقولون بإلهين[٥]: النار والنور[٦]، والقدرية يقولون بخالقين، لأن العبد عندهم يخلقُ، والربُّ يخلق،

= علىٰ خلق جميعها) تحرفت في طبعة الشيخ محمد حسن إسماعيل إلىٰ (فمن وصف المخلوقين بالقدرة علىٰ خلق جميعها).

(١) كذا صحح في حاشية الأصل.

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه ٢٨٦ بلفظ: «**القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم**». وقال: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، إن صح سماع أبي حازم، من ابن عمر ولم يخرجاه...

وأبو داود في سننه ٤٦٩١. **قال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» ٥٨/٧: هذا منقطع، أبو حازم سلمة بن دينار لم يسمع من ابن عمر، وقد روي هذا الحديث من طرق، عن ابن عمر ليس فيها شيء يثبت.**

(٣) هذه العبارة تحرفت في طبعة الشيخ محمد حسن إلىٰ: (بالحائك).

(٤) وفي نسخة «ب»: فبقولنا.

(٥) كلمت (إلاهين) تحرفت في طبعة الشيخ محمد حسن إلىٰ: إلاهي.

(٦) قال الإمام الخطابي في كتابه «معالم السنن»: **إنما جعلهم مجوساً لمضاهاة مذهبهم مذهب المجوس**=

فلهذا شبَّههم بالمجوس.

وقد حُكي[1] أن بعض أهل التوحيد تناظر مع قدريّ، وكانا بِقرب شجرة، فأخذ القدريُّ ورقةً مِن الشّجرة وقال: أنا فعلت هذا وخلقتُه.

فقال له الموحِّد: إن كان الأمر كما ذكرتَ فردَّه كما كان، فإنّ من قدر علىٰ شيء قدر علىٰ ضدِّه، فانقطع في يده.

وقد ذكرنا أن الكلام معهم في هذا يطول[2]، ولم يكن غرضي بما ذكرتُ[3] الرد علىٰ المخالف لاعترافي بالتقصير، بل كان غرضي أن أشير إلىٰ مذهب أهل الحق[4]، لأبيِّن ما هم عليه من التوحيد واتباع السنة، وأرجو أن يكون قد حصل المقصودُ إن شاء الله تعالىٰ[5].



= في قولهم بالأصلين، وهما: النور والظلمة، يزعمون إنّ الخيرَ من فعلِ النور، والشرَّ من فعل الظلمةِ فصاروا ثانوية، وكذلك القدرية يضيفون الخير إلىٰ الله ﷻ والشر إلىٰ غيره والله سبحانه خالق الخير والشر لا يكون شيء منهما إلّا بمشيئته. وخلقه الشر شراً في الحكمة كخلقه الخير خيراً، فالأمران معاً مضافان إليه خلقاً وايجاداً وإلىٰ الفاعلين لهما من عباده فعلاً واكتساباً.

(١) كلمة «حكي» تحرفت في طبعة الشيخ محمد حسن إلىٰ: حكىٰ.
وقد ذكر الإمام القاضي أبو بكر المعافري مناظرة تشبهها في كتابه «سراج المريدين» ٢/١٦٦.

(٢) علق الشيخ الزبيدي هنا ما نصه: من قوله: وقد حُكي أن بعض أهل التوحيد... إلىٰ قوله: الكلام معهم في هذا يطول، ليست في «ط».

(٣) في نسخة «ب»: ذكرته.

(٤) وهذه العبارة شبه صريح علىٰ أن العنوان الصحيح لهذا الكتاب القيم هو: **«الإشارة إلىٰ مذهب أهل الحق»** دون غيرها.

(٥) الجملة الأخيرة لسيت في نسخة «ط» كما قال الشيخ الزبيدي.

«سميعٌ بسمع قديم، وبصير ببصر قديم»

ثم يعتقدون أن الله ﷻ يسمع[١] بسمع قديم أزلي، ويبصر[٢] ببصر قديم أزلي، أبدا كان موصوفا بهما وأبدا يكون، لأن عدمهما يوجب إثبات ضِديهما[٣]، وهما الصمم والعمى، وذلك آفة، قال الله ﷻ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٦١]، وقال ﷻ: ﴿أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

«متكلم بكلام قديم غير محدَث»

ثم يعتقدون أن الله ﷻ متكلِّم بكلام قديم أزلي أبدي غير مخلوق، ولا محدَث ولا مُفتر ولا مبتدع ولا مخترع، بل أبدًا كان متكلِّمًا به، وأبدًا يكون، لاستحالة ضد الكلام من الخرس والسكوت عليه.

قال الله ﷻ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

وقال: ﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤].

وقال ﷻ: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فأثبت لنفسه الكلام بهذه الآيات، فإذا ثبت أنه متكلِّم، فكلامه قديمٌ أزلي، والدليل قوله ﷻ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [الرحمن: ١-٣]، فلو كان مخلوقا لقال: الرحمن خلق القرآن، وخلق الإنسان، فلما لم يقل ذلك، دل[٤] على أن الإنسان مخلوق،

---

(١) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: سميع.

(٢) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: يبصر.

(٣) كذا في الأصل. وقد غلط الشيخ الزبيدي في قوله: أنه في الأصل: ضدهما، بدون ياء التثنية، لأنه في الأصل بالياء، «ضديهما».
وفي نسخة «ب»: ضدهما.

(٤) في الأصل: فدل، والتصحيح من نسخة «ب».

والقرآن ليس بمخلوق.

ويدل عليه قوله ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

ففصل بينهما[١] بالواو، والأمرُ كلام الله، فلو كان مخلوقًا لقال: ألا له الخلقُ والخلقُ»، ويكون تكرارًا من الكلام[٢]، فلما فصل بينهما بالواو، دلَّ علىٰ أن الخلق مخلوق، والأمر كلام قديم أزلي.

قال الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، فلو كان قوله: «كن» مخلوقا لافتقر إلىٰ قولٍ قبلَه، وكذلك ما قبلَه، ويُؤدي ذلك إلىٰ التسلسل، وعدمِ التناهي، ويُؤدي ذلك إلىٰ عدم المخلوقات، ولأنّ الربَّ ﷻ لا يخلق الخلقَ بالخلقِ وإنما خلقه بصفتِه القديمة، وهي قوله: «كن» فدلَّ علىٰ ما قلناه.

فإن قيل: «كن» كافٌ ونونٌ، ودليل الحدوث فيما بيِّن[٣] لكونهما أحرفًا، فإن الأحرف لا تخرج إلا من مخارج، فالميم مخرجها من الشفتين، وانطباق عضو علىٰ عضو، والحاء مخرجها من الحلق، وكذلك سائر الحروف، فإذا كانت الحروف، لا تخرج إلا من مخارج، والرب ﷻ منزَّهٌ عن ذلك، لأنه ليس ذا ألفاظ[٤] ومخارج يتقدم بعضها علىٰ بعض، فإنه في حال ما يتكلم بالكافِ، النونُ معدومة، وفي حال ما يوجد النونُ ويتكلم بها، الكافُ معدومة، وما هذه صفته لا يكون إلا مخلوقًا، ولأن هذه الكاف والنون نشاهدهما في مصاحفنا أجسامًا

---

(١) جملة (ففصل بينهما» لا توجد في الأصل، والزيادة من نسخة «ب».

(٢) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: تكرارا من الكلام وعيًّا.

(٣) كلمة «بيِّنٌ» تحرفت في طبعة الشيخ الزبيدي إلىٰ «بينٌ».

(٤) كذا في الأصل «أعراض»، والشيخ محمد حسن أثبته علىٰ صيغة المفرد «عرض» علىٰ خلاف ما في الأصل، ولم يعلق عليه بشيء.

مخلوقة، فتارة تكون بالحِبر، وتارة تكون باللَّازَوَرْد[١]، وتارة تنقش بالجِصِّ والآجرِّ علىٰ المساجد وغيرها، فإذ قلنا بقدِمها ونحن لا نشاهد هذه الأجسام، والألوان المخلوقة، فقد قلنا بقدم العالم، ولأن القديم لا يحلّ في المحدَث، ولأن القول بهذا يُؤدِّي إلىٰ القول بما يعتقدونه[٢] النصارىٰ، لأنهم يقولون:

إن كلمة الله القديمة حلَّت في عيسىٰ، فصار عيسىٰ قديمًا أزليًّا، بل يكون هذا القائلُ أعظم قولًا من النصارىٰ، لأنهم لم يقولوا بِقدم عيسىٰ، والقائل بأن الكاف والنون قديمة يقول بقدم أكثر المخلوقات.

وإذا ثبت أن هذه الكاف والنون وجميعَ الحروف مخلوقة لمشاهدتنا[٣] لها في دار الدنيا[٤]، لأنها لو كانت قديمة لما فارقت الموصوف، لأن الصفة لا تفارق الموصوف، لأنها إذا فارقته يكون موصوفًا بضدِّها، بطل ما ادعيتُموه من القِدم.

يقال لهم: إنما يصح لكم التعليق بهذا مع المشبِّهة الحلوليَّة القائلين بِقدم هذه الأحْرف والأصوات، لأنّهم يوافقونكم في المعنىٰ ويقولون: إن كلام الله أحرفٌ وأصواتٌ، ثم يوافقوننا في التسمية، ويقولون بقدم القرآن، والمعوَّلُ علىٰ الاعتقاد بالقلب لا علىٰ التسمية باللسان، ويحملهم علىٰ ذلك الجهلُ بالفَرق بين القديم والمحدث.

ثم يقولون: جهلهم بالبُهتِ علىٰ الخطأ[٥].

---

(١) نوع من الأحجار الكريمة.

(٢) كذا في النسختين.

(٣) في الأصل بمشاهدتنا، والتعديل من نسخة «ب».

(٤) جوابه في آخر السطر الذي يليه، وهو قوله: بطل ما ادعيتُموه من القِدم.

(٥) كذا في الأصل، أما في نسخة «ب» فكأن العبارة «يتَّقون جهلَهم بالبُهتِ علىٰ الخطأ». وأثبت الشيخ محمد حسن العبارة كالتالي: (ثم يقولون: جهلهم بالسبب حملهم علىٰ الخطأ)، ولم يشر إلىٰ=

وقال بعض الأدباء: أهتكُ الناس من إذا لزمه الحقُّ ثَقُل عليه، وإذا سنح له الباطلُ أسرع إليه.

والأولىٰ بِمن تكلّم معهم من أهل الحقِّ في ذلك[١]، أنْ لا يطالبهم في الابتداء إلا بالفَرق بَيْن القديم والمحدث، فمن كان جاهلا بذلك فالسكوتُ عنه أولىٰ من كلامه، ويُؤمَر بِمعرفة ذلك، فإن أصلَ هذه المسألة مبنيٌّ علىٰ ذلك.

وأما نحن، فلا نوافقهم بأنّ كلام الله أحرف وأصوات، لأنّ الأحرف والأصوات نعتنا وصفتنا ومنسوبة إلينا، نقرأ بها كلام الله تعالىٰ، ونفهمه بها، والكاف والنون وجميع الحروف، القراءةُ والمقروءُ والمفهومُ بها كلام الله تعالىٰ، أفهمَنا بها كلامَ الله القديم الأزلي، كما أفهم موسىٰ بالعَبرانيّة، وعيسىٰ بالسّريانيّة، وداود باليونانيّة[٢]، ولا يقال: إن كلامَ الله ﷻ لغات مختلفة، لأنّ اللغات صفاتُ المخلوقين، بل المفهومُ من هذه اللغات كلامُ الله القديم الأزلي، كما أن العرب

= مصدر التعديل والتصرف.

(١) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: (تكلّم من أهل الحقِّ معهم في ذلك)، بتأخير كلمة «معهم».

(٢) ولذا يقول الإمام البخاري في كتابه (**خلق أفعال العباد**): والقراءة فعلُ الخلقِ، وهو طاعةُ الله، والقرآنُ ليس هو بطاعةٍ إنّما هو الأمرُ بالطّاعة، ودليله قوله: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٢٩].

وكذا نقل الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري بإسناده عن أحمد بن حنبل في كتاب (تزكية أهل الحديث) وكذلك في (تاريخ نيسابور) أنه قال: (**ألفاظ الآدميين كيفما ذكرت مخلوقة، وكلام الله تعالىٰ ليس بمخلوق**).

وكذا بيّن أبو القاسم الأنصاري في شرحه علىٰ الإرشاد أنَّ كلام الله تعالىٰ صفة واحدة لا تتعدّد وإن تعدَّدت التسميات، فلا يوصف بالعربي أو الفارسي أو سرياني أو عبراني، لكن العبارات تتعدّد وتختلف، فإذا قرأ كلام الله تعالىٰ بلغة العرب سمِّي قرآنًا، وإذا قرئ بالعبرانية أو السريانية سمِّي توراةً وإنجيلًا... إلىٰ آخر شرحه وبيانه.

يسمونه الله، وغيرهم من العجم والترك خُدَاي[١] وأبود[٢] وتنكري[٣].

ولا يقال: إن هذا الاختلاف عائد إلى الربّ، لأنه واحد لا خلاف[٤] فيه، فكذلك[٥] كلامه أيضًا، بل الاختلاف عائد إلى أفهامنا ولغاتنا، فمن قال بقدم هذه اللغات فلِجهله وحُمْقِه؛ لأن المتكلم في حال ما تكلم بالعربية والعبرانية معدومة، وكذلك السريانية واليونانية، وما يوجد ويعدم لا يكون قديما.

فإن قيل: إذا قلتم إن كلام الله ليس بصوت ولا حرف ولا تُدرِك أسماعُنا إلا ما هذه صفته، فمن ينفي كيف سمع[٦] وكيف يسمع؟

يقال لهم: سماعنا لكلامه كعلمنا به، فكما أننا لا نعلم[٧] موجودًا إلا جسمًا أو جوهرًا أو عرضًا، ثم إن الله ﷻ معلومٌ لنا بخلاف ذلك، فكذلك أيضا سماعُنا لكلامه خلافَ سماعِنا لكلام المخلوقين، فنقيس سماعنا لكلامه على العلم به مع القدرية[٨].

وأما المشبِّهة فنقيس معهم سماعنا لكلامه على رؤيتنا له، لأنهم يوافقوننا

(١) في الأصل: خذاي، بالذال، والتعديل من نسخة «ب».
(٢) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: إيزذ.
(٣) في الأصل: «تكري»، وقرأها الشيخ محمد حسن: شكري. أما في نسخة «ب»: تنكري، والتعديل منها.
(٤) في الأصل: لا خلف فيه، ولعله سقط منه الألف. وفي نسخة «ب»: لأنه واحدٌ لا يختلف.
(٥) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: كذلك، بدون الفاء.
(٦) في الأصل: يسمع. وفي نسخة «ب»: (فموسى كيف سمع وكيف يسمع).
(٧) في الأصل: أننا نعلم، بدون «لا»، والتصحيح من نسخة «ب». وفي طبعة الشيخ محمد حسن: لا نملك. ولا أدري من أين أتى به.
(٨) ولعل عبارة: (فنقيس سماعنا لكلامه على العلم به. هذا مع القدرية، وأما المشبهة..) أنسب، كما أشار إليه الشيخ الزبيدي.

في الرؤية بخلاف القدرية.

فيقال لهم: كما أن الله ﷻ يُرى لنا غدًا، وليس يُرَى جسمٌ لا محدودٌ بخلاف[1] جميع المرئيات التي نشاهدها اليوم فَخَلَق الربُّ ﷻ لنا بصرًا نُبصر به، فكذلك خَلَق لنا سمعًا نسمع به كلامَه على ما هو عليه بخلاف المسموعات التي ندركها اليوم.

والدليل على ما نذكره أن الربَّ ﷻ يخلق لنا سمعًا نسمع به كلامه، وبصرًا نبصره به بِخلاف ما نبصره اليوم ونسمعه: أن النبي ﷺ كان ينزل عليه جبريل عليه السلام[2]، والصحابة جلوسٌ، فيراه النبيُّ ﷺ ويسمع منه، والصحابةُ لا يبصرونه ولا يسمعون منه، وبصرُه وبصرُهم في الصورة سواء.

وكذلك ملك الموت أيضًا، فإنّ الميت يشاهده عند قبضِه لروحه، وأهلُه حضورٌ لا يشاهدونه.

وكذلك الجنّ يروننا ولا نراهم.

فدلّ على أن العِلة في ذلك، أن الله ﷻ يخلق للبصير[3] بصرًا يُدرك به ما لم يُدركه غيره[4]، فكذلك يخلق له سمعًا يسمع به كلامه، وفهمًا يفهمه به، كما

(١) في الأصل: خلاف، بدون حرف الباء، والتعديل من نسخة «ب».

(٢) في الأصل: السلم.

(٣) وفي نسخة «ب»: للمبصر.

(٤) وقد حصل لإحدى المشركات مع رسول الله ﷺ ما يدل عليه.

جاء في سيرة ابن هشام ما نصه: قال ابن إسحاق: فذكر لي: أن أم جميل: حمالة الحطب، حين سمعت ما نزل فيها، وفي زوجها من القرآن، أتت رسول الله ﷺ، وهو جالس في المسجد عند الكعبة ومعه أبو بكر الصديق، وفي يدها فِهْرٌ - حجر على مِقدَار ملْءِ الْكَفّ - من حجارة، فلما وقفت عليهما أخذ الله ببصرها عن رسول الله ﷺ، فلا ترى إلا أبا بكر، فقالت: يا أبا بكر:=

أفهم سليمان منطقَ الطير وخصّه بذلك، وسمعُنا وسمعُه في الصورة سواء.

فإن قيل: أنتم تثبتون شيئين مختلفين قراءة ومقروءًا، أحدهما قديم والآخر محدث، ونحن لا نعقل إلا شيئًا واحدًا.

وفي هذا شُبهة القدريّة[1] والمشبِّهة، فالقدرية يقولون: نحن لا نعقل إلا هذه القراءة وهي محدثة، والمشبِّهة يقولون: نحن لا نعقل إلا هذه القراءة وهي محدثة القرآن، ثم يثبتون قِدمها.

يقال لهم: لا يمنع أن يكون الإنسان في حال السماع فيسمع الشيئين المختلفين شيئا واحدًا، ثم بالدليل يفرِّق بينهما، كالناظر إلىٰ السواد والأسود، فإنّه في حال المشاهدة لا يشاهد إلا شيئا واحدًا، ثم بالدليل يفرِّق بينهما، فيعلم أن السواد عرضٌ لا يقوم بنفسه، والأسود الموصوف بذلك السواد جِسمٌ بخلافه، فكذلك في مِسألتنا[2] أيضا[3].

ونحن قد ثبت عندنا أن كلام الله تعالىٰ قديم أزلي بالأدلة التي قد ذكرنا

= أين صاحبك، فقد بلغني أنه يهجوني، والله لو وجدته لضربت بهذا الفهر فاه، أما والله إني لشاعرة، ثم قالت: مذممًا عصينا... وأمره أبينا... ودينه قلينا

ثم انصرفت، فقال أبو بكر: يا رسول الله أما تراها رأتك؟ فقال: ما رأتني، لقد أخذ الله ببصرها عني.

قال ابن هشام: قولها «ودينه قَلَيْنا» عن غير ابن إسحاق.

قال ابن إسحاق: وكانت قريش إنما تسمي رسول الله ﷺ مُذمَّما، ثم يسبّونه، فكان رسول الله ﷺ يقول: ألا تعجبون لما يصرف الله عني من أذىٰ قريش، يسبون ويهجون مذمما، وأنا محمد. سيرة ابن هشام ص ٣٣٠.

(١) في نسخة «ب»: شبهة للقدرية.

(٢) كذا في نسخة «ب»، وفي الأصل: ملتنا.

(٣) هنا علق الشيخ الزبيدي بما نصه: (من قوله: فمن قال بقدم هذه اللغات... إلىٰ قوله: فكذلك في مسألتنا هذه، ليست في نسخة «ط».

بعضها، والقديم أبدًا: ما كان[1] موجودًا ويكون أبدًا موجودًا، ولا يوصف تارةً بالوجود وتارة بالرداءة، ولا يضاف إلىٰ المخلوقين.

ثم وجدنا القراءة بخلاف ذلك، ففرَّقنا بينهما، وكما أن الذِّكرَ غير[2] المذكور، والعِلمَ غير[3] المعلوم، فإن أحدنا إذا ذكر الله ﷻ، لا يقال: إنّ ذكرَه قديم لِقِدم المذكور، ولا عِلمَه قديمٌ لقدم المعلوم، بل هما شيئان مختلفان.

فالذكر مخلوق لأنه صفة المخلوق لم توجد قبله، وعلمه[4] أيضا بالله ﷻ كذلك، فإن الصفة لا تتقدم علىٰ الموصوف، فكذلك أيضا قراءتنا وكتابتنا مخلوقة، لأنهما صفتان لم تتقدم علينا.

فمن زعم من المشبِّهة الحلوليّة أن الكتابة قديمة موجودة قبل الكاتب، والقراءة قديمة موجودة قبل القارئ، يقال له:

فعلىٰ ما ذا يستحق القارئ العقوبة إن كان جُنُبا، وينال الثواب إن كان طاهرًا وهو ما لم يأت بشيء؟ فدلَّ علىٰ أن الذي يأتي به ويستحق عليه ما ذكرناه هو القراءة المأمور بها عند الطهارة.

قال الله تعالىٰ: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ [المزمل: ٢٠] والمنهىٰ عنه عند النجاسة، لما روىٰ ابن عمر ﵄ أن النبي ﷺ قال «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئًا من القرآن[5].

---

(١) علق الناسخ في حاشية نسخة «ب» بأنه بيان، للأبد. وهو ظاهر جلي.

(٢) في الأصل عن، والتصحيح من نسخة «ب».

(٣) في الأصل عن، والتصحيح من نسخة «ب».

(٤) في الأصل: علم، والتصحيح من نسخة «ب».

(٥) أخرجه الإمام الترمذي في جامعه (١٣١)، وقال: وفي الباب عن علي، حديث ابن عمر حديث لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش، عن موسىٰ بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن=

والقديم لا يكون تارة طاعة، وتارة معصية؛ لأن الطاعة والمعصية هي ما يكون للمخلوق علىٰ فعلها قدرة، والصفة القديمة الذاتية لا توصف بأنها مقدورة لله ﷻ، فأولىٰ وأحرىٰ أنْ لا تكون مقدورة للمخلوق.

وقد أخبر الربُّ ﷻ أن ما بين السماء والأرض مخلوق، فقال ﷻ: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الفرقان: ٥٩]، وهذه الكتابة نشاهدها بين السماء والأرض، فمن قال بقدمها كذَّب الربَّ ﷻ في خبره، ولأنّ الربّ ﷻ أخبر أن كلامه لا ينْفدُ ولا يفنىٰ، فقال ﷻ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، فأخبر أن كلامه لا يفنىٰ، ولا ينفد، ولا يكون له أول ولا آخر، ثم نجد هذه القراءة تفنىٰ وتنفد(١)، ولها أول وآخر، والكتابة في المصاحف كذلك أيضًا.

ولقد حُكي «أن عثمان بن عفان(٢) ﷺ أحرق جميع المصاحف المخالفة لمصحفه»(٣)، أترىٰ أنه أحرق ....

= النبي ﷺ قال: «لا تقرأ الجنب ولا الحائض».
وأخرجه البيهقي في «السنن الكبير» ٤١٨، وقال: قال محمد بن إسماعيل البخاري فيما بلغني عنه: إنما روىٰ هذا إسماعيل بن عياش، عن موسىٰ بن عقبة ولا أعرفه من حديث غيره، وإسماعيل منكر الحديث، عند أهل الحجاز وأهل العراق. قال الشيخ: وقد روي عن غيره، عن موسىٰ بن عقبة، وليس بصحيح، وروي عن جابر بن عبد الله من قوله في الجنب والحائض والنفساء، وليس بقوي.

(١) هذه الكلمة في طبعة الشيخ محمد حسن، تحرفت إلىٰ: تنفذ.

(٢) لفظة «ابن عفان» سقطت من طبعة الشيخ محمد حسن.

(٣) أخرج الإمام البخاري في صحيحه ٤٩٨٧، عن أنس بن مالك، أن حذيفة بن اليمان، قدم علىٰ عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية، وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة، قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارىٰ، فأرسل عثمان إلىٰ حفصة: «أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك»، فأرسلت بها حفصة إلىٰ عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن=

القرآن(١)!

ومن الدليل على أن كلام الله قديم أزلي، ما يروى عن علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، حين أنكر عليه الخوارج التحكيم فقال: «والله ما حكّمت مخلوقا، وإنما حكّمت القرآن»(٢)، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [النساء: ٣٥]، وقال ﷻ: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ﴾ [المائدة: ٩٥].

فإذا كان في شقاق يقع بين الزوجين أمر بالتحكيم، وفي أرنب(٣) قيمته نصف درهم يقتله المحرِم أمر بذلك، ففي شقاق يقع بين طائفتين من المسلمين

= الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: «**إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم**» ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف، أن يحرق.

(١) قال القاضي أبو بكر الباقلاني في «الإنصاف» ٥٤: أن القرآن إذا كتب في إهاب أو غير ذلك، وألقي في النار، فإن القرآن لا يحرق ولا يتصور عليه الحرق ولا الغرق ولا العدم، وإن تصور ذلك على الرق والجلد. والورق والخط والمداد. وهذا يوضح أنه مكتوب على الحقيقة. وليس بحال حلول الأجسام في الأجسام؛ لأن المداد لمّا حل حلول الأجسام في الأجسام احترق مع الرق والورق، والقرآن لما لم يكن حالاً لم يتصور عليه العدم بحرق ولا غرق ولا غير ذلك، وهذا واضح صحيح. يؤكد ذلك أنا إذا كتبنا اسماً من أسماء الله تعالى في محل يتصور عليه الحرق والغرق والبلى والتمزق، فإن عدم ببعض ما ذكر فإنما يعدم ويذهب المحل المكتوب فيه واللون المكتوب به. وأما المكتوب على الحقيقة وهو الرب تعالى فلا يتصور عليه شيء من العدم والذهاب، كما أخبر تعالى: «كل شيء هالك إلا وجهه».

(٢) أخرجه الإمام ابن أبي حاتم الرازي في تفسيره ١٨٣٨٤، وقال: عن الفرج بن زيد الكلاعي رضي الله عنه قال: قالوا لعلي رضي الله عنه حكمت كافرا ومنافقا فقال: ما حكمت مخلوقا، ما حكمت إلا القرآن.

(٣) كذا في الأصل وفي نسخة «ب»، وفي طبعة الشيخ الزبيدي: أرش.

التحكيم أولىٰ وأحرىٰ.

وجميع الصحابة يسمعون قوله ولم ينكر عليه منكر، وسكتوا عنه كسكوتهم عند حَرقِ عثمان المصاحفَ.

ففعلُ عثمان حجَّةٌ لنا بأن الكتابة مخلوقة، وقولُ عليٍّ كرّم الله وجهه حجَّةٌ لنا بأنَّ المكتوب قديم، والاقتداءُ بعلي وعثمان ﷺ أولىٰ وأحرىٰ من الاقتداء بالقدريّة والمشبِّهة.

ومن الدليل علىٰ أن[1] كلام الله تعالىٰ قديم أزلي، أنه لو كان مخلوقا لكان لا يخلو إما أن يكون قد خلقه في ذاته، أو خلقه في غيره، أو خلق الكلام قائما بذاته لا في محلٍّ.

بطل أن يقال: خلقه في ذاته، لأنه تعالىٰ ليس بمحلٍّ للحوادث.

وبطل أن يقال: أنه[2] خلقه في غيره، لأنه يكون كلام ذلك الغير، وكما لا يجوز أن يقال: إنه يخلق علمه وقدرته، فكذلك أيضا لا يخلق كلامه في غيره، لأنه يكون كلام ذلك الغير، ولا يجوز أن يقال إنه خلقه لا في محلٍّ، لأن الكلام صفته، والصفة لا تقوم إلا بموصوف، وإذا بطلت هذه الأقسام الثلاثةُ دلَّ علىٰ أنه قديم أزلي.

فإن قيل: المتكلم إنما يتكلم ليسمع غيره، أو يتكلم ليستأنس، أو يتكلم ليحفظ، وإذا كان المتكلم خاليًا من هذه الأقسام الثلاثة[3] يكون كلامه هذيانًا ولغوًا.

---

(١) كلمة «أن» ليست في الأصل، والإثبات من نسخة «ب».

(٢) لفظة «أنه» لا توجد في الأصل، والزيادة من نسخة «ب».

(٣) في طبعة الشيخ محمد حسن حصل التقديم والتأخير. وكذا في نسخة «ب».

والربُّ ﷻ لم يكن معه في الأزل أحدٌ يسمع كلامه[١]، ولا يجوز أن يقال أنَّه تكلم ليحفظ، أو تكلّم ليستأنس، وإذا بطلت هذه الأقسام الثلاثة، دلّ علىٰ أنه ليس متكلِّمًا في الأزل.

يقال لهم: مقصودكم وغَرضكم أن تثبِتوا لصِفاته الذاتيّة عِلَّة وغرضًا، إذا كانت أفعاله لا لعلّة ولا لغرض[٢]، لأنه لو فعل فعلا لعلَّةٍ كانت[٣] تلك العلةُ لا تخلو، إما أن تكون قديمة أو محدَثة، فإن كانت محدَثة افتقرت إلىٰ علة قبْلها، وكذلك ما قبلها، ويُؤدِّي ذلك[٤] إلىٰ التسلسل وعدم التناهي، ويُؤدِّي ذلك[٤] إلىٰ عدم المعلول[٥]، وهذا محال أيضا؛ فدلَّ علىٰ أن الله ﷻ يفعل ما يفعله لا لعلة وغرض، بل يفعل ما يشاء بما شاء لا لعلة، وإذا ثبت أن صفات فعلِه لا لعلة وغرض، فصفات ذاتِه أولىٰ وأحرىٰ أنْ لا تكون لعلة وغرض وبطل ما قالوه[٦].

فإن قيل: قد[٧] قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، والجعلُ بمعنىٰ الخَلْق.

يقال لهم: الجعلُ هاهنا بمعنىٰ التسمِية، والدليلُ عليه قوله ﷻ: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، ومعلوم أنَّهم[٨] لم يخلقوا الملائكة، فدلّ علىٰ أنّ الأمر بالجَعْل هاهنا التسميةُ.

---

(١) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: ليسمع كلامه، باللام.

(٢) في الأصل كلمة «لغرض»: لا يظهر لام التعليل فيها جيدا، وفي نسخة «ب»: غرضٍ، بدون اللام.

(٣) وفي نسخة «ب»: لكانت، باللام.

(٤) كلمة «ذلك» ليست في نسخة «ب».

(٥) في نسخة «ب»: معلول.

(٦) كلمة «قالوه» تحرفت في طبعة الشيخ محمد حسن.

(٧) كذا في الأصل، في نسخة «ب»: فقد، بالفاء.

(٨) في الأصل: علىٰ أنهم، وكلمة «علىٰ» لا توجد في نسخة «ب»، والتعديل منها.

وكذلك قوله ﷻ: ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ [الحجر: ٩١]، لم يُرد به الخلق فدلَّ على ما قلناه.

فإن قيل: قد قال الله ﷻ: ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الأحزاب: ٣٨]، فدلَّ على أنَّ أمرَ الله مقدورٌ ومفعولٌ، وهذا دليلُ الحدوثِ[1].

يقال لهم: الأمرُ على ضربين، فتارة يقتضي الكلام وهو قوله ﷻ[2]: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [النحل: ٤٠][3]، وقوله ﷻ: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤]، أي من قبل كلِّ شيء ومن[4] بعد كل شيء، وهذا دليل واضح على قدمه.

وتارة يقتضي الفعل، وهو قوله ﷻ[5]: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا ﴾ [الإسراء: ١٦]، فهذا الأمر يقتضي الفعل.

جاء في التفسير أن الأمر هاهنا بمعنى: «كَثَّرْنَا»، لأن الربَّ ﷻ لا يأمرُ بالفحشاء، وإذا كان الأمر كذلك بطل ما قالوه، ويكونُ المرادُ بقوله ﷻ[5]: ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الأحزاب: ٣٨] فعله.

فإن قيل: الدليلُ على خلق القرآنِ أنه معجزُ النبيِّ ﷺ، تحدَّى الأمة[6] به،

(١) في الأصل: الحدث، والتعديل من نسخة «ب».

(٢) كذا في نسخة «ب»، وفي الأصل بدون ﷻ.

(٣) في الأصل: إنما أمرنا. وكذا في نسخة «ب».

(٤) كلمة «من» ليست في نسخة «ب».

(٥) كذا في نسخة «ب»، بخلاف الأصل.

(٦) في الأصل: وتحدى، بالواو، والتعديل من نسخة «ب».

فالتحدي إنَّما يكون بما للمتحدِّي عليه[١] قدرةٌ كإلقاء العَصا[٢]، وإبراءِ الأكمَهِ والأبْرَص، والقديمُ لا يكون للمخلوق عليه قدرةٌ، ولا يكون له في التحدي به حجَّة؛ فدلَّ على ما قلناه.

يقال لهم: التحدِّي إنّما كان بالقراءة لا بالمقروء، وقد بيَّنا الفَرْق بينهما.

فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢].

يقال لهم: الذِّكرُ قد يكون بمعنى «القرآن»، فقال ﷻ[٣]: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ويكون الذكرُ بمعنى «الرسول»، قال الله ﷻ: ﴿وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ ۝٥١ وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [القلم: ٥١-٥٢]، وقال الله ﷻ(٤): ﴿ذِكْرًا ۝١٠ رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠-١١][٥]، فالذكرُ المحدَثُ هاهنا النبيُّ ﷺ، والدليلُ عليه[٦] آخر الآية، قوله ﷻ: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، ومعلومٌ أن الكلام ليس بِبَشر، ويحتمل أن يقال[٧] إن المراد بالذِّكر المحدَّث: هذه[٨] القراءة لا المقروء.

فإن قال قائل من المشبِّهة: إذا قلتم إن الكتابة مخلوقة، يُؤدِّي ذلك إلى أن

---

(١) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: بما للمتحدَّى عليه.

(٢) في نسخة «ب»: العصى.

(٣) وفي نسخة «ب»: قال الله ﷻ، بدون الفاء.

(٤) في الأصل: قال الله، بدون الواو، والزيادة من نسخة «ب».

(٥) (نهاية الآية: ١٠ وبداية الآية: ١١ من سورة الطلاق). وفي الأصل: يقولون ذكرًا رسولا، والتصحيح من نسخة «ب».

(٦) تحرفت في طبعة الشيخ محمد حسن إلى «على».

(٧) لفظة «أن يقال» سقطت من طبعة الشيخ الزبيدي، وهي ثابتة في الأصل، وفي نسخة «ب».

(٨) في نسخة «ب»: هو.

المصحفَ ليس له حُرمة.

يقال لهم: إن الحرمة لا تثبت إلا بما هو قديم، ثم لم يكن للمسجد[١] حرمةٌ بحيث يمنع الجُنب من اللبث فيه والمرور، على مذهب بعض الفقهاء.

فكما أن المسجد بجميع أجزائه مخلوقٌ وله حرمةٌ لأجل المعبود فيه[٢]، فكذلك أيضا[٣] المصحفُ بجميع أجزائه مخلوقٌ وله حرمة لأجل المكتوب فيه.

فإن قيل: إذا قلتم إن هذه الأحرف محدَثة وليست القرآن، فالقرآن أين هو؟

يقال لهم: فإذا قلتم إن هذه الأحرف هي القرآن، فالقديم أين هو[٤]؟

فإن قيل: فقد قال الله ﷻ: ﴿الٓمٓ﴾، ﴿طه﴾، ﴿طسٓمٓ﴾، فدلَّ على أن القرآن هو: هذه الأحرفُ.

ويقال لهم: لا فرقَ بين هذه الآيات وغيرها[٥]، فإن الألفَ التي في الحمد، والطاءَ التي في طه، كالطاء التي في الطاغوت[٦]، فجميع الأحرف التي في السور[٧] سواء، فما ثبت لبعضها من القِدم أو الحدث ثبت لكلّها[٨].

---

(١) كلمة «للمسجد»، تحرفت في طبعة الشيخ الزبيدي إلى: «للجسد».

(٢) في الأصل، وفي طبعتي الشيخين الزبيدي ومحمد حسن إسماعيل: المعهود، والتعديل من نسخة «ب»، لأنه الأوفق والأنسب، والأقرب إلى المعنى الذي يثبته المصنف رحمه الله تعالى.

(٣) في الأصل، وفي طبعتي الشيخين الزبيدي ومحمد حسن إسماعيل: «إنما»، والتصحيح من نسخة «ب».

(٤) ما كانت شهادة العلماء للإمام الشيرازي بقوة الجدل والمناظرة إلا شهادة حق وصدق.

(٥) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: وبين غيرها.

(٦) كلمة «الطاغوت»: تحرفت في طبعة الشيخ الزبيدي إلى «الطاغوث».

(٧) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: في الصورة.

(٨) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: لجميعها.

ثم يقال: لو أن هذه الأحرف قديمة لأجل تخصيصها بالذكر، لكان الشمسُ والقمرُ والنجومُ قديمةً لتخصيصها بالذكر، قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]، وقال ﷻ: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝ وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ١-٢]، فكما لا يقال: إن هذه الأشياء قديمة لتخصيصها بالذكر، فكذلك الأحرف أيضًا.

ثم يقال لهم: هذه الأحرف التي تُثبتون قدمَها في القرآن، هل هي أحرفُ أ ب ت ث أم لا؟

فإن قيل غيرها فهذا دفعٌ للضرورة.

وإن قيل: هي، يقال لهم: فهل هي التي يُكتبُ بها شعرُ المتنبِّي وحِسَان النِّقَال[1]، أم لا؟

فإن قيل: غيرها تكتبُ ما ذكرتموه[2] فهذا محالٌ[3] ودفعٌ لما نعلمه ضرورة.

وإن قيل: إن الأحرف التي يكتب بها القرآن هي التي يكتب بها ما ذكرناه، فيجبُ القول بقدمها، وأن يكون لها حرمة كحرمة المصحف، وهذا خلاف الإجماع.

ولو أن هذه الأحرف قديمة وهي القرآن، لكان المصلي[4] إذا أتىٰ بها في

---

(١) في نسخة «ب»: حساب والنَّقَّال.
والنِّقالُ جمعُ: نَقْلَةٌ. قال العلامة اللغوي الزبيدي في «تاج العروس» ٣١/٢٨: النِّقالُ، (كَكِتابِ: نِصالٌ عريضةٌ قَصِيرةٌ) مِنْ نِصالِ السِّهام، (الواحدةُ نَقْلَةٌ) بالفَتْحِ، يَمانِيَّة عَن ابْن دُرَيْد.
وَفِي العُباب قالَ بَعْضُهُم: النَّقْلَةُ: القَناةُ، وَأَنْشَدَ لِلْمُفَضَّلِ النُّكْرِيِّ:

تُقَلْقِلُ نَقْلَةً جَرْداءَ فِيها ✻ نَقِيعُ السَّمِّ أَوْ قَرْنٌ مَحِيقُ

(٢) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: يكتب. وأثبت الشيخ الزبيدي في نسخته: «تكذب»، ولم يعلق عليه بشيء.
(٣) في نسخة «ب»: وهذا أيضا محال.
(٤) في نسخة «ب»: مصلٍّ.

الصلاة، وقال في الصلاة: أ ب ت ث ج ح خ د ذ، لا تبطل صلاته، فإن الإتيان بالقرآن في الصلاة في موضعه لا يبطلها، ولكانت تجزِيه[١] عن قراءة غيرها، ولكان لها حرمة بحيث لا يجوز للجُنب الإتيان بها، فلما لم يصح ذلك دل على أنها مخلوقة، وإذا ترتّب بعضها على بعض، وتآلف بعُضها مع بعض[٢] فُهِم منها المكتوب بها، فإن كان القرآن صار لها حرمة، وإن كان غير القرآن لم يكن لها حرمة، فالذي يتجدّد هو الحرمةُ لا القِدم، فإنّه لو جاز أن يصير المحدَث قديمًا لجاز أن يصير القديمُ محدَثا وهذا محالٌ.

ومن الدليل على أن الكتابة غير المكتوب قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧][٣]، فالنبي ﷺ[٤] مكتوبٌ على هذه الحقيقة في التوراة والإنجيل غير حالّ في التوراة والإنجيل، بل هو مدفون في المدينة، أو رفع إلى السماء على اختلاف العلماء في ذلك.

فلو أن الكتابة هي المكتوبُ لكان النبيُّ ﷺ موجودًا في التوراة والإنجيل، حالًّا فيهما[٥] فدلَّ على أن الذي في التوراة والإنجيل[٦] هي الأحرف المفهوم بها النبي ﷺ، فهي غيره وهو غيرها، لأن حقيقة الغيرَيْن[٧] لا يجوز لأحدهما أن يفارق الآخر.

---

(١) كذا في النسختين. وجاء في طبعة الشيخ محمد حسن محرفا إلى: «تجزئة».

(٢) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: تألّف بعضها مع بعض. وهذه الجملة سقطت من نسخة الشيخ محمد حسن إسماعيل.

(٣) بعض الآية ليست من نسخة «ب».

(٤) جملة «فالنبي ﷺ» سقطت من نسخة «ب».

(٥) لفظة «حالا فيهما» سقطت من نسخة «ب»، وكذا من طبعة الشيخ محمد حسن.

(٦) جملة «**فدل على أن الذي في التوراة والإنجيل**» سقطت من طبعة الشيخ محمد حسن.

(٧) في الأصل: الغير، والتعديل من نسخة «ب».

والكتابة مفارقة للمكتوب منفصلة منه، ولو أن الكتابة هي المكتوب لكان إذا كتب زيدٌ على عمرٍو وثيقةً بِديْن وشهد فيها الشهودُ بذلك، ثم قبضها، يكون قد استوفى ديْنه، فلما لم يصحّ ذلك، دلَّ على أن الكتابة يفهم بها المكتوبُ وليست هي المكتوبُ، فالشهودُ مكتوبون في الوثيقة على الحقيقة غير حالِّين فيها، وكذلك الدّيْن.

ولو أن الكتابة هي المكتوبُ لكان إذا قرأ القارئُ: ﴿يَـٰيَحۡيَىٰ خُذِ ٱلۡكِتَـٰبَ﴾ [مريم: ١٢]، وأراد به القرآن، ثم قال: «يا يحيى خذ الكتاب»، وأراد به إعلامَ الفَسِيح[١]، أن يفرِّق بينهما عند السماع، وكذلك في الكتابة أيضًا، فلما لم يكن ذلك[٢] دلَّ على أن الكتابة مخلوقة لا تختلف، والمفهوم بها يختلف.

ثم يقال لهم: إذا قرأ القارئ هل يسمع منه القرآنُ كما يسمع من الربِّ ﷻ أم لا؟

فإنْ قيل: يسمع من الرب ﷻ بخلاف ما يسمع من القارئ، والأحرف والأصوات التي ثبت قِدمُها[٣] في حقِّه ليست كهذه[٤] الأصوات المسموعة منا اليوم، والأحرف المشاهدة لنا اليوم[٥]، فقد رجعوا إلى مذهب أهل الحق، وصار الخلافُ معهم في التسمية[٦] موقوفة على الشرع، فإن ورد الشرعُ بأن كلام الله

---

(١) وهنا أفادت نسخة «ب» إفادة جيدًا. وذلك أنه جاء في الأصل: «المسيح»، وكلٌّ من المحققين أثبتوه كما في الأصل، وكلمة «المسيح» لا معنى لها هنا.
لكن جاء في نسخة «ب» كالتالي: «الفَسيح»، ثم علق الناسخ في الحاشية ما نصه: كذا في الأصل، وكتب تحته: يعني «البريد». انتهى

(٢) في نسخة «ب»: كذلك.

(٣) في نسخة «ب»: يُثبت قدمها في حقه.

(٤) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: هذه، بدون الكاف.

(٥) كلمة «اليوم» ليست في الأصل، والزيادة من نسخة «ب».

(٦) في الأصل: وأن التسمية.

تعالىٰ صوت وحرف سميناه بذلك وإلا فلا.

وإن قيل: ليس بينهما فرقٌ، وذا ذاك، وذاك ذا، فهذا هو التشبيهُ بعينه، ويكون القرآن علىٰ قولهم حكاية، لأن المحاكاة: المماثلة والمشابهة، ولا شبهَ لكلام الله ولا مثلَ له[١]، كما أنّ الله ﷻ لا مثلَ له ولا شبه له[٢].

ولو أن الكتابة هي المكتوب لكان إذا كتب أحدُنا في كفِّه: ألف لام، لام، هاء[٣]، ما يكون الله ﷻ حالّاً[٤] في كفِّه، ولما لم يصح ذلك دلَّ علىٰ أن الكتابة غيرُ الله ﷻ، وما[٥] جاز علىٰ الربِّ جاز علىٰ صفة ذاته، فكما أن الربَّ ﷻ مكتوبٌ في مصاحِفنا، ومعبودٌ في مساجدنا، ومعلوم في قلوبنا، ومذكور بألسنتنا، غيرُ حالٍّ في شيء مما ذكرناه، فكذلك كلامُه أيضًا مقروءٌ بألسنتنا علىٰ الحقيقة، قال الله ﷻ: ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِۚ﴾ [المزمل: ٢٠] ومتلوٌّ في محاريبنا علىٰ الحقيقة، قال الله ﷻ: ﴿وَٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن كِتَابِ﴾ [الكهف: ٢٧]، ومحفوظٌ في صدورنا علىٰ الحقيقة، قال الله ﷻ: ﴿بَلۡ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَۚ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، ومسموعٌ بآذاننا علىٰ الحقيقة، قال الله ﷻ: ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ومكتوبٌ في مصاحفنا علىٰ الحقيقة[٦]، قال الله ﷻ: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ۝٢١ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾ [البروج: ٢١-٢٢] غيرُ حالٍّ في شيء مما ذكرناه.

---

(١) كذا في الأصل، والعبارة في نسخة «ب» كالتالي: ولا شبهَة لكلام الله ولا مثل له.

(٢) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: لا شبيه له.

(٣) كلمة «هاء» سقطت من نسخة «ب»

(٤) كلمة «حالا» لا توجد في نسخة «ب».

(٥) في الأصل: «لما»، والتصحيح من نسخة «ي».

(٦) هذه العبارة (... ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾، ومكتوبٌ في مصاحفنا علىٰ الحقيقة، قال الله ﷻ): سقطت من نسخة الأصل، والتصحيح من نسخة «ب»، ولذا لم يثبته الشيخ الزبيدي في طبعته.

وللمصحَف حرمةٌ عظيمة ورعاية وكيدة، بحيث لا يجوز للمحدِث الأصغر والأكبر مسُّ بياضه[١] وحواشيه، ولا كتابته ولا دُفَّاتِه[٢] ولا حمله مماسة[٣] ولا بعلاقة[٤] احترامًا، قال الله ﷻ: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩].

والأدلةُ في ذلك أبين من عين الشمس لمن تدبَّر وعَقل، لا من اتبع هواه وجهل، فإن كنتُ قد كثّرتُ مما لا يُحتاج إليه فلا أُلام[٥] لما قدّمتُ من الاعتراف والسلام[٦].

«هو حي بحياة أزلية قديمة»

ثم يعتقدون أنَّ الله ﷻ[٧] حيٌّ بحياة أزلية قديمة[٨]، لأن الصفات التي ذكرناها لا تقوم إلا بمن هو حي، قال الله ﷻ[٩]: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥]، وقال ﷻ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

«لا يقال في صفات ذاته: هي هو، ولا هو هي، ولا هو غيرها»

ثم يعتقدون أن صفات ذاته لا يجوز أن يقال هي هو، ولا هو هي، ولا هو

---

(١) في الأصل: مس ما فيه، والتعديل من نسخة «ب».

(٢) في الأصل: «دفناه»، والتصحيحُ بالضبط والتشكيل من نسخة «ب».

(٣) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب» ولا مسه.

(٤) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: بعلاقته.

(٥) في الأصل: «ملام»، والتعديل من نسخة «ب».

(٦) وعلق الشيخ الزبيدي هنا ما نصه: من قوله: (وإن قيل: ليس بينهما فرقٌ، وذا ذاك... إلىٰ قوله: من الاعتراف والسلام)، ليست في طبعة «ط». انتهىٰ

(٧) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: تعالىٰ.

(٨) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب» حصل التقديم والتأخير بين الصفتين.

(٩) وهنا في الأصل قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، وانتهىٰ الفصل. والتعديل والتصحيح والزيادة من نسخة «ب». وزاد الشيخ الزبيدي آية أخرىٰ من نسخة «ط».

غيرها، ولا هي غيره؛ لأنها لو كانت هي هو لكانت الصفة الواحدة موصوفة بجميع الصفات التي ذكرناها، والصفة لا تقوم بالصفة[١].

ولو كان هو هي لم يكن موصوفًا بها، لأن الصفة معنىٰ زائد علىٰ الموصوف.

ولو كانت غيره أو[٢] هو غيرها، لجاز لأحدهما أن يفارق الآخر، لأن حقيقة الغَيْرِيْنِ: ما يجوز لأحدهما أن يفارق الآخر، بل يقال: إنها صفات قائمات بذاته لم يزل موصوفا بها[٣] ولا يزال.

«وهو مستو على العرش»

ثم يعتقدون أن الله ﷻ مستوٍ علىٰ العرش، قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وأن استواءَه ليس بِاستقرارٍ ولا مُلاصَقةٍ، لأن الاستقرار والملاصقة صفةُ الأجسامِ المخلوقَةِ، والربُّ ﷻ قديمٌ أزليٌّ، أبدًا كان، وأبدًا يكون، لا يجوز عليه التغييرُ ولا التبديلُ ولا الانتقالُ ولا التحريكُ[٤].

والعرش مخلوق لم يكن فكان، قال الله ﷻ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٦].

فلو أن المراد بالاستواءِ الاستقرارُ والملاصقةُ، لأدَّىٰ إلىٰ تغيير[٥] الرب

---

(١) كذا جاء في نسخة «ب»، وفي الأصل: إلا بالصفة. وقد تحرف في طبعة الشيخ محمد حسن إلىٰ: الصفات.

(٢) كذا في نسخة «ب»، وفي الأصل، بدون أو.

(٣) كذا في نسخة «ب»، وفي الأصل لا توجد «بها»، والشيخ الزبيدي أضافها باجتهاد منه، فأصاب، جزاه الله تعالىٰ خيرا.

(٤) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: تحويل.

(٥) كذا في الأصل وفي نسخة «ب»، ولعل عبارة «إلىٰ تغيُّرِ الرب» أنسب وأولىٰ.

وانتقاله من حال إلىٰ حال وهذا محالٌ في حق القديم، فإن كل متغيِّرٍ لا بدّ له من مُغيِّرٍ[١]، ولأن العرش مخلوق محدود، فلو كان الربُّ ﷻ مُستقرًا عليه، لكان لا يخلو إما أن يكون أكبر أو أصغر منه أو مثله، فلو كان أكبر منه يكون مُتبعضًا بعضُه خالٍ من العرش.

والبعضُ[٢] صفة الأجسام المؤلَّفة، وإن كان أصغر منه فيكون العرشُ مع كونه مخلوقًا أكبر منه، وذلك نقص، وإن كان مثله يكون محدودًا كالعرش، فإن كان العرش مربعًا فيكون الرب مربعًا، وإن كان مخمَّسًا فيكون الرب مخمَّسًا، وما هو محدودٌ، وله شبه ومثل[٣] لا يكون قديما.

فدل علىٰ أنه كان ولا مكان، ثم خلق المكان وهو الآن علىٰ ما عليه كان.

فإن قيل: إذا قلتم إنه ليس علىٰ العرش، ولا في السماوات ولا في جهةٍ من الجهات فأين هو؟

يقال لهم: أوّل جهلِكم وصفُكم له بِأَيْن، لأن «أينَ» استخبار عن المكان، والربُّ ﷻ منزَّهٌ عن ذلك.

ثم يقال لهم: هل تُثبتون خلقَ العرشِ والسماوات وجميع الجهات أم لا؟

فإن قالوا: ليست مخلوقة فقد قالوا بقدم العالم، وينتقل الكلامُ معهم إلىٰ القول بِحدث[٤] العالم.

---

(١) كذا في الأصل، وعند الزبيدي تحرَّف إلىٰ: مغيرّ.

(٢) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: والتبعيضُ صفة...

(٣) في الأصل: وما هو محدودٌ، له شبه، وله مثل ولا يكون قديما. والتعديل والتصحيح من نسخة «ب».

(٤) كذا في النسختين، الأصل و«ب». وإن كان المشهور المعروف في كتب علم الكلام «الحدوث».

وإن وافقوا أهل الحقِّ وقالوا بخلق جميع الجهات، يقال لهم: فهل كان الربُّ موجودًا قبل وجودِها وهو الذي أوجدَها من العَدم إلىٰ الوجود أم لا؟

فإن قيل: لم يكن موجودًا قبلها ولا أوجدَها فقد قالوا بحدث الربِّ ﷻ، وهذا هو الكفر الصراح.

وإن وافقوا أهل الحق في القول بوجوده قبل وجود المخلوقات من العالم العلوي والسفلي، قيل لهم: فأخبرونا عما كان عليه قبلَ وجودِها، فكلُّ دليلٍ لهم قبلَ وجودِها هو دليل لنا بعد وجودِها، فإن الربّ ﷻ بعد وجودِ جميع المخلوقات علىٰ ما كان عليه قبلَ وجودها، لا يجوز علىٰ الربِّ التغييرُ من حال إلىٰ حال، ولا الانتقال من مكان إلىٰ مكان.

قال الله ﷻ في قصة إبراهيم علىٰ نبينا وعليه الصلاة السلام[1]: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، أي انتقل من جهة إلىٰ جهة، وتغيَّر من حالٍ إلىٰ حال، ﴿قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، أي لا أحبُّ المنتَقِلين المتغيِّرين[2].

فمن وصف القديمَ بما نفاه عنه إبراهيمُ فليس من المسلمين.

فإن قيل: إذا لم يكن في جهة فما فائدة رفع الأيدي إلىٰ السماء في الدعاء وعروج النبيِّ ﷺ إلىٰ السماء؟

يقال لهم: لو جاز لقائل أنْ يقول: إنَّ الربَّ ﷻ في جهةٍ فوقَ لأجل رفعِ الأيدي إلىٰ السماء في الدعاء، لكان لِغيره أن يقول: هو في جهة القبلة لأجل

---

(١) في الأصل: في قصة إبراهيم السلام، والتعديل من نسخة «ب».

(٢) في نسخة «ب»: المنتَقِلين، أي: المتغيِّرين.

استقبالنا إليها[١] في الصلاة، أو هو في الأرض لأجلِ قربِنا من الأرض في حال السجود.

وقد رُوي[٢] في الخبر عن النبي ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من الله ﷻ إذا سجد»[٣].

قال الله ﷻ: ﴿وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب﴾ [العلق: ١٩]، فلو كان في جهة فوقَ لما وُصِف العبدُ بِالقرب منه إذا سجد، فكما أنَّ الكعبةَ قبلةُ المصلِّي يستقبلها في الصلاة، ولا يقال إن الله ﷻ في جهة الكعبة، ومستقبلَ الأرض بوجهه في السجود، ولا يقال إن الله ﷻ في الأرض، فكذلك أيضًا جعلت السماء قبلة الدعاء[٤]، لا أنَّ الله ﷻ حَالٌّ فيها.

وكذلك أيضا عروجُ النبي ﷺ إلى السماء، لا يدلُّ على أن الله ﷻ في السماء، كما أن عروجَ موسى ﷺ إلى الجبَلِ، وسماعَه لكلام الله تعالى عنده، لا يدلُّ على أن الله ﷻ حالٌّ في الجبَلِ.

فعروجُ النبي ﷺ إنّما كان زيادةً في درجتِه، وعلوًا لمنزلته، ليتبيّن الفرقُ بينه وبين غيرِه في المنزلة وعلو الدرجة.

فإن قيل: إذا لم يكن الاستواءُ بمعنى الاستقرار فما معناه[٥]؟

---

(١) في نسخة «ب» لها.

(٢) كذا في النسختين بصيغة المجهول.

(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة في باب الصلاة برقم ٢١٥.
وقال الإمام النواوي في شرحه على مسلم ٤/٢٠٠: قوله ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء»، معناه أقرب ما يكون من رحمة ربه وفضله، وفيه الحثُّ على الدعاء في السجود.

(٤) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: للدعاء.

(٥) قال سيف السنة ولسانُ الأمة القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه «الإنصاف» ص ١١: مسألة: =

يقال لهم: قد اختلف الناس في ذلك.

فمنهم من قال: إن الاستواء بمعنىٰ القهر والغلبة.

واحتج علىٰ القائل بهذا، وقال: لو كان المراد القهرُ والغلبة، لأدّىٰ ذلك إلىٰ أن يكون قبله مقهورًا مغلوبًا، وذلك محال.

ومنهم من قال: الاستواءُ بمعنىٰ الاستيلاء، استوىٰ علىٰ العرش، أي: استولىٰ عليه، يقال: استوىٰ فلانٌ علىٰ الملك، أي استولىٰ عليه(١).

= ويجب أن يعلم: أن كل ما يدل علىٰ الحدوث أو علىٰ سمة النقص فالرب تعالىٰ يتقدس عنه. فمن ذلك: أنه تعالىٰ متقدس عن الاختصاص بالجهات، والاتصاف بصفات المحدثات، وكذلك لا يوصف بالتحول، والانتقال، ولا القيام، والقعود؛ لقوله تعالىٰ: «ليس كمثله شيء» وقوله: «ولم يكن له كفواً أحد» ولا هذه الصفات تدل علىٰ الحدوث، والله تعالىٰ يتقدس عن ذلك فإن قيل أليس قد قال: «الرحمن علىٰ العرش استوىٰ». قلا: بلىٰ. قد قال ذلك، ونحن نطلق ذلك وأمثاله علىٰ ما جاء في الكتاب والسنة، لكن ننفي عنه أمارة الحدوث، ونقول: استواؤه لا يشبه استواء الخلق، ولا نقول إن العرش له قرار، ولا مكان، لأن الله تعالىٰ كان ولا مكان، فلما خلق المكان لم يتغير عما كان.

وقال أبو عثمان المغربي يوماً لخادمه محمد المحبوب: لو قال لك قائل: أين معبودك؟ ماذا كنت تقول له؟ فقال: أقول حيث لم يزل ولا يزول. قال: فإن قال: فأين كان في الأزل؟ ماذا تقول؟ فقال: أقول حيث هو الآن. يعني: إنه كما كان ولا مكان.

وقال أبو عثمان: كنت أعتقد شيئاً من حديث الجهة، فلما قدمت بغداد وزال ذلك عن قلبي فكتبت إلىٰ أصحابنا: إني قد أسلمت جديداً.

وقد سئل الشبلي عن قوله تعالىٰ: «الرحمن علىٰ العرش استوىٰ» فقال: الرحمن لم يزل ولا يزول، والعرش محدث، والعرش بالرحمن استوىٰ. انتهىٰ

(١) **قال الإمام الحافظ البيهقي في كتابه «الاعتقاد» ص ٦٨: وفي الجملة يجب أن يعلم أن استواء الله ﷻ ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج ولا استقرار في مكان، ولا مماسة لشيء من خلقه، لكنه مستو علىٰ عرشه كما أخبر بلا كيف بلا أين، بائن من جميع خلقه، وأن إتيانه ليس بإتيان من مكان إلىٰ مكان، وأن مجيئه ليس بحركة، وأن نزوله ليس بنقلة، وأن نفسه ليس بجسم، وأن وجهه ليس بصورة، وأن يده ليست بجارحة، وأن عينه ليست بحدقة، وإنما هذه أوصاف جاء بها التوقيف، =**

ومنهم من قال: المرادُ به العلوُّ، فقوله: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥]، يريد به: الرحمنُ عَلَا، والعرشُ به استوىٰ، وهذا أيضا محال.

لأنه لو كان الأمر كذلك، لكان العرشُ مرفوعًا لا مخفوضًا(١)، فدلَّ علىٰ أنَّ «علىٰ» من حروف الصفات، لا من العلو.

ومنهم من قال: المراد به القصد، فقوله: ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ ﴾ [الأعراف: ٥٤]، أي قصد إلىٰ العرش فخلقه، كقوله ﷻ(٢): ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ ﴾ [فصلت: ١١]، أي قصد إلىٰ السماء، و«علىٰ» بمعنىٰ إلىٰ، لأن حروف الصفات يقوم بعضُها مقامَ(٣) بعض.

وتأويلُهم في ذلك كثير، وكلامهم في ذلك يطولُ، والواجب من ذلك، أن نُنفِي عنه ما يُؤدِّي إلىٰ حدوث الربِّ ﷻ، ثم لا نطالب(٤) بما عدا ذلك.

كما أنا نعتقد أن الله شيء موجود موصوف بصفاته، ثم ننفي عنه ما يُؤدِّي إلىٰ حدوثِه، من صفة الأجسام والجواهر(٥) والأعراض، ثم لا نطالب بما عدا ذلك.

فإن قيل: نحن نجهل(٦) هذه الآية وما أشبهها من الآيات، كاليَدين والوجه،

= فقلنا بها ونفينا عنها التكييف. انتهىٰ

(١) في الأصل: محفوظا، وفي نسخة «ب»: مخفوضا، ومنها التصحيح.

(٢) هذه الجملة «﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ﴾، أي قصد إلىٰ العرش فخلقه، كقوله ﷻ»: لا توجد في الأصل، ولا في نسخٍ مطبوعة. وهي من نسخة «ب».

(٣) كلمة مقام، لا توجد في نسخة «ب».

(٤) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: يطالب.

(٥) كذا جاء هذا اللفظ في نسخة «ب» وفي الأصل «الحواليب»، ولم يستطع الشيخ الزبيديُّ تصحيحَه، مع أنه مما لا يصعبُ علىٰ مثله.

(٦) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: نحملها.

ومن الأخبار المرورية عن النبي ﷺ من النزول والصورة والقَدَم، ونحملها على الظاهر ولا نتأوَّلها، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾ [آل عمران: ٧] فنؤمن بها ولا نتأولها.

يقال لهم: هذه الآية دليلٌ على القول بالتأويل، لا على نفيِ التأويل، والدليلُ عليه قوله ﷻ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، والإيمانُ هو التصديقُ، والتصديقُ بالشيء لا يصحُّ مع الجهل، فدلَّ على أنّ قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧] أي يعلمونه ويقولون آمنَّا، فيعلمونه مضمرٌ لقوله ﷻ: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤]، أي يقولون سلام عليكم.

وإذا كانت الآيات والأخبار التي يقتضي العمل بها تُتأوّل ولا تحمل على الظاهر كقوله ﷻ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، فظاهر الآية يقتضي أن أهل الكبائر يخلَّدون في النار، ويؤدي ذلك إلى القول بمذهب القدرية، فلا بد من تأويل هذه الآية فيكون المراد، ومن يقتل مؤمنًا متعمِّدًا لقتله، مستحلا لدَمِه[١].

وكذلك في قوله ﷺ: «بين الإسلام وبين الكفر ترك الصلاة، فمن تركها فقد كفر»[٢]، يُتأوَّلُ على مذهب أكثر الأئمة، ولا يحمل على الظاهر.

---

(١) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: مستحلا له.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه برقم ١٥٩، لكن بلفظ: «**إنَّ بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة**». وفي رواية عنده بلفظ: «**بيْن الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة**».
قال الإمام النواوي في شرح مسلم: قولُه ﷺ: «**بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة**» على معنى أنه يستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر وهي القتل أو أنه محمول على المستحِلِّ أو على أنه قد يؤول به إلى الكفر أو أن فعلَه فعلُ الكفار، والله أعلم.

فالآيات والأخبار التي ظاهرها التشبيهُ ولا يُقتضىٰ العمل بها، بل يُقتضىٰ العلمُ أولىٰ وأحرىٰ لأن تُتأوَّل، لأنا إذا قلنا: «علىٰ العرش استوىٰ»، لا يقتضي العملَ ولا له تأويلٌ، فظاهرُه يقتضي حدوثَ الربِّ ﷻ، وتشبيهَه بالخلق، فما فائدة إعلامِنا به؟!

كذلك قوله ﷺ: «خلق الله[١] آدم علىٰ صورته»[٢] إذا قلنا: ليس لها تأويل ولا تقتضي العمل[٣]، فيكون هذيانًا وإغواء، ونكون قد صدّقنا الكفارَ في قولهم: «مُعَلَّمٌ مَجْنُونٌ» أي يأتي بشيء لا معنىٰ له، وغرضُهم من نفي التأويل بقاؤُهم علىٰ التشبيه.

فإن لم يقولوا بالتأويل، ونفوا التشبيه لم يطالبوا بغيره، ولم يجب عليهم أكثر من ذلك، لأن الذي يحوِّجنا ويدعونا إلىٰ التأويل قولُ المخالف: «لا أدري ولا أتأوَّلُ، أنا أحمل هذا الاستواءَ علىٰ الظاهر، ولا أدري هل هو استقرارٌ أو غيرُ استقرار»، وكذلك قوله ﷻ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، أحملُها علىٰ الظاهر، ولا أدري هل هما جَارحَتان أو غير جَارحتَيْن.

---

(١) في الأصل وفي نسخة «ب» لا يوجد لفظ الجلالة، وإنما زدتها لثبوتها في نص الحديث.

(٢) وهو جزء من حديث مسلم أخرجه في صحيحه برقم ٢٨٤١، وتمامه: «طوله ستون ذراعا، فلما خلقه قال: اذهب فسلم علىٰ أولئك النفر، وهم نفر من الملائكة جلوس، فاستمع ما يجيبونك، فإنها تحيتك وتحية ذريتك، قال: فذهب فقال: السلام عليكم، فقالوا: السلام عليك ورحمة الله، قال فزادوه: ورحمة الله، قال: فكل من يدخل الجنة علىٰ صورة آدم وطوله ستون ذراعا، فلم يزل الخلق ينقص بعده حتىٰ الآن».
قال الإمام النواوي في شرحه لصحيح مسلم: وهذه الرواية ظاهرة في أن الضمير في صورته عائد إلىٰ آدم وأن المراد أنه خلق في أول نشأته علىٰ صورته التي كان عليها في الأرض وتوفي عليها وهي طوله ستون ذراعا ولم ينتقل أطوارا كذريته وكانت صورته في الجنة هي صورته في الأرض لم تتغير.

(٣) كلمة العمل، تحرفت في طبعة الشيخ محمد حسن إلىٰ: العمي.

وهذا جهلٌ منهم بِالربِّ ﷻ، وذلك يُؤدِّي إلىٰ كفرِه، لأن من جَهِل صفةً من صفات معلومة، لم يعرف المعلومَ علىٰ ما هو به، وقوله: «لا أدري» شكٌّ في الله ﷻ، وقلةُ علمه بما يجوز في حقِّه وما لا يجوز، لأن حمل هذه الآيات والأخبار التي ظاهرُها التشبيه علىٰ ظاهرِها إنما تصحُّ بعدَ نفي التشبيه، وهو أن يعتقد أن هذا الاستواءَ ليس بجلوسٍ ولا استقرارٍ ولا ملاصقة.

ثم بعد ذلك هو مخيَّرٌ، إن شاء تأوَّل، وإن شاء حمله علىٰ الظاهر.

وكذلك قوله ﷻ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، وقوله ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس: ٧١]، يعتقدون أن هذه اليد ليست بجارحة ولا تلمس(١)، فما هي؟

يقال لهم: قد اختلف الناس في ذلك.

فمنهم من قال: اليد هاهنا يدُ قدرة، والمراد بالتثنية الواحدُ، كقول الشاعر: خليليَّ وصَاحبيَّ، والدليل عليه أن جميع الموجودات والمخلوقات بقدرته، وخص آدم بالذِّكر، كما أن المساجدَ كلها لله، وخصَّ الكعبة بالذِّكر، والنّوق كلّها لله، وخصَّ ناقة صالح بالذكر، فكذلك أيضا ها هنا خلق آدم وجميع المخلوقات بيده، وخُصّ آدم بالذكر تشريفًا وتخصيصًا.

ومنهم من قال: اليدُ هاهنا صفة زائدة علىٰ القدرة خصّ بها آدم وخلقه بها(٢)، واحتج علىٰ القائل(٣) بهذا.

وقيل: لو أن المراد باليد هاهنا صفة زائدة علىٰ القدرة؛ لأدّىٰ للربِّ صفات

---

(١) وفي نسخة «ب»: لا تَلمس ولا تُلمس.

(٢) في الأصل: خص آدم وخلقه، بدون «بها».

(٣) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: واحتج علىٰ التأويل.

كثيرة لا نعلمها، وهذا يؤدِّي إلىٰ الجهل بالربِّ، والواجبُ من ذلك ما ذكرته، وهي نفي التشبيه، والاعتقاد بأن هذه اليد ليست بجارحة، ولا تَلمس[١]، وكذلك جميع الأخبار التي ظاهرها يقتضي التشبيه، كقوله ﷺ: «خلق آدم علىٰ صورته»[٢].

وقوله ﷺ «إن النار يلقىٰ فيها وتقول هل من مزيد حتىٰ يضع الجبّارُ قَدَمه فيها»[٣]، وقوله ﷺ: «إن الله ينزل إلىٰ سماء الدنيا»[٤]، وقوله ﷺ: «إن قلب

---

(١) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: لا تلمس ولا تُلمس.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم «٤٨٤٨» عن قتادة، عن أنس ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «يلقىٰ في النار وتقول: هل من مزيد، حتىٰ يضع قدمه، فتقول: قط قط».
وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتحر الباري» عند شرح هذا الحديث: واختلف في المراد بالقدم، فطريق السلف في هذا وغيره مشهورة وهو أن تمر كما جاءت، ولا يتعرض لتأويله بل نعتقد استحالة ما يوهم النقص علىٰ الله.
وخاض كثير من أهل العلم في تأويل ذلك فقال: المراد إذلال جهنم، فإنها إذا بالغت في الطغيان وطلب المزيد أذلها الله فوضعها تحت القدم، وليس المراد حقيقة القدم، والعرب تستعمل ألفاظ الأعضاء في ضرب الأمثال، ولا تريد أعيانها كقولهم: رغم أنفه، وسقط في يده.
وقيل المراد بالقدم الفرطُ السابق أي يضع الله فيها ما قدمه لها من أهل العذاب. قال الإسماعيلي: القدم قد يكون اسما لما قدم كما يسمىٰ ما خبط من ورق خبطا فالمعنىٰ: ما قدموا من عمل.
وقيل المراد بالقدم قدم بعض المخلوقين فالضمير للمخلوق معلوم، أو يكون هناك مخلوق اسمه قدم أو المراد بالقدم الأخير لأن القدم آخر الأعضاء فيكون المعنىٰ حتىٰ يضع الله في النار آخر أهلها فيها ويكون الضمير للمزيد.
وقال بن حبان في صحيحه بعد إخراجه: هذا من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة وذلك أن يوم القيامة يلقىٰ في النار من الأمم والأمكنة التي عصي الله فيها فلا تزال تستزيد حتىٰ يضع الرب فيها موضعا من الأمكنة المذكورة فتمتلئ، لأن العرب تطلق القدم علىٰ الموضع. قال تعالىٰ: (أن لهم قدم صدق) يريد موضع صدق... إلخ

(٤) هذا الحديث سقط من نسخة الأصل، والزيادة من نسخة «ب». =

ابن آدم بين أصبعين من أسابع الرحمن»[١]، وقوله ﷺ «رأيت ربي في أحسن صورة»[٢].

= أخرجه الإمام النسائي في «سننه» ١٢٥/٦ بلفظ: «إن الله ينزل إلىٰ السماء الدنيا فيقول هل من سائل يعطىٰ هل من مستغفر يغفر له هل من تائب يتاب عليه حتىٰ ينشق الفجر»، وبمثله أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه.

وأخرجه الحافظ البيهقي في كتابه «الاعتقاد» وقال بعده: وهذا حديث صحيح رواه جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ، وأصحاب الحديث فيما ورد به الكتاب والسنة من أمثال هذا، ولم يتكلم أحد من الصحابة والتابعين في تأويله، ثم إنهم علىٰ قسمين: منهم من قبله وآمن به ولم يؤوله ووكل علمه إلىٰ الله ونفىٰ الكيفية والتشبيه عنه.

ومنهم من قبله وآمن به وحمله علىٰ وجه يصح استعماله في اللغة ولا يناقض التوحيد.

وقد ذكرنا هاتين الطريقتين في كتاب «الأسماء والصفات» في المسائل التي تكلموا فيها من هذا الباب. انتهىٰ

(١) وهذا الحديث أيضا سقط من نسخة الأصل، وبناء عليه ذهب للشيخ محمد الزبيدي، والزيادة من نسخة «ب».

والحديثُ رُوي بألفاظ مختلفة، ولفظُ المصنف أخرجه الطبراني في «الأوسط»، وفيه عبد الله بن صالح، وثقه عبد الملك بن شعيب، وضعفه غيره، كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد». ٢١١/٧.

وهو عند مسلم ٢٦٥٤ بلفظ: «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يصرفه حيث يشاء» ثم قال رسول الله ﷺ: «اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا علىٰ طاعتك».

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» وهو يشرح حديثَ «إن الله يمسك السموات علىٰ إصبع، والأرضين علىٰ إصبع...»: فإن قيل: قد صح حديث «إن قلوب بني آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن» فالجوابُ أنه إذا جاءنا مثل هذا في الكلام الصادق تأولناه، أو توقفنا فيه إلىٰ أن يتبين وجهُه مع القطع باستحالة ظاهره.

وقال ابن بطال: لا يحمل ذكر الإصبع علىٰ الجارحة بل يحمل علىٰ أنه صفة من صفات الذات لا تكيف ولا تحدد. كما ذكره الحافظ في «الفتح» ٣٩٨/١٣.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» بلفظ: «رأيت ربي في أحسن صورة، فقال لي: يا محمد، أتدري فيم يختصم الملأ الأعلىٰ؟ فقلت: يا ربي، في الكفارات. قال: وما الكفارات؟ قلت: إبلاغ الوضوء أماكنه علىٰ الكريهات، والمشي علىٰ الأقدام إلىٰ الصلوات، وانتظار الصلاة بعد الصلاة».=

فالواجب في ذلك الاعتقاد بأن الهاء في قوله «خلق آدم علىٰ صورته»[١] عائدة إلىٰ آدم أو إلىٰ الصورة[٢]، لا إلىٰ الربِّ ﷻ؛ لأن الربّ ﷻ ليس بصورة، لأن الصورة لا بدّ لها من مصوِّر، والربُّ ﷻ منزَّهٌ عن ذلك.

وكذلك القَدَمُ أيضا عائد إلىٰ قَدَم الجبَّار الكافر، قال الله ﷻ: ﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٥]، أو عائدٌ إلىٰ من قَدَّمه الربُّ ﷻ في السابق أنه من أهل النار، قال الله ﷻ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡۗ﴾ [يونس: ٢]، أي سابقة صدقٍ، لا إلىٰ الربِّ ﷻ، قال الله ﷻ: ﴿لَوۡ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةٗ مَّا وَرَدُوهَاۖ﴾ [الأنبياء: ٩٩]، فمن يعتقد ويؤمن بأن الله إلهٌ، ومع ذلك لا تمتلئُ جهنّمُ إلا به، فالسكوتُ عنه أولىٰ من الكلام معه ومناظرته؛ لأنه لم يستفد من عقلِه غير التكليف الذي به يستحقّ العقوبة والتخليد في النار.

وإنما العاقلُ علىٰ الحقيقة من يتوصّل بِعقله عندَ نظره واستدلاله إلىٰ الحق، كما بيّنا أن إبراهيم ﷺ استدلّ علىٰ خَلقِ الكوكب[٣] والشمس والقمر بالتغيُّرِ[٤] والأفولِ والانتقالِ من حال إلىٰ حال، وأمرنا الربُّ ﷻ باتباعه لإصابته الحقَّ،

= قال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد»: وفيه عبد الله بن إبراهيم بن الحسين عن أبيه، ولم أر من ترجمهما.

وقال أبو زُرعَة الدمشقي: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: إن ابن جابر يحدث، عن خالد بن اللجلاج، عن عبد الرحمن بن عائش، أعني عن النبي ﷺ؛ رأيت ربي في أحسن صورة، وحدث به قتادة، عن أبي قلابة، عن خالد بن اللجلاج، عن ابن عائش، فأيهما أحبّ إليك؟ قال: حديث قتادة هذا ليس بشيء، والقول ما قال ابن جابر.

«الفوائد المعللة» ١/٢٠٧ (١٩٨).

(١) سبق تخريجه.

(٢) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: المضروب.

(٣) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب» الكواكب، علىٰ صيغة الجمع.

(٤) في الأصل: بالتغيير، وفي نسخة «ب»: «بالتغير»، زاده الناسخ في الهامش بعد أن كاد يفوته.

لا من يعتقد ويصف الرب بالنزول، والانتقال، والتغير من حال إلى حال، ويمرُّ هذه الأخبار على ظاهرها من غير تأويل ولا نفي تشبيه، بجهله وحماقته، وقلة علمِه وبصيرته، وتأويلُ هذه الأخبار يطولُ شرحُه، وليس هذا موضعه.

«نبوة النبي ﷺ باقية وشريعته ناسخة»

ثم يعتقدون أن النبيَّ ﷺ نبوته باقية بعد وفاته؛ كبقائها حال حياته إلى أن يرث اللهُ ﷻ الأرضَ ومَن عليها، وأن شريعتَه ناسخة لجميع الشرائع، وجميعَ الخلق يخاطبون بها، قال الله ﷻ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، ومعجزه[١] باقٍ وهو القرآنُ، قال الله ﷻ: ﴿فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ مِّثۡلِهِۦ﴾ [هود: ١٣]، ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨].

وأن معراجَه صحيحٌ، وكان في اليقظة لا في المنام، فأسرَىٰ به إلى بيت المقدس، قال الله ﷻ: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ [الإسراء: ١]، ومحال أن يقول: أسرىٰ به[٢] ولم يسر به.

وعرج به إلى السماوات السبع، وإلى العرش، وعرض عليه جميع المخلوقات، قال الله ﷻ: ﴿لَقَدۡ رَأَىٰ مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٨] وسمع كلام الله القديمَ الأزليَّ بلا واسطة، كما سمع موسى ﵇ بِلا واسطة، قال الله تعالى: ﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]، فالفرق بين نبينا وبين موسى عليهما الصلاة والسلام، أن موسى ﵇ سمع كلام الرب ﷻ وهو على وجهِ الأرض مِن وراءِ حجاب، ونبيُّنا ﵇ سمع كلام الله ﷻ، وهو بالأفق الأعلى لا من وراء حجاب،

---

(١) كلمة «معجزه» تحرفت في طبعة الشيخ محمد حسن إلى: معجزة باقية.

(٢) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: أسرىٰ بعبده.

بل مع المشاهدة، قال الله ﷻ: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: ١١] أي ما كذب الفؤادُ ما رأىٰ بعينِ[1] رأسه.

وأن جميع ما أخبر به صدق، من قوله ﷺ «أشرفت علىٰ الجنة فوجدت أكثرها البُله»[2]، «وأشرفت علىٰ النار فوجدت أكثرها النساء»، وهذا دليل علىٰ أن الجنة والنار مخلوقتان، قال الله ﷻ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، محالٌ أن يقول: أعدّت وما أعدت[3]، فمن أنكر ذلك فقد كذَّب الله ﷻ، ورسولَه ﷺ فيما أخبرَا به، وذلك كفرٌ.

والمعراج والإسراء غير مستحيل في العقل، فالإيمان به واجبٌ، والمنكر له مكذِّبٌ لما أخبر به الربُّ ﷻ[4].

وكذلك المنكر للشفاعة أيضا، والحوض، والصراط، والميزان، قال النبي ﷺ: «ادخرتُ شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»[5].

---

(١) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: ما رأىٰ بعيني رأسه.

(٢) أصل الحديث متفق عليه عند الشيخين بلفظ: «اطَّلَعت في الجنة فرأيتُ أكثرَ أهلِها الفقراءَ، واطَّلعتُ في النار فرأيتُ أكثرَ أهلها النِّساءَ».
وكلمة «البله» جاء في رواية أخرجها البزار في مسنده، قال الهيثمي: وفيه سلامة بن روح وثقه ابن حبان وغيره وضعفه أحمد بن صالح وغيره.
وقال الإمام النواوي في «شرح مسلم» وهو يشرح معنىٰ «البله»: قال القاضي: معناه سواد الناس وعامتهم من أهل الايمان الذين لا يفطنون للسنة فيدخل عليهم الفتنة أو يدخلهم في البدعة أو غيرها فهم ثابتوا الايمان وصحيحو العقائد، وهم أكثر المؤمنين وهم أكثر أهل الجنة، وأما العارفون والعلماء العاملون والصالحون المتعبدون فهم قليلون، وهم أصحاب الدرجات.

(٣) سقطت من طبعة الشيخ محمد حسن.

(٤) جملة «مكذِّبٌ لما أخبر به الربُّ ﷻ» سقطت من طبعة الشيخ محمد حسن.

(٥) أخرجه الإمام الترمذي في «جامعه» ٢٤٣٥ عن أنس بلفظ «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه». ثم أخرج الترمذي بعده رواية عن=

ورُوي عنه ﷺ أنه قال: «تخرج طائفة من أمتي من النار بشفاعتي وقد صاروا كالحمَمَة»[١].

والأخبارُ الواردة في الحوض، والميزان، والصراط، وعذاب القبر، مشهورةٌ معروفةٌ، فمن ردَّ خبرًا منها كمَنْ ردَّ كلامِ الله تعالىٰ، قال الله ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

«مسائل الخلافة والخلفاء»

ثم يعتقدون أن أفضلَ الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليّ رضي الله تعالىٰ[٢] عنهم.

وأن المقدَّم في الخلافة هو المقدَّم في الفضيلة؛ لاستحالةِ تقديمِ المفضولِ علىٰ الفاضل، لأنهم كانوا يراعون الأفضل فالأفضل.

والدليل عليه أن أبا بكر رضي الله تعالىٰ عنه[٣] لما نصَّ علىٰ عمر[٤]، قام

= جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه يستغرب من حديث جعفر بن محمد.

واللفظ الذي أورده المصنفُ أقرب إلىٰ رواية أخرجها البزار في «مسنده» عن ابن عمر مرفوعا، وقال: وهذا الكلام لا نعلمه يروىٰ عن ابن عمر إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن أيوب إلا حرب بن سريج، وهو رجل من أهل البصرة ليس به بأس.

وأصل المعنىٰ الذي هو إخراج عصاة المؤمنين بشفاعة النبي ﷺ ثابتٌ في صحاح الأحاديث كما في صحيحي البخاري مسلم، و«سنن النسائي»، ٦/٣٣١.

(١) والحديث بلفظ قريب منه جاء في مسند الإمام أبي حنيفة «١٢٦٨»، وعند الحكيم الترمذي في «نوادره» بعض معناه، «٤/٢٠١».

(٢) الزيادة من نسخة «ب».

(٣) لفظة «رضي الله تعالىٰ عنه» ليست في الأصل، والزيادة من نسخة «ب».

(٤) لفظة «رضي الله تعالىٰ عنه» ليست في الأصل، والزيادة من نسخة «ب».

إليه طلحة رضي الله عنه فقال: «ما تقول لربك[1] وقد ولَّيتَ علينا فظًّا غليظا؟

فقال له أبو بكر رضي الله عنه فركت[2] لي عينيك، وذللت لي عقبيك، وحمتني تلفتني عن رأيي، وتصدني عن ديني، بل أقول له إذا سألني: خلَّفتُ عليهم خيرَ أهلك»[3].

فدلَّ ذلك أنهم كانوا يراعون الأفضل فالأفضل، وأنَّ النبي ﷺ لم يصرِّح

---

(١) في الأصل بياضٌ بقدر الكلمة، سقطة منها لفظة «لربك»، وهي ثابتة في نسخة «ب». وصنيع الشيخ محمد حسن في طبعته من زيادة جملة «إذا لقيت ربك» استنادا منه على ما ورد في الحديث، بدون الإشارة على الزيادة والتصرف، مما لا يحمد، والمصنف لا ينقل الحديث هنا بالنص، والبياض بقدر الكلمة ليس أكثر، كان أولى له أن يجتهد على أن لا تحصل في طبعته تلك السقطات المتكاثرة بدل الاجتهاد بإثبات ما لا توجد في الأصل، عفا الله عنا وعنه.
أما صنيع الشيخ الزبيدي في مثل هذه المواضع فهو أفضل بكثير، جزاه الله تعالى خير الجزاء.

(٢) في الأصل: حركت، والتصحيح من نسخة «ب».
وقد نقل الشيخ أحمد بن محمّد الوتري البغدادي المتوفى سنة ٩٨٠هـ هذا النص في كتابه «روضة الناظرين» وقال: اعلم أنّ جماهير أهل السُنّة والجماعة يعتقدون أنّ أفضل الناس بعد النبيّ ﷺ: أبو بكر، ثمّ عمر، ثمّ عثمان، ثمّ عليّ، رضي الله تعالى عنهم، وأنّ المتقدّم في الخلافة هو المقدّم في الفضيلة، لاستحالة تقديم المفضول على الفاضل، لأنّهم كانوا يراعون الأفضل فالأفضل.
والدليل عليه: أنّ أبا بكر (رضي الله عنه) لمّا نصّ على عمر (رضي الله عنه) قام إليه طلحة (رضي الله عنه) فقال له: ما تقول لربّك وقد ولّيت علينا فظّاً غليظاً؟!
قال أبو بكر (رضي الله عنه): فركت لي عينيك، ودلكت لي عقبيك، وجئتني عن رأيي، وتصدّني عن ديني!

(٣) أصل معنى الحديث عند ابن أبي شيبة في مصنفه «٦٨/١٧» بلفظ: «لما حضرت أبا بكر الوفاة أرسل إلى عمر ليستخلفه، قال: فقال الناس: استخلفت علينا فظا غليظا، فلو ملكنا كان أفظ وأغلظ، ماذا تقول لربك إذا أتيته وقد استخلفت علينا، قال: أتخوفوني بربي، أقول: اللهم أمرت عليهم خير أهلك».
وجاء ذكرُ طلحة في رواية أخرجها ابن سعد في «طبقاته الكبرى» ٢٠٧/٣، قال فيه: «عن عائشة قالت: لما حضرت أبا بكر الوفاة استخلف عمر فدخل عليه علي وطلحة فقالا: من استخلفت؟ قال: عمر. قالا: فماذا أنت قائل لربك؟ قال: أبا لله تفرقاني؟ لأنا أعلم بالله وبعمر منكما. أقول استخلفت عليهم خير أهلك.

بالنصِّ علىٰ أحد، وإنّما ثبتت الخلافةُ بالإجماع لا بالنصِّ.

وقد[١] قيل: إنها ثبتت بالنص، ولكنه نصٌّ خفيّ يحتاج إلىٰ تأويل، وتأمَّلْ مثل قوله ﷺ «مروا أبا بكر فليصلِّ بالناس»[٢].

«لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يتقدمهم غيره»[٣].

«اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»[٤].

وكقوله في علي ﷺ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ»[٥].

---

(١) في نسخة «ب»: وقيل، بدون «قد».

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه برقم ٩٥، ١٠١. وأحمد في مسنده ١٩٧٠١. وغيرهما كثير.

(٣) أخرجه الإمام الترمذي في «جامعه» ٣٦٧٣، بلفظ: «لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمّهم غيره»، وقال بعده: «هذا حديث غريب».

وقال الفتني في «تذكرة الموضوعات» ٩٤: فيه عيسىٰ بن ميمون لا يحتج به وأحمد بن بشير متروك، قلت: هو في الترمذي، وأحمد احتج به البخاري ووثقه الأكثرون، وعيسىٰ لم يتهم بكذب فالحديث حسن، والشاهد الأحاديث الصحيحة في تقديمه إماما.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٢٣٢٤٥. والبزار في مسنده ٢٧٢٨، وقال: هكذا رواه ابن عيينة، عن زائدة، عن عبد الملك، عن ربعي، عن حذيفة، ورواه الثوري، عن عبد الملك، عن مولىٰ لربعي، عن [ص: ٢٥٠] حذيفة، وسمىٰ مولىٰ ربعي: إبراهيم بن سعد، عن الثوري.

(٥) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» ٢٤٠٤.

قال الإمام القاضي عياض في كتابه الماتع «إكمال المعلم» ٧/٤١١: **هذا الحديث مما تعلقت به الروافض والإمامية وسائر فرق الشيعة وبعض المعتزلة؛ في أن الخلافة كانت حقا لعلي، واستخلاف النبي ﷺ له لذلك بهذا الحديث وأشباهه مما احتجوا به. ثم اختلفوا بعد في تقديم غيره، فكفرت الروافض سائر الصحابة في تقديمهم غيره، ثم كفر بعضهم عليا لأنه لم يقم في طلب حقه، وهؤلاء استحق مذهبنا من أن يرد عليهم، وقد قالوا بأشنع من هذا فيمن هو أفضل مما ذكرنا، ولا امتراء في كفر القائلين بهذا؛ لأن من كفر الأمة كلها والصدر الأول فقد أبطل نقل الشريعة وهدم الإسلام، وأما من عداهم فإنهم لا يسلكون هذا. فأما الإمامية وبعض المعتزلة فتخطئهم، وأما بعض المعتزلة فلا يقول ذلك لقولها بجواز تقديم المفضول علىٰ الفاضل في الإمامة علىٰ ما تقدم من الخلاف في ذلك.**

=

«من كنت مولاه فعلىٰ مولاه»[١].

والصحيح أنه لم ينصّ علىٰ أحد، والدليل عليه قوله ﷺ: «إن تولّوها أبا بكر تجدوه ضعيفًا في نفسه قويًّا في أمر الله، وإن تولّوها عمر تجدوه قويًّا في بدنه، قويًّا في أمر الله، وإن تولوها عثمان تجدوه هاديًا مهديًّا، وإن تولوها عليًّا يهدكم إلىٰ الصراط المستقيم»[٢].

فأخبر أن كلّ واحدٍ منهم يصلحُ للإمامة علىٰ الانفراد، ولم ينصّ علىٰ أحدٍ، لأنه لو نصّ علىٰ أحد لما قال: «إن تولّوها»، ولما قالت الأنصار: «منا أمير ومنكم أمير»، فدلَّ علىٰ أن الخلافة بعد النبي ﷺ[٣] لأبي بكر ﷺ بالإجماع لا بالنصّ.

والإجماعُ حجّةٌ، قال الله ﷻ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

= وهذا الحديث علىٰ كل حال لا حجة فيه لأحد منهم، بل فيه من فضائل علي ومنزلته ما لا يحط من منزلة غيره، وليس في قوله هذا دليل علىٰ استخلافه بعده؛ لأنه إنما قال له حين استخلفه علىٰ المدينة في غزوة تبوك، فقال له ذلك لاستخلافه بعده، بدليل أن هارون الذي يستشهد به لم يكن خليفة بعد موسىٰ، وإنما مات في حياته، وقبل موت موسىٰ بنحو أربعين سنة علىٰ ما قال أهل الخبر، إنما استخلفه موسىٰ حين ذهب لمناجاة ربه فقال له: ﴿ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي﴾ كما نص الله تعالىٰ.

(١) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه برقم «٣٢٧٣٥»، وأخرجه الإمام الترمذي في جامعه ٣٧١٣، وقال: «هذا حديث حسن غريب». وفي الباب أحاديث كثير بروايات مختلفة.

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» ٢٨٩٥ عن حذيفة ﷺ قال: قالوا: يا رسول الله، ألا تستخلف علينا؟، قال: «إني إن استخلفت عليكم فتعصون خليفتي ينزل عليكم العذاب»، قالوا: ألا تستخلف أبا بكر؟، قال: «إن تستخلفوه تجدوه ضعيفا في بدنه، قويا في أمر الله»، قالوا: ألا تستخلف عمر؟، قال: «إن تستخلفوه تجدوه قويا في بدنه، قويا في أمر الله»، قالوا: ألا تستخلف عليا؟ قال: «إن تستخلفوه ولن تفعلوا يسلك بكم الطريق وتجدوه هاديا مهديا» وهذا الحديث لا نعلمه يروىٰ عن حذيفة إلا بهذا الإسناد.

(٣) كذا في نسخة «ب».

فإن قيل: عليٌّ أولىٰ بالخلافة[١] ، لأنّه أعلم من أبي بكر وأشجع[٢] ، وكان أقربَ إلىٰ النبيِّ ﷺ من أبي بكر ؛ لأنّه كان ابن عمِّه.

يقال لهم: هذا ليس بصحيح ، والدليلُ علىٰ أن أبا بكر كان أعلم الصحابة بعد النبي ﷺ وأشجعهم قوله يوم الرِّدّة: «ولو منعوني عقالا أو عناقا مما أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلتُهم عليه ، ولو جلاني[٣] الناسُ كلُّهم لجاهدتهم بنفسي» ، فقال عمر رضي الله عنه: سمعت النبي ﷺ يقول: «أمرت أن أقاتل الناس حتىٰ يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم».

فقال له أبو بكر رضي الله عنه: سمعته يقول: «إلا بِحقها» ، والزكاة من حقِّها ، واللهِ لا أفرق بين ما جمع الله عز وجل ، قال الله عز وجل: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣][٤].

وكان النبيُّ ﷺ قبلَ وفاتِه قد جهَّز جيشًا ثم مات ، والجيشُ مجهَّزٌ لم يسر ، وارتدّ الناسُ[٥] ، فقال عمر لأبي بكر رضي الله عنهما: «الناس قد ارتدّوا ، وحماةُ الإسلام في هذا الجيش ، ومن الرأي[٦] ردّه من المسير لما قد جُهِّز له».

فقال أبو بكر رضي الله عنه: أشجاع في الجاهلية وخوّار في الإسلام ، والله لا رددتُ جيشًا جهّزه رسول الله ﷺ.

قال عمر رضي الله عنه: لم يبق أحدٌ (أنا ولا غيري) إلا وداخله فشلٌ إلا ما كان من

---

(١) كذا في الأصل ، وفي نسخة «ب»: والإمامة.

(٢) وفي نسخة «ب» زيادة: «منه».

(٣) كذا في الأصل ، وفي نسخة «ب»: ولو خذلني الناس.

(٤) أصله عند البخاري في صحيحه ٦٥٢٦ ، وعند أصحاب السنن والمسانيد بألفاظ متقاربة.

(٥) والعبار في الأصل: «وارتدّ الناسُ ثم مات» ، والتصحيح من نسخة «ب».

(٦) وفي نسخة «ب»: ومن رأيي.

أبي بكر رضي الله عنه[١].

ومن الدليل على أن أبا بكر أشجع من عليّ رضي الله عنه أن النبيَّ ﷺ أعلمَ عليًّا بِموته فقال له: «ابن ملجم يقتلك»[٢]، فكان عليّ رضي الله عنه إذا لقي ابن ملجم يقول: «متى تخضب هذه من هذه»[٣] يعني لحيته من دم رأسه، فكان إذا دخل الحرب فلاقى الخصم يعلم أن ذاك الخصم لا يقتله، فهو معه كأنه نائم على فراشه.

وأبو بكر رضي الله عنه كان إذا دخل الحرب ولاقى الخصمَ لا يدري هل يُقتَل أو لا يُقتَلُ، فمن يدخل الحربَ وهو لا يدري هل يُقتَل أم لا يُقتلُ[٤]، ويقاسي من الكرّ والفرّ والجزع والفزع ما يقاسي، يكون كَمَنْ يدخل الحرب وهو نائمٌ كأنه على فراشه، فدلّ على أن أبا بكر رضي الله عنه كان أشجع.

ثم يقال لهم: الشجاعة ليس فيها فضلٌ، والدليل عليه: لو أن الشجاع تخلّف عن الجهاد وجاهد الجبانُ، لكان الفضل للجبان لا للشجاع المتخلِّف، ثم لو جاهدَا جميعًا وقلنا الفضلُ للجبان كان غير بعيد، لأنّ الجبان يُقاسي من المشقّة

---

(١) يروي المصنف هذا الأثر بألفاظه هو. وحديث تجهيز جيش أسامة بن زيد مشهور. وقد ذكره الإمام الحافظ المؤرخ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في تاريخه ٣/٢٢٥، والإمام أبو الفرج ابن الجوزي في «المنتظم» ٤/٧٤.

(٢) المصنف رحمه الله تعالى يذكر الخبر بمفاده، لكن أصله عند أحمد في مسنده.
وأخرجه الحافظ البيهقي في سننه الكبرى ٨/١٠٣ عن زيد بن أسلم قال: أن أبا سنان الدؤلي، حدثه، أنه عاد عليا رضي الله عنه في شكوى له اشتكاها، قال: فقلت له: لقد تخوفنا عليك يا أمير المؤمنين في شكواك هذا فقال: لكني والله ما تخوفت على نفسي منه؛ لأني سمعت رسول الله ﷺ الصادق المصدوق يقول: إنك ستضرب ضربة هاهنا، وضربة هاهنا، وأشار إلى صدغيه، فيسيل دمها حتى يخضب لحيتك، ويكون صاحبها أشقاها كما كان عاقر الناقة أشقى ثمود».

(٣) لم أهتد إلى أصل هذا الكلام.

(٤) الزيادة من نسخة «ب»، كما صححه الناسخ في الهامش.

ما لا يقاسيه الشجاعُ الذي له دربة[١] بالحرب ، فإذا قلنا إن الجبان أفضل لما يناله من المشقة في كرّ وفرّ يكون غير بعيد.

وكذلك القرابة أيضا ، ليس فيها فضلٌ ، لأن الإنسان إنما[٢] يكسبُ الفضلَ بما يفعله بِنفسه ، قال الله ﷻ: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩] ، والقرابة شيءٌ إلى الله ﷻ ، ليست مما يكتسب العبدُ فضلا أو غيره[٣].

والدليلُ عليه أن والدَ النبيِّ ﷺ ووالدته في النار[٤] ، فلو أن القرابة تفيد شيئًا لأفادتهما ، لأنهما أقرب من غيرهما.

وقد رُوي في الخبر عن النبي ﷺ أنه قال لفاطمة[٥]: «إن أردت اللَّحوق بي فعليك بكثرة السجود»[٦] ، أحالها على[٧] العمل لا على النسب والقرابة.

---

(١) جاء في هامش نسخة «ب» تعليقا على هذه الكلمة: أي عادة.

(٢) كلمة «إنما» ليست في الأصل ، والزيادة من نسخة «ب».

(٣) كذا في نسخة «ب» ، والعبارة في الأصل كالتالي: ليست مما يكتسب العبدُ فضلا وغيره.

(٤) علق الناسخ في نسخة «ب» في الهامش وأشار إلى أن كلام المصنف هنا خالٍ من الأدب ، ثم أتى بكلام شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر ، لم استطع قراءته لعدم ظهور الخط وضعفه ، لكن يفهم منه الاعتراض على كلام المصنِّف.

(٥) كذا في نسخة «ب» ، وفي الأصل: لفطمة ﷺ.

(٦) ثبت في الصحيح أنه ﷺ بشر فاطمة بأنها أول من سيلحق به بقوله: «ولا أراني إلا قد حضر أجلي ، وأنك أول أهلي لحوقا بي ، ونعم السلف أنا لك» كما عند النسائي ٨٣٦٨.
أما الرواية التي ساقها المصنف رحمه الله تعالى فهي رواية عائشة ﵂. أخرجها الترمذي في جامعه وقال: عن عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ إذا أردت اللحوق بي فليكفك من الدنيا كزاد الراكب ، وإياك ومجالسة الأغنياء ، ولا تستخلقي ثوبا حتى ترقعيه.
ثم قال الترمذي بعده: هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث صالح بن حسان ، وسمعت محمدا يقول: صالح بن حسان منكر الحديث ، وصالح بن أبي حسان الذي روى عنه ابن أبي ذئب: ثقة.

(٧) كذا في النسختين ، والزبيدي بدّله بـ«على».

ولو أن القرابة ينال بها فضلًا[١] لكان العباسُ أفضل من عليّ، لأن العباس عمُّ النبي ﷺ، وعليٌّ ابنُ عمِّه، والعمّ أقرب من ابن العمّ، وعليٌّ أفضل من العباس، فدل على أن الفضل بمعنىٰ آخر ليس بالقرابة[٢]، وهو ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن ربكم واحد وإن أباكم واحد كلكم لآدم وآدم من تراب ليس لعربي فضل علىٰ عجمي»[٣] ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

فإن قيل: عليٌّ أعلمُ من أبي بكر رضي الله عنهما لأن النبي ﷺ قال: «أنا مدينة العلم، وعليٌّ بابها، فمن أراد المدينة فليقصد الباب»[٤].

---

(١) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب» ينال بها فضلٌ.

(٢) في نسخة «ب»: للقرابة.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٢٣٤٨٩ بلفظ: **«يا أيها الناس، ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي علىٰ عجمي، ولا لعجمي علىٰ عربي، ولا أحمر علىٰ أسود، ولا أسود علىٰ أحمر، إلا بالتقوىٰ أبلغت»**. بدون ذكر الآية.

(٤) أخرجه الإمام الحاكم في «المستدرك» بلفظ: **«أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب»**، ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وأبو الصلت ثقة مأمون. فإني سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب في التاريخ يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سألت يحيىٰ بن معين، عن أبي الصلت الهروي، فقال: «ثقة». فقلت: أليس قد حدث عن أبي معاوية، عن الأعمش «أنا مدينة العلم»؟

فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي وهو ثقة مأمون.

سمعت أبا نصر أحمد بن سهل الفقيه القباني إمام عصره ببخارىٰ، يقول: سمعت صالح بن محمد بن حبيب الحافظ يقول: وسئل عن أبي الصلت الهروي، فقال: دخل يحيىٰ بن معين ونحن معه علىٰ أبي الصلت فسلم عليه، فلما خرج تبعته فقلت له: ما تقول رحمك الله في أبي الصلت؟ فقال: «هو صدوق». فقلت له: إنه يروي حديث الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ «أنا مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأتها من بابها»، فقال: قد روىٰ هذا ذاك الفيدي، عن أبي معاوية، عن الأعمش كما رواه أبو الصلت.

لكن علق عليه الحافظ الذهبي في تلخيصه بأنه موضوع.

وقال ابن عدي: قال ابن عدي: وهذا الحديث يعرف بأبي الصلت الهروي عن أبي معاوية سرقه=

يقال لهم: هذا الخبرُ إما أن يكون عليّ رواه أو غيرُه، فإن كان غير عليّ رواه[١] فهذا علمٌ من العلوم قد علمناه من غير الباب، وإذا جاز أن يُعلم علمٌ من العلوم من غير الباب جاز أن يعلم جميعُها أو أكثرها من غير الباب، وإن كان عليّ قد رواه فهذه شهادتُه لنفسه[٢] وشهادةُ الرجل لنفسه لا تقبل، فدلّ على أن الخبر له معنى غير ما ذهبوا إليه.

وقوله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، لم يرد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وإنما أراد بقوله «عليّ بابها» أي رفيع بابها وعظيم شأنها، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الحجر: ٤١]، بقراءة يعقوب الحضرمي، أي رفيع مستقيم، فيكون عليّ هاهنا بمعنى «عال» كما قال امرؤ القيس:

مِكـــرّ مِفـــرّ مُقبِـــل مُـــدبِر معًـــا ❁ كجلمود صخر حَطَّه السَيلُ مِن عل[٣]

= منه أحمد بن سلمة هذا ومعه جماعة من الضعفاء، هكذا قال ﷺ.
وقال أبو الفتح الأودي: لا يصح في هذا الباب شيء.
ورواه الترمذي في «سننه» (٣٧٢٣) عن علي ﷺ مرفوعا بلفظ: «أنا دار الحكمة وعليّ بابها»، وقال الترمذي عقبه: هذا حديث غريب منكر.

(١) في نسخة «ب»: علي رواه أو غير علي رواه.

(٢) علق الناسخ في حاشية نسخة «ب» ما وجده في حاشية النسخة التي نسخه عنها وقال: قوله: «فهذه شهادته لنفسه»، لا يخفى ما فيه من إساءة الأدب على سيدنا علي كرم الله وجهه، فإنه لو صح عنه لوجب الأخذ به، ثم ذكر الناسخ أقوال العلماء في رد هذا الأثر، وقال بأنه كان ينبغي للمصنف أن يرد الخبر من حيث الثبوت بدل الكلام عن علي كرم الله وجهه.

(٣) في النسختين: علي. معنى البيت: مِكرّ: كثير العودة مرة بعد أخرى، مِفرّ: كثير الفِرار (بقصد الرجوع للمبارزة أقوى).
الكَرُّ وَالفَرُّ فِي القِتَالِ: الهُجوم وَالتَّراجُع ليهجم الفارس ثانية بصورة أشد.
الجُلمود: الحجر العظيم الصلب.
حطه: حدّره من فوق.
يقول: إن فرسه سريع الجري، شديد الإقدام والإدبار معًا، وشبّهه بحجر عظيم ألقاه السيل من مكان عالٍ إلى الحضيض.

أي من عال، وإذا كان بمعنىٰ «عال» فلا حجة لهم فيه.

والدليل علىٰ أن أبا بكر رضي الله عنه أعلم وأفضل، قوله ﷺ: «يؤمُّكم أعلمكم وأفضلكم»[١].

ثم لما وقع ﷺ في النزع وحضر وقت الصلاة قال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»[٢].

يقول عليّ رضي الله عنه: كنتُ حاضرًا بين يدي النبي ﷺ وما كنتُ غائبًا، فقال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس» وتركني، رضينا لدنيانا ما رضيه رسولُ الله ﷺ لدينِنا.

فإن قيل: عليّ أولىٰ بالخلافة من أبي بكر لقول النبي ﷺ له[٣]: «أنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ»[٤].

يقال لهم هذا الخبر أيضا لا حجّة لكم فيه، لأنه إن أراد بقوله: «أنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ» أنت أخي، كما أن هارون أخو موسىٰ، فهذا لا يصحّ؛ لأن عليا كان ابن عمه لم يكن أخاه.

فإن أراد به: أنك الخليفة بعدي كما أن هارون كان الخليفة بعد موسىٰ عليهما الصلاة والسلام، فهذا فاسدٌ أيضا، لأن هارون مات قبل موسىٰ، فلم[٥] يكن

(١) أخرجه الإمام النسائي في سننه ٨٥٧، بلفظ: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأقدمهم في الهجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم سنا، ولا تؤم الرجل في سلطانه، ولا تقعد علىٰ تكرمته في بيته إلا أن يأذن لك». وبمثله عند ابن أبي شيبة في مصنفه. أخرجه الإمام عبد الرزاق في مصنفه «٣٨٠٩».

(٢) وقد سبق تخريجه.

(٣) كلمة «له» لا توجد في الأصل، والزيادة من نسخة «ب».

(٤) سبق تخريجه.

(٥) في نسخة «ب»: ولم، بالواو.

الخليفة بعده، فلو كان المراد به الخلافة لقال: «منزلتك مني منزلة يوشع بن نون»، لأن الخليفة بعد موسى كان[١] يوشع بن نون، فدل على أن الخبر له معنى غير ما ذهبوا إليه، وذلك أن النبي ﷺ خرج إلى بعض الغزوات، واستخلف عليا في أهله، فقال المنافقون إنما خلفه بغضًا له وقِلَى[٢]، فلحق عليّ رضي الله عنه النبي ﷺ وقال: إن المنافقين قالوا كيت وكيت، فقال النبي ﷺ: «كذبوا، خلفتُك كما خلف موسى هارونَ، أ ما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى»[٣]، لأن موسى لما[٤] توجَّه لميقات ربِّه استخلف هارون في قومه.

وإذا كان المرادُ به الخلافة في حال الحياة، فهذا لا حجّة لهم فيه، فإنّ النبي ﷺ كان يستخلف على أهلِه[٥] في كلِّ غزوة يغزوها رجلًا من أصحابه، كابن أم مكتوم، وغيره.

فإن قيل: فقد قال النبي ﷺ: «من كنت مولاه فعلى مولاه»[٦]، يريد من كنت أولى به فعلي أولى به.

---

(١) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب» لا توجد لفظة «كان».

(٢) كذا في النسختين، وقد سقطت لفظة «بعضا له وقلى» من طبعة الشيخ محمد حسن.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١٤٩٠وقال: حدثنا عفان حدثنا حماد، يعنى ابن سَلَمة، أنبأنا علي بن زيد سعيد بن المسيب قال: قلت لسعد بن مالك: إني أريد أن أسألك عن حديث، وأنا أهابُكَ أن أسألك عنه؟ فقال: لا تفعل يا ابن أخي، إذا علمتَ أن عندي علماً فسلني عنه، ولا تَهبْني، قال: قلت: قول رسول الله ﷺ لعليّ حين خلَّفه بالمدينة في غزوة تبوك، فقال سعد: خلَّف النبي ﷺ عليًا بالمدينة في غزوة تبوك، فقال: يا رسول الله، أتُخَلِفُني في الخالفة، في النساء والصبيان؟ فقال: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلةَ هرون من موسى؟» قال: بلى يا رسول الله، قال: فأدبر عليٌّ مسرعاً كأني أنظر إلى غبار قدميه يَسْطعُ، وقد قال حماد: فرجع عليٌّ مسرعاً.

(٤) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: حين توجه.

(٥) في نسخة «ب»: كان يستخلف في عهده.

(٦) سبق تخريجه ص١٢٧.

يقال لهم: مولى هاهنا بمعنى «الناصر»، أي من كنت ناصره فعلي ناصره، قال الله ﷻ: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤] أي ناصره، وقال الشاعر: «إذا ذلَّ مولى المرءِ فهو ذليل»[١] أي إذا ذلّ ناصره[٢].

وإذا كان المراد به: من كنتُ ناصرَه فعليٌّ ناصره، فإن النبي ﷺ كان ناصرًا لأبي بكر ﷺ، ولم يكن خاذلا له، بل كان كلّ واحد منهما ناصرًا لصاحبه، ومؤنسًا له قال الله ﷻ: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠].

وعلي بن أبي طالب رضوان الله عليه فقد كان ناصرًا له أيضا، فإن أبا بكر ﷺ لما قال: «أقيلوني، أقيلوني»، لم يقم غيرُ عليّ ﷺ فقال: «والله ما نقيلك ولا نستقيلك، قدّمك رسول الله ﷺ، فمَن ذا[٣] الذي يؤخِّرك، رضيكَ لديننا أ فلا نرضاك لدنيانا!»[٤]

وجاهد بين يديه وتسرّى بالحنفية في أيامه، ووُلدت له محمد بن الحنفية، ولم يظهر غير الموافقة، والنصرة.

---

(١) من أبيات أبي عمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، البكري الوائلي، شاعر من عصر الجاهلي، من الطبقة الأولى. ولد في بادية البحرين، وتنقل في بقاع نجد. واتصل بالملك عمرو بن هند. والشطر الأول من البيت هو:

وَأَعلَمُ عِلماً لَيسَ بِالظَنِّ أَنَّهُ ❊ إِذا ذَلَّ مَولى المَرءِ فَهوَ ذَليلُ

(٢) جملة: «أي إذا ذلّ ناصر» ليست في طبعة «ب».

(٣) كذا في نسخة «ب»، والزيادة منها.

(٤) أخرجه الإمام الحافظ أبو بكر الخلال في كتابه «السنة» ٣٧٢ بلفظ: «أخبرني عبد الملك الميموني، قال: ثنا محمد بن عبد الله، عن التليد بن سليمان، عن أبي الجحاف، عن علي، قال: قام أبو بكر بعدما استخلف بثلاث يقول: «من يستقيلني بيعتي فأقيله؟ فأقول: والله لا يقيلك ولا يستقيلك، من ذا الذي يؤخرك، وقد قدمك رسول الله ﷺ؟»».

فإن قيل: لو كان أهلا للخلافة لما قال: «أقيلوني أقيلوني»[١]، لأن الإنسان لا يستقيل من الشيء إلا إذا لم يكن أهلا له.

يقال لهم: قوله[٢]: «أقيلوني» يدل على زهده وورعه، وخوفه من الزَّلل في أمر الأمة، فطلب الاستقالة لأجل ذلك، ولأنه سمع النبي ﷺ «يلعن إمامًا أمَّ قومًا وهم له كارهون»، فخشي أبو بكر رضي الله عنه أن يكون فيمن وُلّي عليهم مَن هو كارِه له فقال: «أقيلوني أقيلوني»، فلما أجابوه بالقبول والاستبشار، ولم ينكر عليه منكرٌ خفَّ عنه بعضُ ما توهّم من كراهة كارهٍ.

ولهذا روي أنه رأى جَبلا فقال للجَبل: «لو كان بك مثل ما بي لتقطعت»[٣]. ولأن كل إنسان يطالب بأمر نفسه، والإمام يطالب بأمر نفسه وبأمر الأمة[٤]، فطلب الاستقالة لأجل ذلك.

وقد روي في الخبر عن النبي ﷺ أنه قال: «من ولّى على المسلمين رجلا وهو يعلم أن في المسلمين من هو خيرٌ منه، فقد خان الله ورسوله»[٥]، فلو كان

---

(١) ما اهتديت إلى رواية بهذا اللفظ.

(٢) كلمة «قوله» ليست في نسخة الأصل، والزيادة من نسخة «ب».

(٣) قال أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (المتوفى سنة ٢٧٩هـ) في كتابه «جمل من أنساب الأشراف»: قال هشام: وبلغنا أن رسول الله ﷺ حين حضر قبض إبراهيم عليه السلام، وهو مستقبل الجبل فقال: «يا جبل، لو بك ما بي لهدك. ولكنا نقول كما أمرنا الله: إنا لله وإنا إليه راجعون، والحمد لله رب العالمين».

وذكره الحلبي في «سيرته» ٣/٣٩٥ بلفظ: وذكر أنه لما مات كان ﷺ مستقبلا للجبل فقال يا جبل لو كان بك مثل ما بي لهدك ولكن إنا لله وإنا إليه راجعون.

(٤) كذا في نسخة «ب»، وفي الأصل «بأمر نفسه وأمر الأمة». وفي طبعة الشيخ محمد حسن سقطت كلمة «الأمر».

(٥) أخرجه الإمام الطبراني في معجمه الكبير ١١٢١٦ بلفظ: «ومن تولى من أمر المسلمين شيئا، فاستعمل عليهم رجلا، وهو يعلم أن فيهم من هو أولى بذلك، وأعلم بكتاب الله وسنة رسوله،=

في الصحابة من هو أفضل من أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لما أجمعوا على خلافته؛ لأن ذلك يؤدِّي إلى خيانة الله ورسوله، والأمة لا تجتمع على ضلالة[١]، للخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك.

ومن الدليل على أن أبا بكر رضي الله عنه أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله عليه السلام: «ما طلعت الشمس ولا غربت على رجل بعد النبيِّين والمرسلين أفضل من أبي بكر رضي الله عنه»[٢]، وهذا صريح كما ترى.

«ما جرى بين عليّ ومعاوية رضي الله عنهما»

فإن قيل: أخبرونا بما جرى بين عليّ ومعاوية رضي الله عنهما، الحق[٣] مع من كان منهما؟

يقال لهم: قد[٤] اختلف الناسُ في ذلك.

فمنهم من قال: الحقُّ كان مع علي رضي الله تعالى عنه[٥] لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «عليٌّ على الحقّ، والحقُّ معه حيث دار»[٦].

= فقد خان الله ورسوله وجميع المؤمنين...». وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: وفيه أبو محمد الجزري حمزة ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(١) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: على الضلالة.

(٢) وهو حديث أبي الدرداء أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» ١٥٢/١ بلفظ: «عن أبي الدرداء قال: رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم أمشي أمام أبي بكر فقال: «يا أبا الدرداء، أتمشي أمام من هو خير منك في الدنيا والآخرة؟ ما طلعت الشمس، ولا غربت، على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر».

(٣) كلمة «الحق» سقطت من طبعة الشيخ محمد حسن.

(٤) في الأصل: اختلف الناس، بدون «قد»، والزيادة من نسخة «ب».

(٥) وجملة «رضي الله تعالى عنه» لا توجد في الأصل، والزيادة من نسخة «ب».

(٦) أخرجه الحاكم في «المستدرك» بإسناده إلي علي وقال: عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «رحم الله عليا اللهم أدر الحق معه حيث دار» هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.=

ومنهم من قال: كلُّ واحد منهما كان مجتهدًا مصيبًا، لقول النبي ﷺ: «كل مجتهد مصيب»، ولأنهما[١] لم يختلفا في الأصول وإنما اختلفا[٢] في الفروع، كاختلاف الشافعي رضي الله عنه[٣] وأبي حنيفة[٤].

والناس في ذلك على قولين:

فمنهم من يقول: إن الحق في جهة واحدة[٥]، وإن المخالف لتلك الجهة[٦] مجتهدٌ[٧] مخطئٌ له أجر، لا أنّه خطأٌ يُؤدِّي[٨] إلى كفره ولا فسقه؛ لقوله ﷺ: «من اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر»[٩].

ومنهم من يقول: كلّ مجتهد[١٠] منهما مصيب للخير، وحملوا أمر معاوية وعلي رضي الله عنهما على ذلك، وذلك أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان الخليفة وهو ابن عم معاوية رضي الله تعالى عنه[١١]، فقتل مظلوما، وولي بعده[١٢] الخلافة عليّ رضي الله عنه،

= وقال الحافظ الذهبي في «تلخيصه»: مختار بن نافع: ساقط.
وأخرجه الترمذي في جامعه ٣٧١٤، وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

(١) كذا في نسخة «ب»: ولأنهما، وفي الأصل: «لأنهما». وتحرف في طبعة الشيخ محمد حسن.

(٢) جملة: «في الأصول وإنما اختلفا» سقطت من طبعة محمد حسن إسماعيل.

(٣) كذا في الأصل، بالترضي عن الشافعي دون أبي حنيفة، رضي الله عنهما، وفي نسخة «ب» لم يذكر الترضي لا عن الشافعي ولا عن أبي حنيفة.

(٤) **وهذه التمثيل أيضا مما يشير إلى أن صاحب الكتاب هو الإمام الشيرازي.**

(٥) كذا في نسخة «ب»، وفي الأصل: «في الجهة»، بدون كلمة: واحدة.

(٦) في الأصل: «على تلك الجهة»، والتعديل من نسخة «ب».

(٧) كلمة «مجتهد» ليست في الأصل، والزيادة من نسخة «ب».

(٨) كذا العبارة في الأصل في نسخة «ب»، والشيخ الزبيدي كأنه غفل عن صحة عبارة الأصل وقال بتصحيح كلمة «خطأ».

(٩) أخرجه البخاري (٩/١٠٨)، ومسلم (٥/١٣١ ـ ١٣٢).

(١٠) كلمة «مجتهد» ليست في الأصل، والزيادة من نسخة ب».

(١١) العبارة في الأصل: «وهو بن عم معاوية» وبدون الترضي عليه. التصحيح والزيادة من نسخة «ب».

(١٢) كلمة «بعده» ليست في نسخة «ب».

فجاء معاوية وطالبه بدمه، فقال عليّ رضي الله عنه: من قتل عثمان فليقم[١]؟

فقام الخلق[٢] كلهم، فأدّىٰ اجتهاده[٣] إلىٰ تركهم ذلك اليوم؛ لأنه لا يمكنه قتل جميعهم، وخشي علىٰ نفسه أيضا أن يقتلوه كما قتلوا عثمان رضي الله عنهما[٤].

فلما تركهم ظنّ معاوية وأصحابه أنهم قد تركوا[٥] شرطًا من شروط الإمامة، وبطلت إمامته؛ لأن من شروط[٦] الإمامة استيفاءُ الحقوق، فإذا لم يستوف الحقوق، فقد ترك شرطًا من شروط الإمامة وبطلت إمامته، والعصرُ لا بدّ له من إمام، فعقدوا لمعاوية بهذا الاجتهاد.

فكلّ[٧] واحد منهما كان مجتهدًا مصيبًا، والدليلُ علىٰ أنه لم يجر بينهم ما يُؤدِّي إلىٰ الكفر والفسقِ[٨]، أنّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٩] كان إذا قاتل الكفارَ يُظهِر الفرحَ والاستبشار، وفي حال قتاله لمعاوية ظهر منه الهمُّ والحزنُ وأشرف علىٰ القتلىٰ[١٠]، فقال أبو الحسن: «كلُّ هذا بيننا! إلىٰ الله[١١] أشكو عُجَري

---

(١) كلمة «فليقم» ليست في الأصل، وكذا ذهبت للشيخ الزبيدي ولغيره، والتصحيح من نسخة «ب».

(٢) كذا في نسخة «ب»، وفي الأصل: «الخلفا»، وأثبت الشيخ محمد حسن في طبعته «الخلفاء»، وإن كان لا يستقيم معناه.

(٣) كذا في نسخة «ب»، وفي الأصل: اجتهادهم.

(٤) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: عنه.

(٥) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: أنه قد ترك.

(٦) في الأصل: من شرط الإمامة، والتعديل من نسخة «ب».

(٧) العبارة في نسخة «ب»: فكان كل واحد.

(٨) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: الفسوق.

(٩) في نسخة «ب»: كرم الله تعالىٰ وجهه.

(١٠) جاء في الأصل: «وأشرف علىٰ القتل»، وفي نسخة «ب»: «أشرف علىٰ القتلىٰ»، ومنا التصحيح. وسقطت من طبعة الشيخ محمد حسن جملةُ: «لمعاوية ظهر منه الهمُّ والحزنُ وأشرف علىٰ القتلىٰ».

(١١) والعبارة في نسخة «ب»: فقال: أبا الحسن كل هذا بثنا إلىٰ الله...».

وبُجري» أي همومي وأحزاني، يا ليتني متُّ قبلَ هذا بِعشرين سنة[١].

وكان يقول لأصحابه: «ألا لا يُتبع مُوَلٍّ ولا يُذفَّفُ على جريح»[٢]. فلو وجد منهم ما يؤدي إلى كفرهم وفسقهم، لما أمر أصحابه بذلك.

وروي أن بعض أصحابه قال له: «أ كفّارٌ هم؟ فقال: لا، هم إخواننا بغوا علينا»[٣].

قال الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الحجرات: ٩].

فسمّاهم الله في[٤] حال القتال مؤمنينَ، لم يقل: (وإن طائفتان مؤمنة، وكافرة).

---

(١) ذكر الإمام المؤرخ ابن كثير في «البداية والنهاية» ٢٤٧/٧، وهو يترجم طلحة وقال: قد صحب رسول الله ﷺ فأحسن صحبته حتى توفي وهو عنه راض، وكذلك أبو بكر وعمر، فلما كان قضية عثمان اعتزل عنه فنسبه بعض الناس إلى تحامل فيه، فلهذا لما حضر يوم الجمل واجتمع به علي فوعظه تأخر فوقف في بعض الصفوف، فجاءه سهم غريب فوقع في ركبته وقيل في رقبته، والأول أشهر، وانتظم السهم مع ساقه خاصرة الفرس فجمح به حتى كاد يلقيه، وجعل يقول: إلي عباد الله، فأدركه مولى له فركب وراءه وأدخله البصرة فمات بدار فيها، ويقال إنه مات بالمعركة، وإن عليا لما دار بين القتلى رآه فجعل يمسح عن وجهه التراب وقال: رحمة الله عليك أبا محمد، يعز علي أن أراك مجدولا تحت نجوم السماء، ثم قال: **إلى الله أشكو عجري وبجري، والله لوددت أني كنت مت قبل هذا اليوم بعشرين سنة**.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في سننه ٢٩٤٨، وقال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، «**أن عليا، كان لا يأخذ سلبا، وأنه كان يباشر القتال بنفسه، وأنه كان لا يذفف على جريح، ولا يقتل مدبرا**».
وأخرجه الحافظ البيهقي في سننه الصغير ٣٣٩٨، بلفظ: «**أمر علي مناديه ينادي يوم البصرة لا يتبع مدبر ولا يُذَفَّف على جريح، ولا يقتل أسير، ومن أغلق بابه فهو آمن، ومن ألقى سلاحه فهو آمن، ولم يأخذ من متاعهم شيئا**».

(٣) أخرجه الإمام الحافظ البيهقي في «السنن الكبرى»، ج ٨ ص١٧٣.

(٤) كلمة «في» سقطت من طبعة الشيخ الزبيدي، وهي موجودة في النسختين.

وقال ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، والصلح لا يكون إلا بعد القتال، وإذا كان إخوةُ يوسف مع كونهم أنبياءَ (والأنبياء أفضل من الصحابة) يفعلون بيوسف ما فعلوا، (ويوسف أخوهم وشقيقهم) حسداً فيما يتعلق بأمور الدنيا، فمن نزلت درجتُه عن درجتهم لا يُستبعَد منهم ما يجري بينهم من قتال أو غيره فيما[1] يتعلق بأمور الدين، والدليل على أن ما جرى بينهم لم يكن مما يتعلق بأمور الدنيا[2]، أن عمرو بن العاص كان وزيرا لمعاوية[3]، فلما قُتل عمار بن ياسر، أمسك عن القتال وتابعه على ذلك خلقٌ كثير، فقال له معاوية: لم لا تقاتل؟

فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لعمّار بن ياسر: «تقتلك الفئة الباغية»[4]، ونحن قتلناه؛ فدلَّ على أنا[5] نحن بغاة.

فقال معاوية: ما نحن قتلناه، قتله من أرسله إلينا يُقاتلنا، وأما نحن فقد دفعناه عن أنفسنا[6] فقتل، فبلغ ذلك عليّا رضي الله عنه، فقال: إن كنتُ أنا قتلتُه فالنبي ﷺ قاتلُ حمزةَ حين أرسله إلى قتال الكفار.

ولهذا قال بعض أصحابنا: إن عليًّا كان مجتهدًا مصيبًا[7] فله أجران، ومعاوية

---

(١) كذا في نسخة «ب»، وفي الأصل: وفيما.

(٢) وفي الأصل: «لم تكن متعلق»، والتصحيح من نسخة «ب»، وأثبته الزبيدي كما في الأصل، ولم يصحح إعراب كلمة «متعلق» بالنصب كما تقتضيه القاعدة.

(٣) في الأصل: «وزير معاوية»، والتعديل من نسخة «ب».

(٤) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ٢٩١٦. وأخرجه الإمام الترمذي في جامعه ٣٨٠٠، بلفظ: «أبشر يا عمار تقتلك الفئة الباغية». وقال: وفي الباب عن أم سلمة، وعبد الله بن عمرو، وأبي اليسر، وحذيفة، وهذا حديث حسن صحيح غريب من حديث العلاء بن عبد الرحمن.

(٥) وفي الأصل: أن، والتعديل من نسخة «ب».

(٦) كذا عبارةُ نسخة «ب»، وهي أكثر مناسبة من عبارة الأصل، وهي «أما نحن دافعنا عن أنفسنا».

(٧) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: كان يجتهد ويصيب.

كان مجتهدًا مخطئًا[١] فله أجر.

والواجب في ذلك الإمساك عما شجر بينهم، وذكرُ محاسنهم لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «سيجري بين أصحابي هينمة[٢] يغفرها الله لهم لسابقتهم، فإياكم وما شجر بينهم، فلو أنفق أحدكم مثل أُحُد ذهبًا، ما بلغ مد أحدكم ولا نَصيفه»[٣].

وقال ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠].

وقال ﷻ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ﴾ [التوبة: ١٠٠].

فأسأل الله البديع أن يحشرنا في زمرتهم، وأن يغفر لنا[٤] بمحبتهم، ويبغض إلينا من يُبغضهم[٥]، فقد روي في الخبر عن رسول الله ﷺ «أن الله ﷻ إذا علم من عبدٍ أنه يبغضُ[٦] صاحبَ بدعةٍ غفر الله له وإن قلّ عمله»[٧].

---

(١) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: يجتهد ويخطيء.

(٢) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: «هُنَيْهَة»، بالضبط والتشكيل. ولعل الصواب هو: الهَيْمَنة، ولعل ما حصل في الأصل من تقديم النون على الميم هو غفلة من الناسخ.
معناه: قال العلامة الزبيدي في «تاج العروس» ٧٢٤/١٢: والهَيْنَم والهَيْنَمَة والهَيْنَام والهَيْنُوم والهَيْنَمَان، كُلُّهُ: الْكَلَامُ الْخَفِيُّ، وَقِيلَ: الصَّوْتُ الْخَفِيُّ.

(٣) **أخرجه الإمام البخاري في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعا بلفظ: «لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد، ذهبا ما بلغ مد أحدهم، ولا نصيفه». رقم ٣٦٧٣.**
وقال القاضي أبو بكر الباقلاني في «الإنصاف» ١٨ وهو يشرح هذا الحديث: ومعلوم أن إنفاق مثل أحد ذهباً ما أنفقه أحد من الصحابة، لكن إيمانهم ونفقتهم في الحكم والثواب، والجزاء، والدرجة أزيد وأكمل من نفقة غيرهم.

(٤) كذا في نسخة «ب»، وفي الأصل: أن يغفر لنا ولهم.

(٥) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: وأن يرزقنا بغض من يبغضهم.

(٦) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: مبغض لصاحب.

(٧) أخرجه الحافظ أبو نعيم في «الحلية» ١٠٣/٨ عن فضيل بن عياض في حديث طويل. =

وروي أن النبي ﷺ أنه قال: «من انتهر صاحبَ بدعة ملأ الله قلبه إيمانًا وأمْنا»[١].

وعنه ﷺ أنه قال: «من أهان صاحبَ بدعة آمَنه اللهُ من الفزع الأكبر»[٢].

فليس يبغضُهم إلا مشرك كافر، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه: «يا علي يخرج قوم من قِبل المشرق يقال لهم الرافضة، فإن أدركتَهم فاقتلْهم فإنّهم مشركون، وعلامةُ ذلك أنهم يسبّون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما»[٣].

وحكي أن أبا نواس[٤] رئي في المنام فقيل له: ما فعل الله بك؟

فقال: غفر لي. فقيل له: بم؟

فقال: بأربعة أبيات قلتُها.

= ولا شك في عدم ثبوته عن النبي ﷺ.

(١) موضوع كما قال ابن العراق والفتني والقاري.

(٢) موضوع كما قال الحافظ السيوطي في «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» ١/٢٣٠.

(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل ٦/٢٦١، وقال: وهذا حديث بهذا الإسناد وخاصة عن يزيد بن زريع عن خالد باطلٌ، لا أعلم يرويه غير عمرو بن مخرم، وعن عمرو أحمد بن محمد اليمامي، وهو ضعيف أيضا، فلا أدري أتينا من قبل اليمامي أو من قبل عمرو بن مخرم.

(٤) اسمه الحسن بن هانئ بن عبد الأول... ويقال له: أبو نواس البصري. كان أبوه من أهل دمشق من جند مروان بن محمد، ثم صار إلى الأهواز، وتزوج امرأة يقال لها جلبان. فولدت له أبا نواس هذا، وابنا آخر يقال له: أبو معاذ.
ثم صار أبو نواس إلى البصرة فتأدب بها على أبي زيد وأبي عبيدة، وقرأ كتاب سيبويه ولزم خلفا الأحمر، وصحب يونس بن حبيب الضبي النحوي.
قال يعقوب بن السكيت: إذا رويت الشعر عن امرئ القيس والأعشى من أهل الجاهلية، ومن الإسلاميين لجرير والفرزدق، ومن المحدثين عن أبي نواس فحسبك.
وقد أثنى عليه غير واحد؛ منهم الأصمعي، والجاحظ، والنظام. توفي ١٩٨ هـ. ينظر في «سير أعلام النبلاء».

فقيل له[١]: وما هي؟ قال[٢] هي:

إنـي رضـيتُ أبـا حفـص وشـيعتَه ❊ كمـا رضـيتُ عتيقًـا صـاحبَ الغَـارِ

وقـد رضـيتُ عليًّـا قُـدوةَ عَلَمًـا ❊ ومـا رضيتُ بِقتلِ الشيخِ فـي الـدَّارِ

كـلُّ الصـحابةِ عنـدِي قـدوةٌ عُلُمًـا ❊ فهـلْ عَلـيَّ بِهـذا القـولِ مِـن عـارِ

إن كنـتَ تعلـمُ أنِّـي لَا أحِـبُّهم ❊ إلَّا لِوجهـكِ فـأعتقِنِي مِـن النَّـارِ

فكما أن محبتهم واتباعهم توصل إلىٰ الجنة، وإن كثرت الذنوب، فكذلك بغضُهم وتركُ اتباعهم والاقتداءِ بهم يكونُ سببًا للخلود في النار، وإن كثرت الطاعة.

وأنشد بعضهم:

لا يسـبُّ الشـيخين إلّا رَدِيّ ❊ قـد بـرئ منـه أحمـد وعلـيّ

ذلـك رجـس مـن البريـة نقـل ❊ إن يَقُـلْ مـن يَكـنْ تَقـلْ رَافِضـي

خـاتم الرُّسـل شـافعي وضـجيعاه ❊ وعثمـان صـهره والوصـي[٣]

«من لم يعتقد بمذهب أهل الحق»

فمن اعتقد غير ما أشرنا إليه من اعتقاد أهل الحق، المنتمين إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري والإمام أبي منصور الماتريدي[٤] فهو مبتدعٌ[٥]، أو كافر بتكفيره

---

(١) كلمة «اه» ليست في نسخة «ب».

(٢) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: فقال، وليس بعده «هي».

(٣) هذه الجملة من قوله: «وأنشد بعضهم... إلىٰ أخر بيت: «وعثمان صهره والوصي» لا توجد في الأصل، وفي أي طبعة من الطبعات الكتاب.

(٤) ليس في الأصل ذكرُ الإمام أبي منصور الماتريدي، والزيادة والتصحيح من نسخة «ب».

(٥) كذا في نسخة «ب»، وكلمة: «مبتدع» ليست في الأصل.

لهم[١] ، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ما كفّر رجلٌ رجلا إلا باء به أحدهما ، إن كان كافرًا إنّه لَكَمَا قال ، وإن كان مسلما لقد كَفَر بِتكفيره إيّاه»[٢].

فمن كان هذا اعتقاده ودينه ، فكيف يستحلُّ[٣] المسلم أن يغتابه ، فضلا أن يكفِّره ويلعنه ، وهل في هذه الاعتقادات ما يجحده جاحد[٤] ، أو يستنكف[٥] عنه عالمٌ أو عابدٌ إلا مُلحدٌ دهرِيّ ، أو مُوهم حَشويّ بِدعيّ ، نعوذ بالله من الخذلان ، وسوء التوفيق والحرمان.

فليت شعري هذا الذي يُنسَب إليهم في أيِّ كتاب وجدوه لهم ، ومتىٰ سمعوه منهم! ومن هذا الذي نقله عنهم! فالله ﷻ حَسِيبُنا وحسِيبهم[٦].

فإن قيل: أنتم تقولون هذا في الظاهر ، وتعتقدون خلافه في الباطن[٧]!

يقال لهم: لا فرق بيننا وبينكم في ذلك[٨] وليس لبعضنا من بعض إلا الظاهرُ[٩] ، وليس مكتوب بين أعيننا صادق ولا كاذب.

---

(١) كذا في نسخة «ب» ، والعبارة تحرفت في طبعة الشيخ محمد حسن إلىٰ (فهو كافر بتكفيره لهم) ، وفي الأصل: (فهو كافر ، ومن نسب إليهم غير ذلك فقد كفرهم ، ويكون كافرا بتكفيره لهم).

(٢) وبهذا اللفظ ذكره الفتني في «تذكرة الموضوعات» وقال: ضعيف. لكن أصل معناه ثابت عند مسلم في «صحيح» ١١١ ، وعند الترمذي وغيره.

(٣) تحرفت في طبعة الشيخ محمد حسن إلىٰ يسجل.

(٤) في الأصل: ما يجحده أحد. والتعديل من نسخة «ب».

(٥) في الأصل: يستمر ، والتصحيح من نسخة «ب» ، وإنما أقول: التصحيح ، وليس التعديل ، لأن كلمة «يستمر لا ينسجم لما بعده ، وكلمة «عنه» التي بعده يشير إلىٰ أن «يستنكف» هو الصواب الصحيح.

(٦) كذا في نسخة «ب» ، وفي الأصل: حسبنا وحسبهم.

(٧) وعبارة نسخة «ب»: وتعتقدون في الباطن غيره.

(٨) كذا في نسخة «ب».

(٩) وفي الأصل: (وليس في ذلك لبعضنا من بعض» والتعديل من نسخة «ب».

فإذا قلتم: أنتم تعتقدون في الباطن بخلاف ما تظهرونه!

قلنا لكم: وأنتم تعتقدون في الباطن أن الله تعالىٰ ثالث ثلاثة، فليس تصديقكم فيما تَدّعونه علينا[١] بأولىٰ من تصديقنا.

وإذا كان النبي ﷺ لم يعلم حالَ المنافقين، وحملهم علىٰ الظاهر، حتىٰ نزل عليه جبريل عليه السلام بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، لو لم يُعلمه[٢] الربُّ تعالى ما[٣] هم عليه من الباطن ما علم.

وكذلك حال عائشة رضي الله عنها لما رموها بالإفك[٤]، مضت إلىٰ بيت أبيها، مرضت من الهمّ والغمّ، وكان النبي ﷺ يجيء إلىٰ البيت، ويقف علىٰ الباب، ويقول كيف تيكم؟ ولا يقول: عائشة، لما ثقل قلبه عليها حتىٰ نزل براءتها من السماء[٥].

فإذا كان النبيُّ ﷺ يحملُ هذه الأمور علىٰ ظاهرها، ولو لم يُعلِّمه الربُّ تعالى باطنَها، لما عَلم، فكيف من نزلت درجتُه عن درجته!

ونحن اليوم، النبي ليس هو عندنا، وجبريل لا ينزل علينا، فليس لبعضنا من بعض إلا الظاهر، والدليل عليه لو أن يهوديا أو نصرانيا جاء وأسلم، حكم بإسلامه ولم يكن لقائل أنْ يقول له: أنت في الباطن بخلاف ما أظهرت من الإسلام.

---

(١) كلمة «علينا» ليست في الأصل، والزيادة من نسخة «ب».

(٢) كذا في نسخة «ب» بالهاء، وفي الأصل: «يعلم».

(٣) كذا في نسخة «ب» وفي الأصل: بما.

(٤) كذا في النسختين، وقد زاد الزبيدي في متن الكتاب كلمة «حادثة» ولم يذكر السبب.

(٥) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ٤١٤١. ومسلم في صحيحه ٢٧٧٠.

فإذا كان اليهودي والنصراني الذي قد تحقق منه الكفر، إذا أظهر الإسلام يحمل منه على الظاهر ويقبل منه، فمن لم يتحقق منه إلا الإيمان في عمره كلّه أولى وأحرى أنْ لا يُكفَّر بالظنّ.

فإن قيل: كل دينٍ مكتوب دينٌ مشئوم، ولو أن ما تعتقدونه حق لأظهر تموه.

يقال لهم: هذا يتعلق به من لا عقل له ولا علم؛ فإن النبي ﷺ لما كان في دار الخيزران ومعه ذلك النفر القليل، لا يقدرون أن يظهروا، ولا يظهرون[1] ما هم عليه من الإسلام، لا يدلُّ ذلك على أنهم لم يكونوا على الحقِّ[2]، بل يدلُّ على ضعفِهم وقلّتهم، وقوّةِ أهلِ الباطل وكثرتِهم.

وقد روي في الخبر عن النبي ﷺ أنه قال: «بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا[3] كما بدأ»[4].

وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «لا تقوم الساعة إلا على أشرار أمتي»[5].

فإظهارهم لما هم عليه من التشبيه، ولعن المسلمين وتكفيرهم، لا يدلُّ أنهم على الحق، كما أنَّ كثرة الروافض وإظهارَهم لما هُم عليه، من سبِّ أصحاب رسول الله ﷺ في بلاد الشام وغيرها، وسكوتَ أهل السنة عنهم، لا يدلُّ أنّهم على الحقِّ، وأنَّ أهل السنة على الباطل، بل يدلّ ذلك على اقتراب الساعة، وتصديق النبي ﷺ، فيما أخبر به من قوله ﷺ: «بدأ الإسلام غريبا

---

(١) كذا في نسخة «ب».

(٢) كذا في نسخة «ب»، والعبارة في الأصل كالتالي: «لا يدل ذلك أنهم على الباطل، بل هم على الحق، بل يدل على ضعفهم».

(٣) كلمة «غريبا» ليست في الأصل، والزيادة من نسخة «ب».

(٤) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه رقم ١٤٥.

(٥) والذي ثبت في صحيح مسلم هو حديث ابن مسعود رضي الله عنه بلفظ: لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس.

وسيعود كما بدأ»[١].

وقوله: «لا تقوم الساعة إلا على أشرار أمتي»[١].

ومن شرِّهم لعنُهم لأهل الحقّ وغيبتُهم لهم، وتقبيحُ اسمهم عندَ العامة، وتلقيبُهم لهم بالأشعريّة، وقد روي في الخبر عن النبي ﷺ أنّ رجلا لعن الريح، فقال له النبي ﷺ: «لا تلعنها فإنها مأمورة»[٢]، وإنّ مَن لعن شيئًا ليس له بِأهل رجعت اللعنةُ عليه.

وروي في الخبر: «أن رجلا يعطى كتابه يوم القيامة، فلا يرى فيه حسنة، فيقول: يا ربّ أين صلاتي، وصيامي؟ فيقال: ذهب عملُك كلُّه باغتيابك للناس»[٣].

قال الله ﷻ: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١١].

وأما تلقيبهم لهم بالأشعرية: فإن هذه التسمية لا توجب تكفيرهم، ولا

---

(١) سبق تخريجه ص١٤٧.

(٢) أخرجه البزار في مسنده ٣٩٠٨، بلفظ: لا تلعنها فإنها مأمورة وإنه من لعن شيئا ليس له بأهل رجعت اللعنة على صاحبها.
وقال: وهذا الحديث قد رواه سعيد بن أبي عروبة وهشام بن أبي عبد الله جميعا عن قتادة، عن أبي العالية ولم يقولا: عن ابن عباس.

(٣) أخرجه أبو بكر محمد بن جعفر الخرائطي في كتابه «مساوئ الأخلاق» ١٩١ بإسناده وقال: حدثنا أبو النضر الفقيه، ثنا الحسن بن عثمان، ثنا ابن السماك، حدثني الحسن بن دينار، عن خصيب بن جحدر، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن العبد ليعطى كتابه يوم القيامة منشورا، فيريه فيه حسنات لم يعملها فيقول: رب، لم أعمل هذه الحسنات فيقول: إنها كتبت باغتياب الناس إياك. وإن العبد ليعطى كتابه يوم القيامة منشورا، فيقول: رب، أعمل حسنة يوم كذا وكذا؟ فيقال له: محيت عنك باغتيابك الناس». وأورده ابن الجوزي في كتابه «بحر الدموع» ص١٣٣ بلفظ آخر ونسبه إلى سعيد بن جبير، ثم رأيت الفقيه ابن حجر المكي ذكره في كتابه «الزواجر» ونسبه إلى كتاب الأصبهاني، ظننت أنه أراد به «حلية الأولياء» فبحثت فيه ولم أهتد إليه.

لعنهم، فإنه اسمُ قبيلةٍ من قبائل العرب، كقيس وفَزارة وسليم، وقد روي في الخبر عن النبي ﷺ أنه قال: «الأزد والأشعريون هم مني وأنا منهم، طيبة أفواههم لا يغلّون، ولا يجبنون»(١). وروي عنه ﷺ أنه قال: «يقدم عليكم أقوام هم أرق منكم قلوبا»، فقدم الأشعريون فيهم أبو موسى الأشعري، فلما اقتربوا من المدينة جعلوا(٢) يرتجزون، ويقولون:

«غدا نلقى الأحبة محمدًا وحزبه»(٣).

وروي أن النبي ﷺ لما نزل عليه قوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، فقال بقضيبه الممشوق في ظهر أبي موسى الأشعري ﷺ: «هم قومك يا أبا موسى أهل اليمن»(٤).

ومعلوم بأدلة العقول أنه لم يظهر أحدٌ من أولاد أبي موسى الأشعري على جميع المبتدعة من المعتزلة والرافضة والمشبِّهة، وأبطل شُبَهَهم(٥) وما هم عليه

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده «١٧٢٩٨» بإسناده عن عامر بن أبي عامر الأشعري عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: نعم الحي الأسد، والأشعريون لا يفرون في القتال، ولا يغلون، هم مني، وأنا منهم.

قال عامر: فحدثت به معاوية، فقال: ليس هكذا قال رسول الله ﷺ، ولكنه قال: هم مني وإلي فقال: ليس هكذا حدثني أبي، عن النبي ﷺ، ولكنه قال: هم مني وأنا منهم قال: فأنت إذا أعلم بحديث أبيك. قال عبد الله: هذا من أجود الحديث ما رواه إلا جرير.

(٢) كذا في نسخة «ب».

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده «١٢٠٤٩»، والنسائي في سننه، البزار في مسنده ٦٦١٠.

(٤) وهذا الخبر رواه ابن سعد في طبقاته ٧٩/١/٤، من طريق عبد الله بن إدريس، وعفان بن مسلم، عن شعبة، عن سماك، عن عياض. وابن جرير الطبري في تفسيره، والحاكم في مستدركه ٢: ٣١٣، من طريق وهب بن جرير، وسعيد بن عامر، عن شعبة، عن سماك، عن عياض، وقال: **«هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، والذهبي في تلخيصه.**

(٥) كذا في نسخة «ب»، وعبارة الأصل كالتالي: ومعلوم بأدلة العقول أنه لم يظهر أحد من أولاد=

غيرُ الإمام أبي الحسن الأشعري ، فأنبأ النبيُّ ﷺ به في الغيب ، كما أنبأ عن الإمام الشافعي رضي الله عنه بقوله: «لا تسبوا قريشا فإنّ الله عز وجل يُظهر فيهم رجلا يملأ الأرض علما»[١] ، وروي: «فإن عالمها يملأ الأرض علما»[٢].

واتفق العلماءُ كلهم على أنه الإمام الشافعي رضي الله عنه ، لأنه لم يكن في الأئمة قرشي غير الشافعي رضي الله عنه ، فأنبأ في الغيب كما أنبأ عن الإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه ، فمن كان في الفروع على مذهب الشافعي ، وفي الأصول على اعتقاد الأشعري ، فهو معلّم الطريق[٣] وهو على الحق المبين[٤] ، كما أنشد بعض الأصحاب[٥]:

= أبي موسى الأشعري رد على جميع المبتدعة».

(١) أخرجه الإمام أبو دود الطيالسي في مسنده برقم ٣٠٧ ، وفي إسناده: الجارود.
قال الحافظ السخاوي في كتابه «المقاصد الحسنة» بعد أن ذكر هذا الحديث: والجارود مجهولٌ ، والراوي عنه مختلف فيه ، وله شواهد عن أبي هريرة في تاريخ بغداد للخطيب من حديث وهب بن كيسان عنه رفعه: «**اللَّهم اهد قريشا ، فإن عالمها يملأ طباق الأرض علما ، اللَّهم كما أذقتهم عذابا فأذقهم نوالا ، دعا بها ثلاث مرات**» ، وراويه عن وهب فيه ضعف ، وعن علي وابن عباس ، وكلاهما في المدخل للبيهقي ، وثانيهما عند أحمد والترمذي ، وقال: حسن ، بلفظ: «**اللَّهم اهد قريشا ، فإن علم العلم منهم يسع طباق الأرض**» ، في آخرين. وهو منطبق على إمامنا الشافعي ، ويؤيده قول أحمد رحمه الله ، كما في المدخل أيضا: إذا سئلت عن مسألة لا أعرف فيها خبرا أخذت فيها بقول الشافعي ، لأنه إمام عالم من قريش.
قال: وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «**عالم قريش يملأ الأرض علما**» انتهى ، فما كان الإمام أحمد ليذكر حديثا موضوعا يحتج به أو يستأنس به للأخذ في الأحكام بقول شيخه الشافعي ، وإنما أورده بصيغة التمريض احتياطا للشك في ضعفه ، فإن إسناده لا يخلو من ضعف ، قاله العراقي ردا على الصغاني في زعمه: أنه موضوع ، بل قد جمع شيخنا طرقه في كتاب سماه «**لذة العيش في طرق حديث الأئمة من قريش**». **انتهى**

(٢) سبق الكلام عنه.

(٣) كذا في الأصل ، وفي نسخة «ب»: يعلم الطرفين.

(٤) كذا في الأصل ، وجملة: «وهو على الحق المبين» ليست في نسخة «ب».

(٥) ذكر الحافظ ابن عساكر في تاريخه ٣٧/٢٩٥ ، أنه من إنشاد القاضي الإمام أبي الحسين هبة الله=

إذا كنتَ في عِلمِ الأُصولِ مُوافِقاً ❊ بِعَقلِكَ قولَ الأَشعرِيِّ المسدَّدِ
وعامَلتَ مَولاكَ الكَريمَ مُخالِصًا ❊ بِقولِ الإمامِ الشافِعِيِّ المؤيَّدِ
وأتقنتَ حرفَ ابنِ العَلاءِ مُجَوِّدًا ❊ ولم تَعْدُ في الإعراب رَأيَ الْمُبرِّدِ
فأنتَ علىٰ الحَقِّ الْمُبينِ مُوافِقٌ ❊ شَريعَةَ خيرِ المرسلِينَ مُحَمَّدِ

فأمَّا قولُ الجَهَلة: نحنُ شافعيّة الفروع، حنبليّةُ الأصول[1]، فلم يعتد به، لأن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، لم يصنِّف كتابًا في الأصول، ولم ينقل عنه في ذلك شيءٌ أكثر من صبره علىٰ الضرب والحبس حين دعاه المعتزلةُ إلىٰ الموافقة بِخلق القرآن، فلم يوافق، ودعي إلىٰ المناظر ولم يناظر[2]، والاقتداءُ بمن صنَّف في ذلك، وتكلَّم فيه وقمعَ[3] المبتدعة بالأدلة القاطعة والحجج الباهرة، أولىٰ وأحرىٰ، وإذا كان النبيُّ ﷺ مع جلالة قدره، وعلوِّ[4] منزلته، وإظهاره المعجزات والدلائل والآيات، لم يخل مِن عدوٍّ منافق، وحاسد فاسق، ينسبُ إليه ما ليس هو عليه، وأصحابه المقطوع لهم بالجنة، فكذلك فيمن نزلت درجتُهم أولىٰ وأحرىٰ أنْ لا يسلم من ذلك.

فينبغي للعاقل المكلف إذا سمع عن هذه الطائفة ـ أعني الأشعرية ـ ما ينفِّر قلبه عنهم، أنْ لا يبادر بالتصديق لذلك، فليس تصديق من يصدِّقه أولىٰ من

= بن عبد الله السبي، مدرّس وملقّن ولي العهد في العالمين أبي القاسم عبد الله بن محمد بن الإمام أمير المؤمنين القائم بأمر الله عبد الله بن جعفر.

(١) كذا في الأصل، وفي نسخة «ب»: شافعيّة الفرع، حنبليّةُ الأصل.
(٢) كذا في الأصل، وكلمة «ولم يناظر» سقطت من طبعة الشيخ محمد حسن إسماعيل. والذي يعرف عن الإمام أحمد أنه ناظر مع حاشية المؤمون في مسألة خلق القرآن.
(٣) كذا في نسخة «ب»، وكلمة «قمع» سقطت من طبعة الشيخ محمد حسن.
(٤) كذا في النسختين، وكلمة «علو» تحرفت في طبعة الشيخ محمد حسن إلىٰ: علم.

تصديقهم في إنكارهم فيما يُنسب إليهم من خَلق القرآن وغيره ، ولأنّ المسلم لا يجوز له أن يكفِّر المسلم بالتقليد من غير نصٍّ في حاله ، ولا تثبُّتٍ في أمره ، قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتثبتوا ـ بقراءة من قرأ ـ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ﴾ [الحجرات: ٦].

فمن كان مقصودُه معرفة ما أهل الحق عليه ، والرجوع عن تكفيرهم ولعنهم ، فبدون ما أشرتُ إليه لا يصلُ إلىٰ مقصوده[١].

والحمد لله وحده وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلىٰ يوم الدين ، والله الموفق وعليه التكلان وبه المستعان[٢].



---

(١) والعبارة في الأصل كالتالي: «فيدين ما أشرت إليه يصل إلىٰ مقصوده» ، والتصحيح من نسخة «ب».
أما خاتمة نسخة «ب» وهي كالتالي «لا يصلُ إلىٰ مقصوده»:

مَنْ كَانَ فِي الْحَشْرِ لَهُ عُدَّةٌ ❖ تَنْفَعُهُ فِي عَرْصَةِ الْمَحْشَرِ
فَعُدَّتِي حُبُّ نَبِيِّ الْهُدَىٰ ❖ ثُمَّ اعْتِقَادِي مَذْهَبَ الأَشْعَرِي

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصل الله علىٰ سيد الأرض والسماوات ، وعلىٰ آله وصحبه الهداة وسلم تسليما . وكان الفراغ من كتابة هذا المؤلف العجيب حادي أو ثاني عشر من جمادىٰ الثانية سنة الثالثة والتسعين بعد المئتين والألف من الهجرة الشريفة علىٰ مهاجرها أفض الصلاة وأزكىٰ السلام . انتهىٰ

ثم قال ناسخه في الحاشية: بلغ مقابلة وتصحيحا علىٰ أصله وذلك بالأحساء المحروسة في ١٢ جمادىٰ الثانية سنة ١٢٩٣.

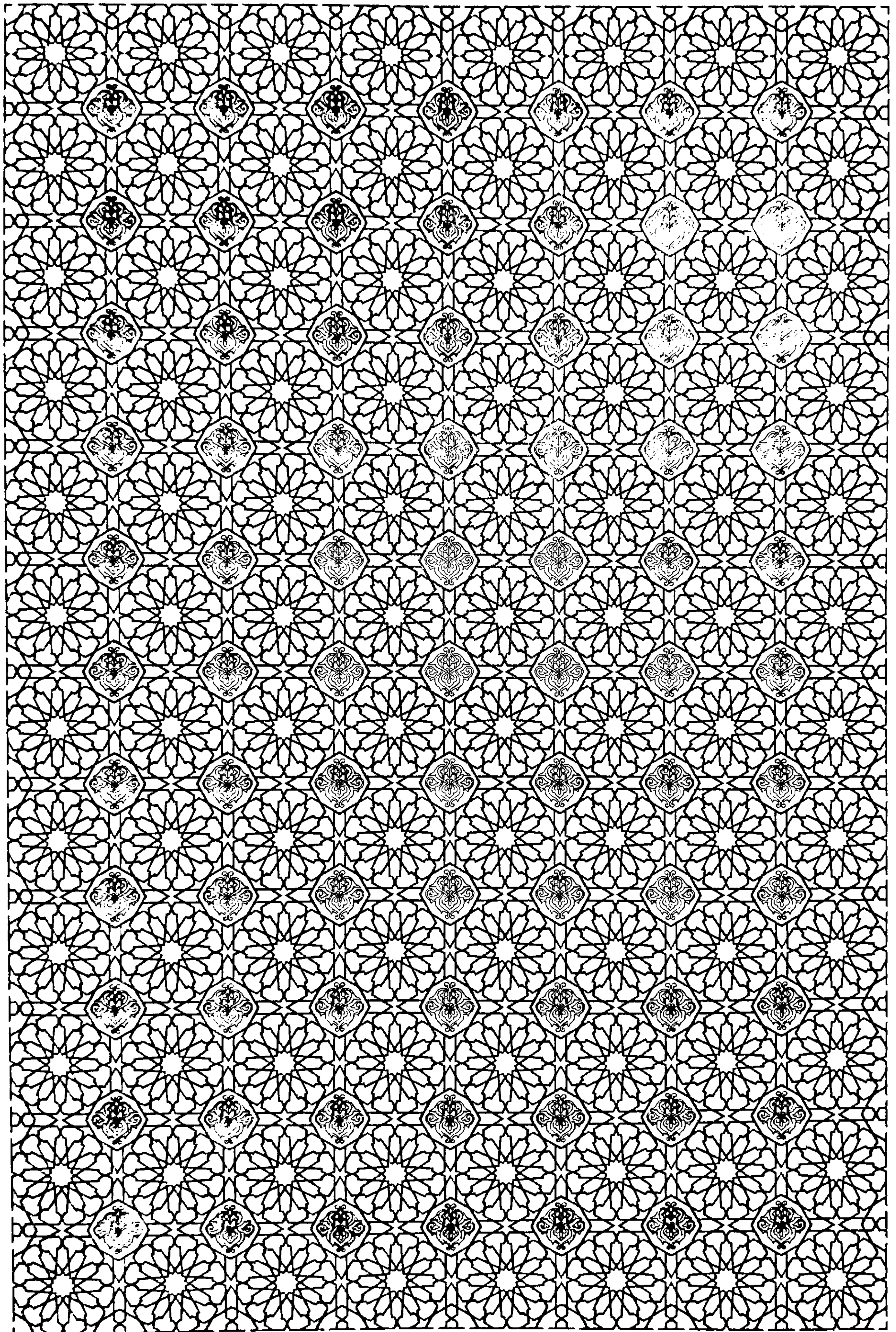
وهذه الأبيات من إنشاد أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري ، كما أسندها إليه الحافظ ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري» ، رحمهم الله تعالىٰ ورضي عنا وعنهم جميعا .

(٢) وهنا انتهىٰ النصُّ من نسخة الأصل .

عَقِيدَةُ السَّلَفِ

المنسوب

إلى الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي رحمه الله



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله علىٰ سيد المرسلين، وعلىٰ آله وصحبه والمؤمنين أجمعين.

وبعد:

فهذه أيضا رسالة صغيرة بعنوان «عقيدة السلف»، تنسب إلىٰ الإمام أبي إسحاق الشيرازي ﷺ، كما جاءت في نسخة المكتبة الوطنية بباريس ضمن مجموع تحت رقم: ١٣٩٦، تبدأ من اللوحة ٢٣ب، وتنتهي باللوحة ٢٧ب.

ولا أستطيع أن أجزم القول فيها نفيًا أم إثباتًا، ولكن النفس تميل إلىٰ أنها ليست من تصنيف الإمام الشيرازي، والله أعلم بالصواب.

إنّما ألحقتُها هنا لمن أراد أن ينظر فيها بعين الدراسة والتتبع، ويقوم بالبحث عن نُسَخها وتحقيقها، لعل الله يفتح عليه ما لم يفتح علىٰ غيره. وصلىٰ الله علىٰ خير خلقه محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم.



﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾

قال الشيخ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ﷺ ونفع به:

اعلم أن جميع المخلوقات والحوادث تنقسم ثلاثة أقسام لا رابع لها: جسم وجوهر وعرض.

فَصْلٌ

فالجسم: هو المؤلف المركب المجتمع، وأقله جوهران مجتمعان مؤتلفان.

فَصْلٌ

والجوهر: هو الجزء الذي لا يتجزأ، وهو القابل للأعراض بمعنىٰ أنه يصحّ وجود العرض فيه، فإذا أردت أن تحققه حتىٰ ينكشف معناه تقول: علىٰ التقدير تنقسم الخردلة ثم ينقسم نصفها ثم ينقسم نصف النصف ثم نصف كل نصف حتىٰ يبقىٰ منه جزء لا ينقسم ولا يجوز عليه القسمة، فذلك هو الجوهر. وكذلك الكلام في سائر الأجسام من الخشب والحجر والسماء والأرض والإنسان وغيره. فإذا علمت أن الجوهر هو الجزء الذي لا يتجزّأ وتحقيقه بهذه الأمثال فاعلم أن اثنين من هذه الأجزاء إذا تألّفا واجتمعا كانا جسما، وكذلك الثلاثة والأربعة إذا تألفت، وكذلك الكلام في مَا زاد علىٰ ذلك القدر، فهو أجسام.

فَصْلٌ

والعرض: هو صفة الجوهر، وكل صفة من صفات الجوهر والأجسام هو عَرَض كالسّواد والبياض وسائر الألوان والحركة والسكون وعلوّ الأجسام وقدرها

والجهل والعجز وبقاء الجوهر وحياة الجسم وموته، وسائر صفاته أعراض نحو السمع والبصر والإرادة والكراهة والعمىٰ والسهو والغفلة والرضىٰ والمحبة والشهوة وغير ذلك.

فَصْلٌ

ومعنىٰ وصفنا لكل واحد من هذه الصفات أنه عرض هو أنه لا يبقىٰ وقتين وإنما يوجد وقتا واحدا وهو أوّل حدوثه، ثمّ يعدم في الوقت الثاني. واعلم أنّ المتكلمين قد اصطلحوا علىٰ هذه التسميات أعني أنهم تواضعوا علىٰ أن الحوادث لا تخرج عنها فقالوا: المحدثات لا تخرج عن أن تكون جسما مؤلّفا أو جوهرا منفردا أو عرضا موجودا بالجواهر والأجسام.

فَصْلٌ

فإن قيل: ما حقيقة الجسم وما حدّه فيقال: المؤلَّف وكلّ مؤلَّف جسم وكلّ جسم مؤلّف.

فإن قيل: ما حدّ الجوهر؟ فقيل: الجزء الذي لا يتجزّأ الحامل للأعراض، وكلّ جزء لا يتجزّأ جوهر، وكلّ جوهر فهو جزء لا يتجزّأ حامل للأعراض.

فإن قيل: ما حدّا العرض؟ فقل: ما لا يصحّ وجوده في وقتين متتابعين، وكلّ ما لا يصحّ وجوده في وقتين متتابعين فهو عرض.

فَصْلٌ

واعلم أنّ العلم ما به يعلم العالِمُ المعلوم، والعالِم من له علم والمعلوم ما علمه العالِم بعلمه.

والحركة هي الزوال من مكان إلىٰ مكان، والقدرة ما يقدر بها القادر علىٰ المقدور.

فَصْــلٌ

والصفة: ما أوجبت الحكم للموصوف نحو العلم الموجب لكون العالِم عالِما، والكلام الموجب لكون المتكلم متكلّما، والقدرة والحركة الموجِبَيْن لكون المتحرّك القادر متحرّكا قادرا، وغير ذلك من الصفات.

فَصْــلٌ

والوصف قول القائل: زيد عالم ومتحرك، وشبهه من الأقوال.

وكل وصف قول وليس الوصف الصفة كما قال المخالف، لأن الصفة التي هي العلم والقدرة لا توجد إلا بذات العالم القادر في نفسه فتوجب له الحكم بأنه عالم قادر، والوصف يكون موجودا بغير الموصوف وهو قول الواصف وإخباره عن الموصوف.

فَصْــلٌ

والاسم: هو المسمىٰ عند أهل الحق، فاسم الله هو الله واسم كل شيء هو هو، خلافا لقول المخالفين: أن الاسم غير المسمّىٰ.

فَصْــلٌ

وحدّ المثلين ما سدّ أحدهما مسدّ صاحبه وجاز عليه جميع ما جاز عليه.

والضدّان ما تنافيا في محلّ واحد في وقت واحد فلم يصحّ وجودهما معا.

فكلّ شيئين تنافيا في المحل على هذا الوجه فهما ضدّان سواء كانا مثلين أو خلافين.

والمِثْلان من الأعراض نحو الحركتين والبياضين لأنهما لا يصحّ وجودهما معا في محل واحد في وقت واحد. فكلّ مِثْلين من الأعراض ضدّان.

وأما المختلفان من الأعراض فمنهما ما يتضادّ كالسّواد والبياض لا يصحّ كون الشيء أبيض أسود ولا قادرا عاجزا ولا عالما جاهلا، وما جرى مجرى ذلك.

ومن المختلفين ما لا يتضادّ كالسّواد والعلم لأنه يصحّ أن يكون الشيء أسود عالما.

وكذلك القدرة والحركة لأنه يصحّ أن يكون الشيء قادرا متحركا، ونحو هذه الصفات التي يصحّ وجودها في محل واحد.

فَصْلٌ

وحدّ الغيرين: هما كل شيئين تجوز مفارقة أحدهما الآخر بوجه من وجوه المفارقات، فكل شيئين تجوز مفارقة أحدهما لصاحبه بوجه فهما غيران، وكلّ غَيرين فهما ما جازت مفارقة أحدهما لصاحبه بوجه. فهما غيران من الوجوه المفارقات.

ووجوه المفارقات ثلاثة:

مفارقة بالزمان.

ومفارقة بالمكان.

ومفارقة بالعدم والوجود.

فأما مفارقته بالزمان: فهو أن يكون أحدهما قد وجد في زمن قبل صاحبه،

نحو وجود زيد في وقت من الأوقات ووجود عمرو بعده بعام أو عشرة أو نحوه.

والمفارقة بالمكان: هو أن يكون شيئان مكان أحدهما غير مكان الآخر كالجوهرين والجسمين لا يصحّ وجودهما في مكان واحد، ولا يصح وجودهما إلا في مكانين، وكذلك الجوهران، ألا ترىٰ أن زيدا لا يصح وجوده في مكان عمرو في وقت واحد ولا بدّ لكل واحد منهما مكان ليكون فيه.

وكذلك السواد والبياض.

والموجودان لا يصح وجودهما في مكان واحد لأنهما مفترقان بالمكان.

والمفارقة بالوجود والعدم أن يعدم أحد الشيئين ويعدم الثاني نحو وجود زيد وعدم عمرو ووجود وجود سواء زيد وعدم حركته[1].

وكل مفترقين فأن يكون أحدهما وجد في مكان قبل وجود الآخر، فهما غيران.

وكل مفترقين فأن يوجد أحدهما ويعدم الآخر، فهما غيران، فأن يوجد أحدهما بمكان غير مكان الآخر، فهما غيران.

وكل مفترقين بأن يكون أحدهما قد وجد في زمان قبل وجود الآخر فهما غيران.

وكل مفترقين بأن يكون أحدهما قد وجد في مكان قبل وجود الآخر فهما غيران.

وكل مفترقين بأن يوجد أحدهما ويعدم الآخر فهما غيران.

وكل مفترقين بأن يوجد أحدهما بمكان غير مكان الآخر فهما غيران.



---

(١) في العبارة خلل.

فَصْلٌ

والخلافان هو ما لم يسدّ أحدهما مسدّ صاحبه ولم ينب منابه ولم يقم مقامه وجاز في وصف أحدهما ما لم يجز في وصف الآخر نحو السواد لا يتحرك به المحل والحركة لا يسود بها المحل، وكذلك البياض لا يسود به المحل ولا يتحرك به. فلمّا لم يقم السواد مقام الحركة ولم يسدّ مسدّها وجب أن يكون خلافها.

وقد تقدم أن حدّ المِثلين ما سدّ أحدهما مسدّ صاحبه وناب منابه وجاز عليه ما جاز عليه نحو السوادين والحركتين. ألا ترىٰ أن أحد السوادين إذا وجد في المحل يسود به المحل إذا وجد به، والحركة إذا أوجدت في المحل أوجبت كونه متحركا؟

وكذلك كل حركة توجب كون المحل متحركا إذا وجدت فيه.

فالحركتان مثلان والسوادان مثلان لأن كل واحد منهما يسدّ مسدّ صاحبه وينوب منابه.

فَصْلٌ

والصفات ضربان: صفة نفس، وصفة معنىٰ.

فصفة المعنىٰ ما يرجع في الإخبار عنها إلىٰ شيء زائد عليها، وذلك نحو قولك في إخبارك عن الشيء بأنه قادر عالم سميع بصير مريد متكلم. فهذه صفات معان لا يرجع في الإخبار عن الموصوف بها إلىٰ إثبات علم وقدرة وسمع وبصر وإرادة وكلام، وما جرىٰ مجرىٰ ذلك من الصفات الراجعة إلىٰ معان زائدة علىٰ نفس الموصوف.

وأما صفة النفس فكل ما لا يرجع به إلىٰ معنىٰ غير معنىٰ النفس كقولك: شيء

موجود، فهذا لا يرجع إلا إلىٰ النفس فقط.

فَصْــلٌ

العلة: هي كل صفة يجب بوجودها وجود الحكم والوصف ويعدم الحكم والوصف بعدمها.

فإذا كانت بهذه المنزلة لم يصحّ وجودها مع عدم الحكم ولا وجود الحكم مع عدمها إذ هي علّة لذلك الحكم الواجب عنها.

وذلك نحو العلم الذي يجب بوجوده كون من وجد به عالما وحكم له بأنه عالم، وإذا عدم لم يصحّ وصف من عُدم منه بأنه عالم.

وكذلك السمع والبصر والقدرة والكلام، وسائر صفات الحيّ. وكل صفة لا توجب للموصوف بها حكما ولا حالا فليست بعلة بوجه من الوجوه.

فَصْــلٌ

والعلم الضروري: هو كل علم ليس للإنسان عليه قدرة.

والعلم المكتسب: هو كل علم من علوم الإنسان له عليه قدرة.

والضروري كعلم الإنسان بأن السماء فوقه والأرض تحته وعلم بنفسه وما يجده فيها من الصحة والسقم والغم والفرح والقدرة والعجز.

والعلوم المدركة بالحواس الخمس وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس.

والعلم المكتسب هو علم يتقدمه الفكر والروية ويقع العلم به عقيب استدلال وبفكر نحو علم الإنسان أن له خالقا وأنه مخالف لما خلق وما أشبه ذلك، لأن كل

واحد مفتقر إلىٰ تقدّم الفكر والروية والنظر والاستدلال. وعلم اكتساب وهو الموصوف بأنه علم نظري.

فَصْــلٌ

والموجود: هو الشيء الكائن والمعدوم ليس بشيء، فمعنىٰ قولنا: موجود وشيء ونائب وكائن، معنىٰ واحد، ومعنىٰ قولنا: معدوم، ومنتف، وليس بشيء، معنىٰ واحد.

والموجودات كلها تنقسم قسمين: قديم، ومحدث.

فالقديم: هو الله تعالىٰ وصفات ذاته.

ومعنىٰ وصفه بأنه قديم هو أنه متقدم في الوجود علىٰ سائر الحوادث بلا غاية لا أوّل لوجوده ولا آخر.

والمحدَث: هو كل موجود بعد عدم، وإن شئت قلت: كل كائن عن أول أو كائن لم يكن.

كل هذه العبارات سواء.

فَصْــلٌ

والمحدثات ثلاثة أقسام: جسم مؤلّف، وجوهر منفرد، وعرض موجود بالجواهر والأجسام.

فَصْــلٌ

والقديم علىٰ ضربين: موصوف، وصفة.

فالموصوف هو الله تعالىٰ، والصفة علم الله تعالىٰ وقدرته وإرادته وكلامه

وسمعه وبصره وعظمته وجلاله وبقاؤه. فهذه صفات الله تعالىٰ لذاته وهي لم تزل موجودة قديمة ولا تزال موجودة.

وأما صفة أفعاله فهي التي وصف بها بعد أن كان غير موصوف بها، فيصحّ وصفه بها تارة ولا يصحّ أخرىٰ، وذلك نحو وصفه تعالىٰ بالخالق والرازق والإماتة والإحياء.

ألا ترىٰ أنّا لا نصفه في أزله وقدمه قبل أن يخلق الخلق بأنه خالق رازق، ولا نصفه بأنه محيي مميت قبل وجود الخلق ونصفه الآن بذلك، وكذلك لا نصفه الآن بأنه بعث الخلق ولا بأنه حشرهم ونشرهم وأحياهم بعد الموت ونصفه بذلك في الآخرة.

فهذا وما جرىٰ مجراه صفات أفعال يصحّ وجود الباري تعالىٰ بوجودها وعدمها.

وليس كذلك صفات الذات لأنه لا يجوز عليها العدم بوجه من الوجوه.

وهذا هو الفرق بين صفات ذاته وصفات أفعاله.

فَصْلٌ

المعلومات تنقسم قسمين: موجود، ومعدوم.

فالموجود هو الشيء الثابت الكائن، والمعدوم المنتفي الذي ليس بشيء، بدليل أن أهل اللغة إذا أرادوا الإثبات قالوا: شيء، وإذا أرادوا النفي قالوا: ليس بشيء.

فَصْلٌ

والمعدوم ينقسم أربعة أقسام:

معلوم معدوم كان موجودا، ثم عدم نحو ما انقضىٰ من القرون الماضية والأمم الخالية.

ومعلوم معدوم لم يكن ولا يجوز وجوده نحو اجتماع الضدّين وكون الجسم في مكانين.

ومعلوم معدوم لم يكن ويصح في العقل أن يكون نحو ما يجوز كونه من مقدورات القديم سبحانه لولا الخبر أنها لا تكون من نحو خلق عالم مثل عالمنا وردّ أهل المعاد إلىٰ الدنيا، وشبه ذلك من مقدوراته التي يصحّ أن يفعلها إلا أنه تعالىٰ أخبر أنه لا يفعلها.

ومعلوم معدوم لم يكن ولابدّ من كونه ووجوده نحو الحشر والنشر والحساب والعقاب والبعث والعذاب.

فَصْلٌ

واعلم أن الله سبحانه قضىٰ المعاصي وقدّرها أن يوجد من فاعلها وتكون المعاصي لهم ويكون فاعلوها ملومين ومعاقبين وإن لم يفعلوها ولم يخلقوها ولم يوجدوها.

فإن قيل: فكيف يعاقب الإنسان علىٰ ما لم يفعله ولم يحدثه؟

فهل هذا عدل من الله تعالىٰ؟ لأنه يتصرف في ملكه.

ولو عذّب الطائع ونعّم العاصي لم يُلم ولم يسأل ولم يتعقّب حكمه.

ألا ترىٰ أنه يخلق شخصا جميلا كامل الحسن ثمّ يسليه بأنواع الخدّام والأواكل، حتىٰ يقطع أعضاءه ويقبّح حسنه ولا يتوجّه عليه تعالىٰ لوم في مَا يفعله

فيه؟ فكذلك ما ذكرناه.

فَصْلٌ

فإن قيل: ما الدليل على أنا لا نخلق أفعالنا وهي واقعة بحسب قصدنا وإرادتنا؟

فقل لأنّا لا نعلم عدد أجزائها ولا نقدر على أن نعيدها دون أن ننقص منها أو نزيد فيها وليست صفة من يخلق ويخترع.

فَصْلٌ

فهل تقولون: نقدر على الطاعة والمعصية؟

أو تقولون: إن الله تعالى جبره على ذلك مرة واحدة؟

فقل: إن الإنسان قادر على الحقيقة مستطيع إلا أن الله تعالى خالق قدرته وموجدها.

والدليل على أن الإنسان مستطيع هو ما يجد في نفسه من الفرق بين كونه قادرا على حركته وكونه عاجزا عنها، وكونه طائعا بالفعل وكونه مكرها عليه.

فَصْلٌ

فإن قيل: هل تقولون: إن قدرة العبد تتقدم مقدوره؟

قيل: لا يجوز تقديمها عليه لأنها صفة من صفات المخلوقين لا تبقى.

فَصْلٌ

فإن قيل: فهل نرى الله تعالى يوم القيامة؟

فقل: نعم. يراه المؤمنون. فإن قيل: فما الدليل على وجود رؤيته؟

قيل: قوله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣].

والأحاديث المتلقاة بالقبول الظاهرة والمنتشرة.

فَصْــلٌ

فإن قيل: هل تقطعون علىٰ أحد من أهل القبلة بالنار؟

فقل: نقطع لأن أحاديث الشفاعات متلقاة بالقبول وفيها أن أقواما يخرجون من النار كالحمم ويغسلون في نهر الحياة (الحديث). فلا يبقىٰ أحد من المؤمنين في النار.

فَصْــلٌ

فإن قيل: فمن مات مصرا علىٰ دينه؟

قيل: لا يغفر له ونقطع عليه بالنار ونكِل أمره إلىٰ الله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]. وهذه الآية لا يجوز أن تنسخ شيئا ولا ينسخها شيء لأنها خبر، والأخبار لا تنسخ ولا ينسخ بها.

فَصْــلٌ

فإن قيل: ما تقولون في الحوض والميزان والصراط وعذاب القبر وسؤال الملكين وأن الناس يحيون في قبورهم؟

قيل: القول في جميع هذا واجب لورود القرآن به وصحيح الأخبار التي رواها الناس في مشارق الأرض ومغاربها، ولا ينكرها إلا الخوارج وأهل البدع، ولا يلتفت إلىٰ إنكارهم.

فَصْلٌ

فإن قيل: فهل تقولون: إن القاتل قطع على المقتول عمره؟

قيل: لا نقول هذا. بل المقتول بلغ إلى أجله الذي كتب له.

فإن قيل: فلو لم يقتله القاتل أتقولون: إنه كان يموت؟

قيل: ما لم يكن لو كان كيف يكون قد انفرد الله تعالى بعلمه.

فَصْلٌ

فإن قيل: فهل تقولون: إن الله تعالى يرزق الحرام؟

قيل: إن أردت أنه يخلقه قوتا وغذاء فنعم. وإن أردت أنه يكون حلالا فلا.

فَصْلٌ

فإن قيل: أتقولون: إن السلطان يقدر أن يغلي الأسعار ويرخصها؟

قيل: لا يقدر على هذا إلا الله تعالى. وجائز أن يحصر السلطان بلدة ويرخصها الله مع إحصارها.

فَصْلٌ

فإن قيل: فهل يجب على الله تعالى أن يفعل بعباده ما هو أصلح لهم؟

قيل: من الموجب الذي يوجب على الله؟

فإن قيل: العقل. قيل: العقل لا يوجب على خالقه، وكل من أوجب عليه موجب فالموجب فوقه، تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا.

فَصْلٌ

فإن قيل: فهل فعل الله بهم ما هو أصلح لهم؟

قيل: منهم من أصلح كالأنبياء والملائكة والأولياء، ومنهم من أراد هلاكه وعطبه كالكفار والفراعنة.

فَصْلٌ

فإن قيل: هل يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

قيل: ذلك واجب على مشاهدة الأحوال.

فمن الناس من يلزمه أن يعاقِب على المنكر وهم الخلفاء وأتباعهم، ومنهم من يلزمه بأن يغيّر باللسان، ومنهم من لا يلزمه، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [الحج: ٤١] والأمر مجمع على وجوبه.

فَصْلٌ

فإن قيل: ما الإيمان؟

قيل: وهو التصديق بالقلب وهو يتضمّن العلم، وبذلك وردت لغة العرب التي نزل قول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، والكفر والتكذيب والجحد بالقلب ويتضمن الجهل، والفسق الخروج من الطاعة إلى المعصية.

فَصْلٌ

فإن قيل: من أفضل الناس بعد النبي ﷺ؟

قيل: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، رضي الله عنهم أجمعين.

فإن قيل: فهل في هذا نص قاطع من القرآن؟

قيل: لا. ولكن فيه آثار تحتمل التأويل، ولهذا لا يكفّر من خالفنا في التفضيل، وذهب فيه إلىٰ غير مذهبنا.

فَصْــلٌ

فإن قيل: النبيّون أفضل أم الملائكة؟

قيل: ذهب أبو الحسن الأشعري إلىٰ أن قال: النبيون أفضل.

والصحيح الوقفُ، وهو مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني رحمه الله.

فَصْــلٌ

فإن قيل: ما معنىٰ استواء الله تعالىٰ علىٰ عرشه؟

قيل: فعل سبحانه في العرش فعلا سمّىٰ به نفسه مستويا كما فعل في البنيان فعلا فكان به بانيا.

والله أعلم وأحكم.

وصلىٰ الله علىٰ رسوله وصحبه وسلم.

تمت العقيدة.

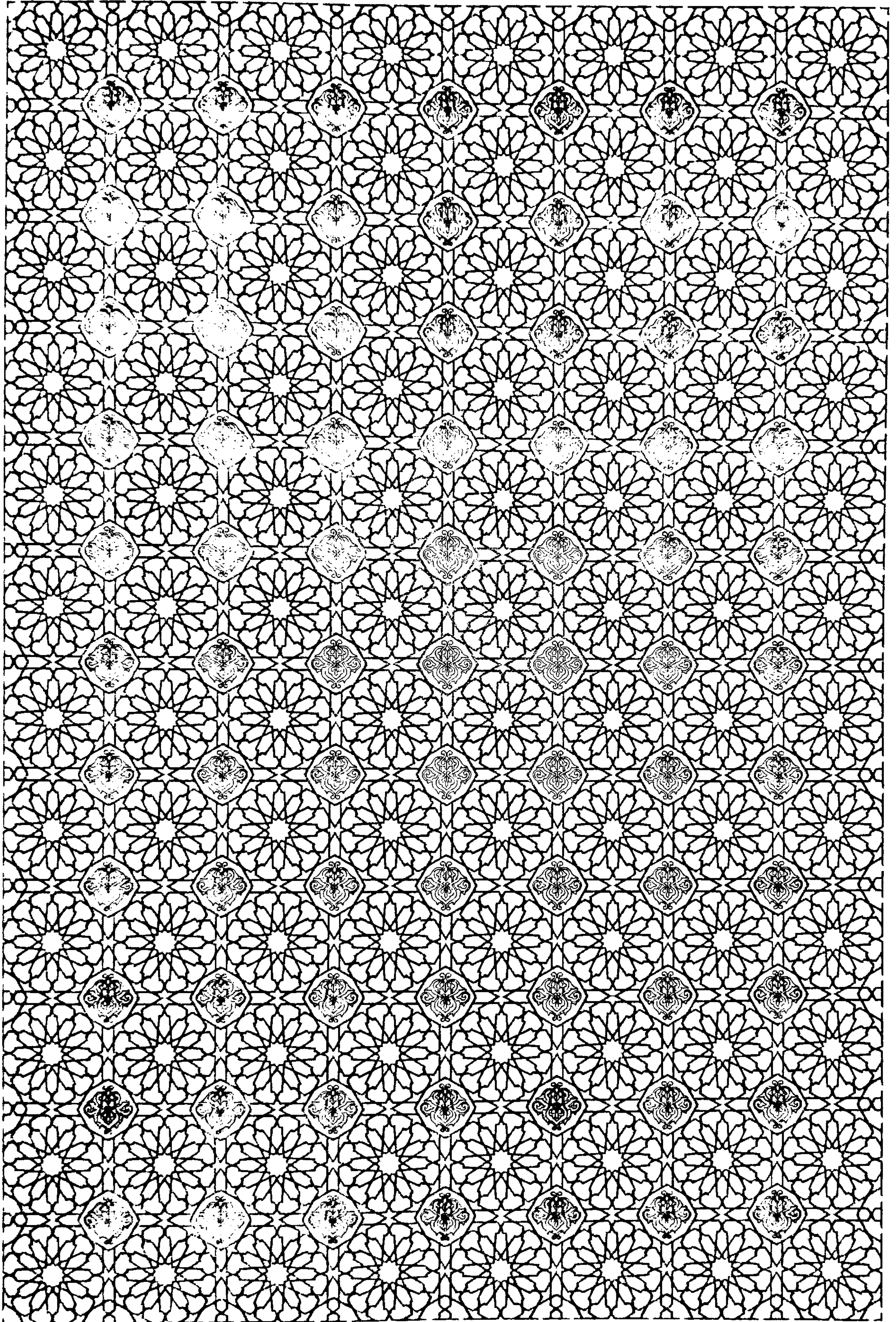
والحمد لله وحده وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



البِشارة بثبوت نِسبة كتابِ الإشارة

تأليف

محمد سيّد بن محمد حبيب الداغستاني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلم علىٰ سيّدنا ونبيِّنا محمد خاتم المرسلين، وعلىٰ آله وأصحابه الهداة المهديين، وعلىٰ من اهتدىٰ بهديهم إلىٰ يوم الدين، وبعد:

لما كان كتابُ «الإشارة إلىٰ مذهب أهل الحق» للإمام الفقيه الأصولي أبي إسحاق الشيرازي لم يذكره أحدٌ في المصادر القديمة أنه من مؤلفاته، ولم يذكره الإمامُ نفسُه في مؤلفاته، ولم يُحِل إليه في مصنّفاته، استدعىٰ هذا الأمرُ الشكَّ في ثبوتِ نِسبة الكتاب إليه.

ثم مما أثار هذا الشكَّ وزاد فيه هو عدمُ ذكرِ تلامذته له، وكذا إغفالُ الإمام تاج الدين السبكي ذكرَه عند ترجمته له في كتابه «طبقات الشافعية الكبرىٰ»، وإغفالُ الإمام الحافظ ابن عساكر ذكره في «تاريخه» و«تبيينه»، مع أن هذه المراجع أرجىٰ مظانِّ وجودِ ذِكره، ومع ذلك لم يذكرُه الإمامان، ولا غيرُهما من مُتقدِمي الأشاعرة.

ومما جعل بعضَ الإخوة يشكُّون في نسبة الكتاب إلىٰ الشيرازي ظنُّهم أن الإمام لم يكن أشعريًّا وإنما كان علىٰ مذهب الإمام أحمد رحمه الله.

ولذا كان لا بدّ أوَّلًا من بذلِ الجهد والطاقة في البحثِ عن مدىٰ صحَّةِ نسبةِ هذا الكتاب إلىٰ الإمام الشيرازي نفيًا أو إثباتًا، مستخدمًا في سبيل ذلك كلَّ الطُّرُق والوسائل التي تُقرِّبُ إلىٰ تحقيق هذا الهدف، ثم الكلام عن عقيدة الإمام الشيرازي، فأخذتُ في تحقيقِ هذا الهدف متوكِّلا علىٰ الله تعالىٰ.

وجعلتُ بحثي هذا في مقدِّمة وفصل وخاتمة.

أما المقدمة: فقد ذكرتُ فيها كلمة لا بدَّ منها قبل البحث.

وأما الفصل: فقد قسمته إلىٰ قسمين:

القسم الأول: ذكرتُ فيه الأدلة والشواهد، والقرائن والأمثلة، التي تدلُ علىٰ أنَّ كتاب «الإشارة إلىٰ مذهب أهل الحق» هو من تأليف الإمام أبي إسحاق الشيرازي، وأتيت فيه بكثير مِن مواقع الشَّبَه بين «الإشارة» وبين سائر كُتب الشيخ مما تثبِتُ وتصحِّح نِسبتَه إليه بِدون أيّ شكٍّ ورَيب.

والقسم الثاني: تكلمتُ فيه عن الأسباب التي تورثُ الشكّ في صحّة نِسبته إليه، وأجبتُ عنها بما تقرُّ به العيونُ، وتسرُّ به القلوبُ، وترتاح إليه النفوسُ.

وبعده ذكرتُ مذهب الإمام الشيرازي في العقيدة، وموقفه من «عقيدة الأشعري»، وأجبتُ عن الأغلوطات التي اعتمد عليها البعضُ لنفي أشعرية الإمام.

وأما الخاتمة: فقد ذكرتُ فيها خلاصة البحث والنتيجة، وبها ختمتُ البحث والكتابة.

وأسأل الله تعالىٰ أن يُلهِمَنِي الحقَّ والصَّوابَ، ويرزقني التمسّك به، بفضله وجوده وكرمه، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

كتبه الراجي عفو ربه ورضا خالقه

محمد سيد بن محمد حبيب الداغستاني

٢٨ ربيع الآخر سنة ١٤٤٥هـ

مصر، القاهرة، مدينة نصر

مُقَـدِّمَـةٌ

كلمة لا بد منها

❁ **أوّلًا:** يجبُ علينا ونحن نتكلّمُ في تراثِنا العلميِّ الزّاخر أن نستحضرَ أهمِّيّةَ إثباتِ أيِّ كتابٍ إلىٰ مؤلِّفه، وخطورةَ الخيانة والتَّزويرِ في سبيل ذلك، وعظمةَ مَسؤوليّةِ التصرُّف في كتاب ما بِتغيير شيءٍ مِن أصله ومَتْنِه، خاصّةً بما يحيلُ معناه عن مراد المصنِّف وقصدِه، وأن نكون علىٰ ذُكْرٍ من هذا الأمر وشأنه.

❁ **ثانيًا:** إثباتُ نسبةِ الكتاب إلىٰ مصنِّفه لا يقلُّ أهميَّة عن تحقيق نصِّ الكتاب ذاته، وتوثيقُها ليس بالأمرِ الهيِّن، خاصّة إذا كانت هناك أسبابٌ تستدعي التوقُّفَ في إثباته، والشكَّ في ثبوته.

فكم من كتاب طُبع علىٰ أنه تصنيفُ فلان، لكن بعد دراسة مادّتِه وأسلوبه، وتعبيراته ومسائله، ظهر أنه ليس من تصنيف ذاك الفلان، وإنما هو لمؤلِّف آخر، وهكذا بالعكس.

وهنا أذكر علىٰ سبيل المثال كتابين شكَّ في صحة ثبوتهما كثيرٌ من العلماء، وقد كانت لذلك أسبابٌ ودواعي، لكن طُبعا عدة مرات منسوبين إلىٰ فلان وفلان، ثم جاء باحثٌ متيقظٌ فتتبَّع مضمون الكتاب ودرس مادَّته، فحقَّق أنه ليس لمن نُسب إليه، أو أثبت أنه له.

❁ **المثال الأول:** هو كتاب «الجُمَل» المنسوب إلىٰ الإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي رحمه الله.

فقد طُبع هذا الكتاب ثلاث مرات منسوبا إلىٰ الخليل بن أحمد، إمامِ النحو،

ثم جاء الشيخ محمد عبد الفتاح العمراوي وقام بدراسة وافية عن كتاب «الجمل»، وكتب فيه رسالة بعنوان «كتاب الجمل المنسوب للخليل بن أحمد: دراسة توثيقية»، واعتمد فيها علىٰ عَرضِ ما ورد في كتاب «الجمل» من نحو الخليل بن أحمد الذي نقلتْه عنه كُتبُ النحو، خاصة «كتابُ سيبويه»، واهتم بدراسة أوْجهِ التناقض في الآراء والمصطلحات، واهتمَّ فيها بإظهار ما اشتمل عليه الكتاب مما لا ينتمي إلىٰ عصر الخليل، وقد أفضىٰ ذلك كلُّه إلىٰ انتفاء نسبةِ الكتاب إلىٰ الخليل بن أحمد للأسباب الآتية:

١ ـ التناقض الواضح بين كثير من الآراء الواردة في الجمل وآراء الخليل بن أحمد التي حملتْها كُتب النحو خاصة كتابُ سيبويه.

٢ ـ التناقض الواضح بين كثير من الآراء الواردة في الجمل وآراء سيبويه التي لا يشير فيها إلىٰ مخالفة أستاذه، فسيبويه في مثل هذه المواضع يصوِّر آراء الخليل.

٣ ـ بعض الآراء التي خالف فيها صاحبُ «الجمل» الخليلَ وسيبويه ذكرها النحاةُ المتأخرون غيرَ منسوبة للخليل بن أحمد، بل كان منها ما ينسب إلىٰ عيسىٰ بن عمر وأبي عمرو بن العلاء وابن يسعون وابن الطراوة، وفي بعض الأحيان كان النحاة يذكرون رأي الخليل دون إشارة إلىٰ هذه الآراء المخالفة.

٤ ـ كتاب «الجمل» لا يفصح عن طريقة الخليل في تحليل الظواهر اللغوية، ففي المواضع التي يلتقيان فيها نجد اختلافا واضحا في تفسير الظواهر وكيفية معالجتها.

٥ ـ كتاب «الجمل» يشتمل علىٰ بعض الاصطلاحات والشواهد والأمثلة التي لا تنتمي إلىٰ مرحلة الخليل ولا المرحلة التالية لها، ومن أمثلة ذلك استعماله المجاز بالمعنىٰ الاصطلاحي، وذكرُه شواهد لأبي الجراح العقيلي الذي كان من

مصادر الكوفيين، وكذلك لابن دريد الذي وُلد بعد عصر الخليل، وغيرها من الشواهد والأدلة التي تدل دلالة قاطعة على أنه ليس من تأليف إمام النحو الخليل بن أحمد الفراهيدي.

* **المثال الثاني**: هو «كتابُ العَيْن» المنسوب أيضا إلى الإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهذا الكتاب كان الشكُّ في نسبته إليه من زمان لسبَبين:

الأول: أن الكتاب لم يظهر إلّا بعدَ وفاة الخليل بِمدَّة طويلة، فلم تكن لتلامذته معرفةٌ به، يقول المرزباني: كان الخليل منقطعًا إلى الليث بن رافع بن نصر بن سيار، صاحب خرسان، فأراد الخليل أن يهدي له هَديّة... فصنّف له «كتاب العين» الذي لم يوضع مثله، وذكر أنَّ الكتاب ظلّ بخرسان مدة طويلة، ثم حُمل إلى بغداد في أيام أبي حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ) فلما رآه أنكر أن يكون للخليل.

والثاني: أن العلماء وجّهوا إلى الكتاب بعض المآخذ مثل الخلط في الأبنية، والأخطاء في المادة اللغوية، ووجود آراء ومصطلحات كوفية، واشتماله على شواهد شعرية للمحدثين.

لكن بعد دراسة مادته وأسلوبه، ومسائله وأفكاره، وكثيرٍ من مواقعه ظهر بما يطمئن إليه القلبُ أنَّ الكتاب من وضع الخليل في فكرته وخطّته وكثيرٍ من مادّته، يؤكِّد ذلك بعضُ الروايات التي تثبت نسبته للخليل، مثل رواية الليث بن رافع نفسه، الذي شهد تأليف هذا الكتاب، وقد شهد له العلماء بالصدق والصلاح، يقول: كنت أصير (أرجع) إلى الخليل بن أحمد، فقال لي يوما: لو أن إنسانا قصد وألَّف حروفَ أ، ب، ت، ث، على ما أمثله لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب، وتهيأ له أصل لا يخرج منه شيء البتة...

فقلت له: وكيف يكون ذلك؟ قال: يؤلّفه علىٰ الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، فإنه لا يعرف في كلام العرب أكثر منه، قال الليث: فجعلت أستفهمه ويصف لي، ولا أقف علىٰ ما يصف، فاختلفتُ إليه في هذا المعنىٰ أيامًا ثم اعتل، وحججتُ، فما زلت مشفقا عليه، وخشيت أن يموت في علته؛ فيبطل ما كان يشرحه لي، فرجعت من الحج، وصرت إليه، فإذا هو قد ألّف الحروف كلّها علىٰ ماهي في الكتاب، وكان يملي عليّ ما يحفظ، وما شك فيه يقول لي: سل عنه، فإذا صح فأثبته إلىٰ أن عملت الكتاب.

فرواية الليث تثبتُ أن الخليل وضع خطة الكتاب وأبوابه وأكثر مادته، وكان يملي علىٰ الليث، ويطلب منه أن يتثبت من بعض المواد التي يشكّ فيها، ويبدو أن الليث كان يستعين في تثبته بغيره من حفظة اللغة.

ومن الواضح أن اعتماد الخليل علىٰ إملائه الليث قد نجم عنه بعض الأخطاء والاضطراب من الكاتب، فالليث في نصّه السابق يعترف بأنه كان لا يقف علىٰ ما يقوله الخليل، فكان يختلف إليه رغبة في الفهم. ولم يخل الكتاب من زيادات النساخ وتحريفاتهم، وكل هذا يفسّر بعض المآخذ التي أخذها العلماء علىٰ الكتاب وصاروا يشكون في نسبته إليه.

وهناك رواية أخرىٰ، لعلّها تكمل رواية الليث، وتُروىٰ عن ابن المعتزّ (ت٢٩٦هـ) أن «كتاب العين» للخليل، لكنه ليس الكتاب الذي بين أيدينا الآن، فقد كان الليث ملازما للخليل، فخصّه بالكتاب، لكن زوج الليثِ أحرقتْه لخلافٍ نشب بينهما، ولم يكن لديه إلا النسخة التي أُحرقت، فاعتمد علىٰ حفظه، وعلىٰ سؤال العلماء في عصره ملتزما منهج الخليل.

وعلىٰ الرغم من اشتمال «كتاب العين» علىٰ بعض الهنات، إلا أنه يصوِّر

فكر الخليل وإبداعه ، عُرف ذلك بدراسة مادته وأسلوبه ومسائله .

ثم كم من كتاب نُسب إلىٰ غير مؤلِّفه بِسبب النسّاخ الذين كانوا يضعون علىٰ الكتب أسماءً لترويج بضاعتهم ، أو جُهل اسمُه لفقد جزءٍ من أول الكتاب الذي عليه عنوانُه واسمُ مؤلفه ، لكن بدراسة موضوع الكتاب وطريقته ظهر الصوابُ وتبيَّن الخطأُ .

وكتابُ «الإشارة إلىٰ مذهب أهل الحق» الذي هو موضوع دراستنا في هذه الرسالة هو من الكتب التي طالما كان الناس يشكون في ثبوت نسبته إلىٰ الإمام أبي إسحاق الشيرازي لأسباب وشبهات كانت تستدعي ذلك ، ومع ذلك طُبع الكتاب خمس مرات منسوبا إليه ، ولم تكن عند أحد منهم إلا نسخة واحدة ، وهي نسخة الإسكندرية ما عدا طبعة الشيخ عبد المجيد تركي أما هو فقد اعتمد علىٰ نسخة غير التي عند الآخرين ، لكن الشيخ عبد المجيد لم يطبعه كاملا ، بل أجزاء منه مقطعة ، ولا أدري ما الذي حمله علىٰ ذلك .

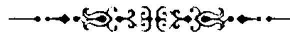
وما قام أحدٌ منهم بإثبات نسبته إلىٰ المؤلف ، وبالجوابِ عن الشبهات التي تورث الشك في ثبوته ، وهذا هو الذي أردنا أن نقوم به في هذه الرسالة بإذن الله مع بسط الكلام عن عقيدة الإمام الشيرازي رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه .



فَصْـلٌ

القسم الأول

الأدلةُ والشواهدُ التي تدلُّ على صحَّةِ نِسبة كتاب «الإشارة» إلى الإمام الشيرازي



أخرج الإمام مسلم في «المسند الجامع» عن عائشة، قالت: دخل عليَّ رسولُ الله ﷺ ذاتَ يوم مسرورًا، فقال: «يَا عَائِشَةُ، أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ مُجَزِّزًا المُدْلِجِيَّ دَخَلَ عَلَيَّ، فَرَأَىٰ أُسَامَةَ وَزَيْدًا، وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا، وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ».

وفي هذا الحديثِ تروي عائِشةُ رضي الله عنها أنَّ النَّبيَّ ﷺ دَخَلَ عليها البَيْتَ ذاتَ يومٍ مَسْرورًا تُضيءُ وَتَستَنيرُ أَساريرُ وَجْهِهِ، وَهي الخُطوطُ الَّتي في الجَبْهةِ، وهذا كنايةٌ عن شِدَّةِ فَرَحِه، فقال لها ﷺ: «أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ مُجَزِّزًا»، وهو رجلٌ كان مشهورًا بالقِيَافَةِ، والقيافة: تَتَبُّعُ الآثارِ ومَعرِفَتُها ومعرفةُ شَبَهِ الرَّجُلِ بأخيه وأبيه، واسمُ الفاعل منها: «القائفُ»، «فَرَأَىٰ أُسَامَةَ وَزَيْدًا»، أي نائمَيْن وقد كانت تظهر أقدامُهما دونَ رُؤوسهما، فقالَ مُجزِّز: «إنَّ هذه الأقدامَ بَعضُها مِن بَعضٍ؟!»، أي: لَمولودةٌ مِن بَعضٍ، أو مَخلوقةٌ مِن بَعضٍ لمواقع الشَّبَهِ التي ظهرت له في أقدامهما.

وَسَبَبُ سُرورِهِ ﷺ هو ما ذكره القاضي عياض في «إكمال المعلم» أنه: كانت الجاهليةُ تقدحُ في نسبِ أسامةَ لكونه أسود شديدَ السواد، وكان زيدٌ أبيض، كذا قاله أبو داود عن أحمد بن صالح، فلما قضىٰ هذا القائفُ بإلحاقِ نَسبِه مع اختلاف

اللَّون ، وكانت الجاهليةُ تعتمدُ قولَ القائفِ فرحَ النبيُّ ﷺ ، لكونه زاجرًا لهم عن الطعن في النَّسَب.

يقول الإمام النواويُّ في «شرحه على صحيح مسلم» عند شرحه لهذا الحديث: واختلف العلماءُ في العمل بِقول «القَائِف» ، فنفاه أبو حنيفة وأصحابُه والثوريُّ وإسحاقُ ، وأثبته الشافعيُّ وجماهيرُ العلماء ، والمشهورُ عن مالك إثباتُه في الإماء ونفيُه في الحرائر ، وفي رواية عنه إثباته فيهما.

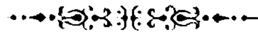
ودليلُ الشافعي حديثُ مجزِّز ، لأنّ النبي ﷺ فرح لكونه وَجَدَ في أُمّتِه من يُميِّز أنسابَها عند اشْتِباهها ، ولو كانت القِيافَةُ باطلةً لم يحصل بذلك سرورٌ.

واتفق القائلون بالقائفِ على أنه يُشترط فيه العدالةُ. انتهى

فاستنادًا على هذا الحديث الصحيح الثابت ، وعملًا بما قاله الإمامُ الشافعيُّ القرشي وجماهيرُ العلماء ، سأتتبعُ آثارَ ومواقعَ الشَّبَهِ مِن كتاب «الإشارة» لأتعرّف بها جيّدًا ، ثم أنظر هَلْ مواقع الشَّبَهِ منها تتّفقُ مع ما في إخْوتِه الأشِقَّاء من كتاب «التبصرة» و«اللمع» و«شرح اللمع» ، وغيرها حتى نعرفَ مِن خلالِ هذا التتبُّع والمقارنة مَدَى صحّةِ نَسَبِ «الإشارة» إلى والدِها الإمام الشيرازي رحمه الله تعالى ، وبالله التوفيق.



الأساليب التي اعتادها الإمامُ الشيرازيُّ في مؤلفاته



«أَوْلىٰ وأَحْرَىٰ»[1]

فمن الأساليب والتعبيرات التي تميَّز الإمامُ الشيرازيُّ بكثرة استعمالها وإيرادها في مؤلفاته وهو يردُّ ويعترضُ ويعقِّبُ علىٰ بعض الأقوال والمذاهب، هي قولُه: «أَوْلىٰ وأَحْرَىٰ»، والأمثلةُ علىٰ ذلك كثيرة، منها:

قوله في كتابه «شرح اللمع» ٢/٨٤٥: (فلأَنْ يجوز إذا عُرف ذلك مِن جهةِ النصِّ أوْلىٰ وأحْرىٰ).

وقوله في «شرح اللمع» ٢/٨٣٠: (فلأَنْ يجوز علىٰ ما ثَبَتَ بِالإجماع، وَهُو مقطوعٌ بِصحَّتِه أَوْلىٰ وأَحْرىٰ).

وقوله في «شرح اللمع» ٢/٥٨٥: (فلأَنْ يجوز أن يخبر في مَا رُوي فيه خبرُ الرسول وهو نصٌّ غيرُ محتمل، أَوْلىٰ وأَحْرىٰ).

وقوله في «شرح اللمع» ١/٢٦١: (فلأَنْ لا يجبَ ما كان مُستفادًا مِن ضِمْنه للتوصُّلِ إليه أَوْلىٰ وأَحْرىٰ).

---

(١) أوّلُ من استعمل هذا التعبير فيما وقفتُ عليه هو الإمام الطبري في تفسيره، استعمله فيه ثلاث مرات، ومن بعده استعمله الإمام أبو بكر الباقلاني في «الانتصار» مرتين، والإمام ابن عبد البر في «التمهيد» مرة واحدة، ثم جاء الإمام أبو إسحاق الشيرازي فأكثر من استعماله في كُتبه، فكأنه أخذه من الباقلاني إذ هو تلميذ تلميذه، ولذا كثيرا ما ينقل عنه وأحيانا يذكر نص كلامه، ثم أكثر من استعماله أبو الوليد الباجي تلميذُ الشيرازي، ثم الجويني، ثم في القرن السابع والثامن كثر استعمالُه جدًا جدا، خاصة في كُتب الشيخين ابن تيمية وابن القيم رحم الله الجميع.

وقوله في «شرح اللمع» ١/٢٢٩: (فلأَنْ لا يقتضي ذلك إذا دخله التخصيصُ أَوْلىٰ وأَحْرىٰ).

ثم إذا رجعنا إلىٰ كتاب «الإشارة» نجدُ الإمامَ الشيرازيَّ يستعمل فيه نفسَ هذا التعبير، ومِن الأمثلة علىٰ ذلك:

قوله فيه كتابه «الإشارة» ص ٤٠٣: (فمن لم يتحقَّق منه إلّا الإيمان في عمرِه كلِّه «أولىٰ وأحرىٰ»).

وقوله فيه ص ٣٧٣: (فمنْ نزلت درجتُه عن درجتِهم «أولىٰ وأحرىٰ» أنْ لا يُتّبع).

وقوله فيه ص ٣٧٤: (ففي حَال عدمِه وهو ليس بِشيءٍ «أولىٰ وأحرىٰ»).

وقوله في ص ٣٨٤: (ففي شقاقٍ يقعُ بين طائفتين مِن المسلمين التحكيمُ «أولىٰ وأحرىٰ»).

ومنها قوله فيه ص ٣٩١: (فالآياتُ والأخبارُ التي ظاهرُها التشبيه ولا يقتضي العملَ بها، بل يقتضي العلمَ «أولىٰ وأحرىٰ»).

وقوله في ص ٤٠٥: (والاقتداءُ بمن صنّف في ذلك، وتكلَّم فيه وقَمَعَ المبتدعةَ بِالأدلة القاطعة والحُجَجِ البَاهرة، أَوْلىٰ وأَحْرىٰ).

وقوله في ص ٤٠٥: (فكذلك فيمَن نزلتْ درجتُهم «أولىٰ وأحرىٰ»).

ثم بعد أن كتبتُ هذه الأسطر وقفتُ علىٰ كتاب «الحدود»[1] للإمام أبي إسحاق

---

(١) وهو صحيح النسبة إلىٰ الشيرازي، نقل عنه الإمام النووي في مجموعه، والزركشي في البحر المحيط، والعراقي والمحلي والسيوطي وغيرهم.

الشيرازي وقد طبع حديثا لأول مرة، فبعد أن راجعتُه كاملا، وجدتُ الإمام يستعمل فيه أيضا هذه العبارة، وهو قوله في صفحة ٧٥، يقول فيها:

(... فإذا لم يصح للمغايرة فبِأَنْ لا يصحّ المخالفة فيها أَوْلَىٰ وَأَحْرَىٰ).

وهذا إن دلَّ علىٰ شيء فإنما يدلُّ علىٰ أنّها من مَواقعِ الشَّبَهِ بين أسلوبِ كتاب «الإشارة» وبين أسلوبِ الكتب الأخرىٰ للإمام الشيرازي.

ولو لم أجد في كتاب «الإشارة» إلا هذه المواقع بِمثل هذا التشابه والتطابق الذي له خصوصيةٌ لكانت كافية لإزالة الشكِّ والرّيب في صحة نسبة الكتاب إلىٰ الشيرازي.

ومن مواقع الشَّبَهِ بين كتاب «الإشارة» وبين سائر كُتب الإمام الشيرازي

روايتُه لحديث ابن عمر رضي الله عنه وهو حديثُ: «لا تقرأُ الحائضُ ولا الجُنُب شيئًا من القرآن» بتقديمِ كلمةِ «الجُنب» علىٰ «الحائض»، كالتالي: «لا يقرأ الجنبُ ولا الحائضُ شيئاً من القرآن»، مع أنَّ لفظَ الحديث في أصل السُّنن، خاصّة رواية ابن عمر الذي يقصده الإمام الشيرازي إنما جاءت بتقديم «الحائض» علىٰ «الجنب» علىٰ خلاف صنيع الإمام الشيرازي.

مثال ذلك:

قولُ الإمام الشيرازي في كتابه الماتع «المهذب» ١/٦٣: روىٰ ابنُ عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لا يقرأ الجنبُ ولا الحائض شيئاً من القرآن».

وقوله فيه ١/٦٧: لقوله ﷺ: «لا يقرأ الجنبُ ولا الحائض شيئاً من القرآن».

وقوله في كتابه «شرح اللمع» ١/٣٧٥: قوله ﷺ: «لا يقرا الجنبُ ولا الحائض

شيئًا من القران».

ثم إذا رجعنا إلىٰ كتاب «الإشارة» نجدُه يروي هذا الحديث، روايةَ ابن عمر تحديدًا بتقديم كلمةِ «الجُنب» علىٰ «الحائض»، كعادته، والذي يفهم منه أن الإمام كان يحفظ هذا الحديث بهذه الصورة والترتيب، علىٰ خلاف أصله عند المحدثين، ولذا سجله عن ظهر قلبه كما حفظ لا كما في أصل السنن، مثال ذلك:

قوله في كتاب «الإشارة» ٣٨٣: روىٰ ابن عمر ﷺ أن النبي ﷺ قال «لا يقرأ الجنبُ ولا الحائضُ شيئا من القرآن».

وهذه من المواقعِ الشّديدةِ الشَّبَهِ التي تشير إلىٰ أن صاحب الكلام واحدٌ، وأن كتاب «الإشارة» من تصنيف الشيرازي.

❁ ومن مواقع الشَّبَهِ أيضًا طريقتُه في بِداية بعض كُتُبه:

مثلا يقول في مقدمته لكتاب «المعونة في الجدل» بعد الحمد والبسملة ما نصه:

(لَمَّا رأيتُ حاجةَ مَن يتفقّه ماسّة إلىٰ معرفة ما يعترض به من الأدلة وما يجاب به عن الاعتراضات، ووجدتُ ما عملت من «الملخص في الجدل» مبسوطا، صنّفت هذه المقدمة لتكون معونة للمبتدئين وتذكرة للمنتهيين مجزية في الجدل كافية لأهل النظر). انتهىٰ

ويقول في مقدمته لكتاب «شرح اللمع» بعد الحمد والبسملة:

(لَمَّا كان الغرضُ مما نذكره...).

وإذا رجعنا إلىٰ كتاب «الإشارة» نجده يبدأ الكتاب بنفس الأسلوب، وهذا نص عبارته فيه بعد الحمد والبسملة:

(لما رأيتُ قومًا ينتحلون العلمَ ويُنسبون إليه ، وهم مِن جَهْلِهم لا يدرون ما هم عليه). انتهىٰ.

وبالمقارنة لا يخفىٰ ما بين الأسلوبين من تشابه.

ومما يشير إلىٰ أنه من تصنيف الشيرازي:

هو وجودُ نسختِه الخطية التي نُسخت سنة ٥٩٦ هـ ضمن مجموعة فيها بعض كُتُب الإمام الفقيه الأصولي أبي سعد عبد الرحمن بن محمد (واسمه مأمون بن علي النيسابوري) ، المعروف بالمتولي ؛ كان تولَّىٰ التدريسَ بالمدرسة النظامية بِمدينة بغداد بعد وفاةِ الشيخ أبي إسحاق الشيرازي ، رحمهما الله تعالىٰ ، ثم عُزل عنها ، ثم أعيد واستمرّ عليها إلىٰ حين وفاته.

❁ ومما يدل علىٰ أن كتاب «الإشارة» من تصنيف الشيرازي:

هو كلامُه في مقدمة كتاب «الإشارة» ، وهو مشعرٌ بالحوادث التي كانت تجري في بغداد وقت ذاك ، يظهر ذلك جليًّا في عبارته ، وكلماتُه فيها تشير إلىٰ صنيع أفراد الحنابلة وجهلة المعتزلة.

فلا بد هنا من ذكر كلامه بالنصّ ، حتىٰ نتدبَّر في معانيه وإشاراته.

يقول الإمام الشيرازي في المقدمة: أما بعد: فإني لما رأيتُ قومًا ينتحلون العلمَ ويُنسبون إليه ، وهم مِن جَهْلِهم لا يدرون ما هم عليه ، يَنسبون إلىٰ أهل الحقّ ما لا يعتقدونه ، ولا في كتابٍ هُمْ يجدونه ، ليُنفِّروا قلوبَ العامّةِ من الميل إليْهم ، ويأمرونهم أبدًا بِتفكيرهم ولَعْنهم ، أحببتُ أن أشير إلىٰ بطلان ما يُنسَبُ إليهم ، بما أذكره من اعتقادهم وأنا مع ذلك مُكرهٌ لا بطل ، ولي دعوىٰ لا عمل ، ولكن شرعتُ

فيما شرعتُ مع اعترافي بالتقصير، وعِلمي بأنّ ناصرَ الحقّ كثير، ليرجع الناظرُ فيما جمعتُه عن قبول قول المضلِّين، ويدينَ الله ﷻ بِقول الموحِّدِين المحقِّقين. انتهىٰ.

مراده بقوله: «رأيتُ قومًا ينتحلون العلمَ ويُنسبون إليه، وهم مِن جَهْلِهم لا يدرون ما هم عليه»،

هم «متعصبة الحنابلة والمعتزلة» لأنهم هم الذين ينتحلون العلم ويُنسبون إليه، ثم هم الذي يتكلمون في الأشاعرة بما لا يعرفون، لأنهم جاهلون بعلم الكلام والنظر، ولذلك لا يعرفون ولا يفهمون ما يقوله الأشاعرة، ولذا ينطبق عليهم قوله «وهم مِن جَهْلِهم لا يدرون ما هم عليه».

ثم هم الذين يتهمون الأشاعرةَ بأنهم يقولون بخلق القرآن، وأنهم ينكرون صفة الاستواء وصفة النزول وغيرها، مع أن هذه الأغلوطات لا وجود لها في كُتب الأشاعرة، وهذا معنىٰ قوله: «ولا في كتابٍ هُمْ يجدونه».

وأما معنىٰ قوله: «ويأمرونهم أبدًا بِتفكيرهم ولَعْنهم»، وهذا ما كان يحرص عليه الكندري المعتزلي حينما أمر بلعن الأشاعرة علىٰ المنابر، وبعض متعصبة الحنابلة كانوا يقولون به.

وهذا ينطبق تماما علىٰ ما كان يحدث في بغداد وقتذاك.

۞ ومن أساليبه أيضا قوله: «مذهب أهل الحقّ»

ومما كان الإمام الشيرازي يُكثر استعماله في كُتبه وهو يذكرُ الخلاف قوله: «مذهب أهل الحقّ» أو «أهل الحق»، بدل أن يقول: «مذهب أهل السنة والجماعة» أو «مذهب السلف»، أو «مذهب الجمهور»، أو «ما عليه الجمهور»، أو ما عليه

السواد الأعظم ونحو ذلك ، وهذا الأسلوب وإن كان عاما بين كثير من العلماء إلا أن الشيرازي كان يستعمله كثيرا ، ولها أمثلة كثيرة منها:

قوله في «شرح اللمع» ١/١٧٢: (هذا حدُّها علىٰ مذهب أهلِ الحقّ).

وقوله فيه ص ١/١٨١: (لم ينقل شيء منها إلىٰ الشرع ، وهو قولُ أهلِ الحقّ).

ومنه قوله في رسالته التي نقلها الحافظ ابن عساكر في «تبيينه»: (وصاروا كلهم علىٰ مذهب أهل الحق).

ومنه قوله في كتابه «الحدود» ص ٢٢٥: (وأما مذهبُ أهل الحقِّ فالحقُّ سبحانه وتعالى...).

وفيه ص ٢٢٤: (وهذا النوع من الحمد لا يصح إلا علىٰ أصولِ أهلِ الحقّ).

فإذا رجعنا إلىٰ كتاب «الإشارة» نجد الشيرازي يستعمل نفس الأسلوب والتعبير ، ومن الأمثلة علىٰ ذلك قوله في «الإشارة» ص٣٧١: (ينسبون إلىٰ أهلِ الحقِّ ما لا يعتقدونه).

وقوله فيه ص ٣٧٦: (وعندَ أهلِ الحقِّ العقلُ لا يوجب).

وقوله فيه ص٣٨٠: (كان غرضي أن أشير إلىٰ مذهب أهل الحق).

وقوله فيه ص ٣٨١: (تكلم معهم مِن أهل الحق).

وقوله فيه ص ٣٨٩: (وإن وافقوا أهل الحق)

وقوله فيه ص ٤٠٢: (ما أشرنا إليه من اعتقاد أهل الحق).

وبهذه المقارنة نرىٰ أنه تعبيرٌ اعتاده الإمام الشيرازي ومشىٰ عليه في كُتبه.

ومن أساليبه قوله: «الردُّ على المخالفِ» و«قولُ المخالفِ» ، «يقولُ المخالفُ» و«احتج المخالفُ».

فقد أكثر الشيرازي هذا التعبير في مؤلفاته كلِّها وهو يردُّ ويعترض على أقوال المذاهب الأخرى ، بدون ذكرِ صاحبِ القول تصريحًا ، وله أمثلة كثيرة جدًا.

منها قوله في كتابه «التبصرة» ص ٣٨٢: (كان قولُ المخالف منهم باقيا).

ومنها قوله في كتابه «التبصرة» ص ١٨٥: (فإن المخالفَ لنا في هذا حمله على الماء).

ومنها قوله في كتابه «التبصرة» ص ٣٥١: (وعند المخالفِ أنه لا يلحق الوعيد).

منها قوله كتابه «اللمع» ص١١٥: (فيقول المخالفُ: عضو من أعضاء).

منها قوله كتابه «اللمع» ص١٢٩: (فلا يجوز أن يكون المخالفُ فيها مصيبا).

ومنها قوله في كتابه «شرح اللمع» ٢/٨٧٥: (فيقول المخالفُ: إن هذا).

ومنها قوله في كتابه «شرح اللمع» ١/١٨١: (واحتج المخالف بأنه غير مأمور)، وغيرها كثير.

فإذا رجعنا إلى كتاب «الإشارة» نجد الإمام الشيرازي يستعمل فيه نفسَ التعبير بدون ذكرِ صاحب القول أو المذهب ، وله أمثلة منها:

قوله في «الإشارة»: (ذكرتُ الردَّ على المخالفِ لاعترافي بالتقصير).

وقوله فيه: (ويدعونا إلى التأويل قولُ المخالفِ: لا أدري).

وقوله فيه: (وإنّ المخالفَ في تلك مخطئٌ له أجرٌ)، وغيرها.

وإذا نظرنا إلىٰ هذه التعبيرات نرىٰ فيها نَفَسًا واحدًا، وأسلوبًا واحدًا قد مشىٰ عليه.

ومن أساليبه قوله: «قال بعضُ أصحابِنا»

فقد أكثر الشيرازيُّ هذا التعبير في مصنفاته وهو يعترضُ علىٰ بعض الأقوال والمذاهب، وهذا التعبير يستعمله كثير من الأئمة، لكن إيراده هنا إنما هو كشاهد آخر يدل علىٰ وجود الشبه بينه وبين أسلوب الإمام في كتبه الأخرىٰ، منها علىٰ سبيل المثال قوله في «التبصرة» ص٢٧: (وهو قولُ بعضِ أصحابنا).

ومنها قوله في «التبصرة» ص٧٥: (وقال بعضُ أصحابنا لا يدخلون فيه إلا بدليل).

وقوله فيه ص ١٦٥: (وقال بعضُ أصحابنا يكون حقيقة).

وقوله فيه ص ١٩٣: (وقال بعضُ أصحابنا إذا قرن بذكر المدح).

ومنها قوله في «اللمع» ص ١٤: (وقال بعضُ أصحابنا: إذا وردت بعد الحظر اقتضت الإباحة).

ومنها قوله في «اللمع» ص ٣٦: (وهو قولُ بعضِ أصحابنا لأنه يجوز أن يكون مخصوصا به).

ومنها قوله فيه ص ٥١: (فقال بعضُ أصحابنا: إنها مجملة).

ومنها قوله في كتابه «شرح اللمع» ٢٦١/١: (وهو قول بعض أصحابنا).

ومنها قوله فيه ٥١٣/١: (وقال بعض أصحابنا: لا يبطل الحكم في فرعه).

ومنها قوله فيه ٥٣٧/١: (وقال بعض أصحابنا: هو للترتيب).

ومنها قوله فيه ٢/٧٥٥: (وقال بعضُ أصحابنا: هو الأمارة على الحكم).

فإذا رجعنا إلى كتاب «الإشارة» نجد الإمام الشيرازي يكثر نفس التعبير بالنص، ومن الأمثلة على ذلك قوله فيه ص ٣٧٨: (ولهذا قال بعضُ أصحابنا: القدرية أرادت).

وقوله فيه ص ٣٧٩: (وقد حكي عن بعض أصحابنا أنه قال).

وقوله فيه ص ٤٠١: (قال بعضُ أصحابنا: إن عليا كان مجتهدا مصيبا فله أجران).

فبعد المقارنة بين تعبيرات الإمام الشيرازي في كُتبه وبين ما في كتاب «الإشارة» نرى أنه أسلوب واحد، ونَفَسٌ واحدٌ اعتاده الإمام الشيرازي.

۞ ومن أساليبه قوله: «لأنَّ ذلك يُؤدِّي»، «وهَذا يُؤدِّي»، «وهُو يُؤدِّي»

وهذا التعبيرُ أيضًا يستعمله الإمامُ الشيرازيُّ كثيرًا في كُتبه وهو يردُّ ويعقِّب على قول الآخر، بدلَ أن يقول: «لأنَّ ذلك يُفضِي»، أو «وهذا يدُلُّ»، أو «وينتج منه»، وله أمثلة كثيرة جدًا، منها قوله في كتابه «التبصرة» ص ٥٠٢: (لأنَّ ذلك يُؤدِّي إلى إجماعِ الأمّة).

وقوله في «التبصرة» ص ٥٠٧: (لأنَّ ذلك يُؤدِّي إلى أنْ لا يستقرّ).

وقوله في «التبصرة» ص ١٩٤: (وهذا يُؤدِّي إلى إبطال التعلّق).

وقوله في «التبصرة» ص ٢٦٢: (هذا يُؤدِّي إلى البداء على الله تعالى).

وقوله في «التبصرة» ص ٣٥٠: (لأنَّ هذا يُؤدِّي إلى حملِ اللفظ).

وقوله في «التبصرة» ص ٣٦٦: (هذا يُؤدِّي إلى أمرٍ محال).

وقوله في «التبصرة» ص ٣٨١: (هذا يُؤدِّي إلىٰ أن يكون قدْ ذَهب).

وقوله في كتابه «شرح اللمع» ١/٣٨٢: (هذا يُؤدِّي إلىٰ أن يجعل ما لي...).

وقوله في كتابه «شرح اللمع» ١/٤٥٠: (هذا يُؤدِّي إلىٰ الوقف في العُمومات).

وقوله في كتابه «شرح اللمع» ١/٤٩٣: (هذا يُؤدِّي إلىٰ اعتقادِ الجهل) وغيرها كثير.

وإذا رجعنا إلىٰ كتابه «الإشارة» نجده يستعمل نفسَ الأسلوب والتعبير في التعقيب علىٰ قول المعترِض أو المخالِف، وله أمثلة كثير منها:

قوله في كتاب «الإشارة» ص ٣٧٥: (لأنَّ ذلك يُؤدِّي إلىٰ قِدم المخلوق).

وقوله في ٣٧٦: (لأنَّ ذلك يُؤدِّي إلىٰ نقصِه وعجزه).

وقوله في ص ٣٧٩: (وهذا يُؤدِّي إلىٰ إثباتِ خالق غير الله تعالىٰ).

وقوله في ص ٣٨١: (لأن القول بهذا يُؤدِّي إلىٰ القول بما يعتقدونه النصارىٰ).

وقوله في ص ٣٩١: (وذلك يُؤدِّي إلىٰ كفره).

وقوله في ص ٣٩٢: (وهذا يُؤدِّي إلىٰ الجهل بالربّ).

وقوله في ص ٣٩٩: (لأنَّ ذلك يُؤدِّي إلىٰ خيانة الله)، وغيرها.

وبالمقارنة بين هذه التعبيرات نرىٰ فيها أسلوبا واحدا، ونَفَسًا واحدًا قد صارت عادةً للإمام الشيرازي رحمه الله تعالىٰ.

«من مواقع الشَّبَه»:

ومن مواقع الشَّبَه في كتاب «الإشارة» التي تدلُّ علىٰ أنه من تأليف الإمام

الشيرازي ما ذكره الإمامُ الحافظ ابن عساكر في كتابه «تبيين كذب المفتري» عند ترجمته لأبي القاسم القشيري وقال:

ومما وقع إلىٰ الإمام العالم الحافظ الثقة بهاء الدين ناصر السنة محدّث الشام أبي محمد القاسم بعد وفاة والده الإمام العالم الحافظ شيخ الإسلام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي ﷺ من الفوائد التي تليق بهذا الكتاب محضَرٌ بخطٍّ بعضِ أصحاب الإمام العالم أبي نصر عبد الرحيم بن الأستاذ أبي القاسم القشيري.

فيه خطوط الأئمة بتصحيح مقاله وموافقته في اعتقاده علىٰ الوجه الذي هو مذكور في هذا الكتاب فأوقفنا عليه شيخنا أبو محمد القسم وأسمعناه وأمرنا بكتابته فاكتتبناه علىٰ ما هو عليه وأثبتناه في هذه الترجمة اللائقة به.

ثم ذكر الحافظُ ابن عساكر نصَّ الرسالة، وألحق بعدها رسالةَ الإمام أبي إسحاق الشيرازي وقال:

(وهو صورة الخطوط: الأمر علىٰ ما ذكر في هذا المحضَر من حال الشيخ الإمام الأوحد أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري أكثر الله في أئمة الدين مثله من عقد المجالس وذكر الله عزوجل بما يليق به من **توحيده وصفاته ونفيٰ التشبيه عنه وقمَعِ المبتدعة من المجسمة** والقدرية وغيرهم ولم أسمع منه غير مذهب أهل الحق من أهل السنة والجماعة وبه أدين الله عزوجل وأياه أعتقد وهو الذي أدركت أئمة أصحابنا عليه واهتدي به خلق كثير من المجسمة وصاروا كلهم علىٰ مذهب أهل الحق ولم يبق من المبتدعة إلا نفر يسير فحملهم الحسد والغيظ علىٰ سبه وسب الشافعي وأئمة أصحابه ونصار مذهبه وهذا أمر لا يجوز الصبر عليه ويتعين علىٰ المولىٰ أعز الله نصره التنكيل بهذا النفر اليسير الذين تولوا كبر

هذا الأمر وطعنوا في الشافعي وأصحابه لأن الله عزوجل أقدره وهو الذي برأ في هذا البلد بإعزاز هذا المذهب بما بني فيه من المدرسة التي مات كل مبتدع من المجسمة والقدرية غيظا منها وبما يرتفع فيها من الأصوات بالدعاء لأيامه استجاب الله فيه صالح الأدعية ومتىٰ أهمل نصرهم لم يكن له عذر عند الله عزوجل.

وكَتَبَ **إبراهيمُ بن علي الفيروزآبادي**. انتهىٰ رسالة الإمام الشيرازي.

إذا نظرنا إلىٰ رسالة الشيرازي وتأملنا فيها، ثم قارناها بما في «**الإشارة**» نلاحظُ أن مأتاه من مَنْبع واحد، مثالا: نقارن بين قوله في رسالته: «**وقمَع المبتدعة من المجسمة والقدرية وغيرهم**»،

وقوله في «**الإشارة**»: «**وقمعَ المبتدعة بالأدلة القاطعة والحجج الباهرة**»، وقوله في موضع آخر: «**علىٰ جميع المبتدعة من المعتزلة والرافضة والمشبِّهة، وأبطل شُبَهَهم**».

ولا يخفىٰ ما في هذه النصوص من التشابه.

❁ **ومن مواقع الشَّبَه في كتاب «الإشارة» التي تدلُّ علىٰ أنه من تأليف الإمام الشيرازي هي: طريقةُ الفَنْقَلَة التي اعتادها الإمامُ الشيرازي في مؤلفاته.**

والفَنْقَلَةُ: أسلوبٌ يقومُ علىٰ طَرحِ اسْتِشْكَالات بِافتراض سُؤال، ثم الجوابُ عنه، وذلك بِتَوْظِيف عِدَّة صِيَغٍ أشهرُها: (فإنْ قلتَ:... كذا، فالجواب:... كذا، أو: فإن قِيل: كذا... قلتُ:... كذا، أو: فإن قال قائل: كذا... قيل:... كذا)، وهي طريقة السؤال والجواب.

ولشهرة هذا الأسلوب نحَتَ له العلماءُ مصدرًا سمّوه بـ(الفَنْقَلَة)، أي: اختصارًا لِجُمْلة: (فإنْ قلتَ... قلتُ)؛ كالحَمْدلة والبَسْمَلة والحوقلة وغيرها.

فقد أكثر الإمامُ الشيرازيُّ هذا الأسلوب في كُتبه، خاصّة صِيغَةَ: «فإن قِيل»، ولها أمثلة كثيرة جدًا، منها على سبيل المثال:

قوله في «التبصرة» ٥٠٣: (فإن قيل: إنما لا يجوز أن يكونا صحيحين في حق كل واحد، وأما في حق اثنين فلا يمتنع).

قوله فيه ٥٠٤: (فإن قيل: لو كان الدليل ما ذكرتم لوجب إذا نظر الحنفي فيما نظر فيه الشافعي من الدليل أن يقع له ما وقع للشافعي).

قوله فيه ٥١٢: (فإن قيل: إذا كان مذهبه أحد القولين على ما ذكرتم فما الفائدة في ذكر القولين).

قوله فيه ٥٣٣: (فإن قيل: إن كان هذا دليلا على إبطال القول بالحظر والإباحة فيجب أن يكون دليلا على إبطال القول بالوقف).

قوله فيه ٥١٣: (فإن قيل إذا لم يبن له الحق من القولين ولم يكن مذهبه القولين فما الفائدة في ذكر القولين).

قوله في كتابه «شرح اللمع» ٩٥/١: (فإن قيل: هذا توهيم وليس بأمر).

قوله فيه ٢٠٠/١: (فإن قيل: يحتمل أن يكون قد اقترن باللفظ قرينة دلت على إرادة الله الفعل).

قوله فيه ٢٠١/١: (فإن قيل: كما لم يشترطوا القرينة كأنهم لم يعتبروا الرتبة أيضا).

قوله فيه ٢٠٢/١: (فإن قيل: يحتمل أن يكون قد علم بقرينة اقترنت باللفظ من شاهد حال).

قوله فيه ١/٢٠٣: (فإن قيل: إثبات الاشتراك لا يؤدي إلىٰ إثبات أصل، وإنما هو توقف).

قوله فيه ٢/١٠٧٨: (فإن قيل: إذا كان الصحيح عنده أحدهما فلم ذكر الآخر وأي فائدة في ذكره؟).

قوله في ٢/١٠٧٩: (فإن قيل: فإذا لم يظهر الصحيح من الفاسد فأي فائدة في قوله: إن الحادثة تحتمل هذين الوجهين؟).

قوله فيه ٢/١٠٥١: (فإن قيل: المراد به إصابة النص والإجماع والخطأ فيهما).

وغيرها من عشرات الأمثلة.

ثم إذا رجعنا إلىٰ كتاب «الإشارة» نجد فيه مؤلفه قد أكثر من استعمال هذا الأسلوب وبهذه الصيغة تحديدًا، والأمثلة علىٰ ذاك كثيرة، منها:

قول المصنِّف فيه ص٣٧٣: (فإن قيل: لم جوزتم تقليد العامي للعالم في الفروع ولم لا تجيزوها في الأصول؟).

وقوله فيه ص ٣٧٥: (فإن قيل: إنه أبدا الخالق والرازق بالألف واللام جاز).

وقوله فيه ص ٣٧٧: (فإن قيل: لم قلتم إن الله ﷻ مريد للمعاصي خالق لها فبأي شيء يستحق العبد العقوبة؟).

وقوله فيه ص ٣٧٧: (فإن قيل: ليس مريدا لها ولا خالق أيضا فلا كلام معهم، والأولىٰ السكوت عنهم).

وقوله فيه ص ٣٧٧: (فإن قيل: وجدنا أحدنا إذا قال لغلامه: اكسر هذا الإناء فكسره، ثم عاقبه يكون ظالما).

وقوله فيه ص ٣٧٨: (فإن قيل: الأمر والإرادة سواء فما أمر به فقد أراده، وما أراده فقد أمر به).

وقوله فيه ص ٣٧٨: (فإن قيل: ليس بقادر ولا عالم فقد عطلوا وأبطلوا، ونفوا القدرة والعلم وهو أصل مذهبهم).

وقوله فيه ص ٣٧٩: (فإن قيل: قال الله ﷻ: «وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ» قيل لهم: أراد به: لا يرضىٰ لعباده المؤمنين دون الكافرين).

وقوله فيه ص ٣٨٢: (فإن قيل: إذا قلتم إن كلام الله ليس بصوت ولا حرف ولا تدرك أسماعنا إلا ما هذه صفته، فمن ينفي كيف سمع وكيف يسمع؟ يقال لهم: سماعنا لكلامه كعلمنا به).

وقوله فيه ٣٨٤: (فإن قيل: المتكلم إنما يتكلم ليسمع غيره، أو يتكلم ليستأنس، أو يتكلم ليحفظ). وغيرها كثير.

وهذا الأسلوب وإن كان مشتركا بين أكثر العلماء إلا أن كثرة استعماله في كتب الشيرازي تشير إلىٰ أنها مما يشهد لكلامنا.

«من مواقع الشبه»:

ومن مواقع الشَّبَهِ بين مضمون كتاب «الإشارة» ومضمون كُتُب الإمام الشيرازي اهتمامُه البالغ بذكر الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة، وهذا مشهور عنه في كُتبه، حتىٰ ألّف في ذاك كتابه «النكت في المسائل المختلف فيها بين الإمامين

أبي حنيفة والشافعي» ، واعتادَ الإمامُ الشيرازي في جميع كُتبه ذكرَ الخلاف مع أبي حنيفة خاصة.

وهذا أيضا واردٌ في كتاب «الإشارة» ، مثال ذلك ما جاء في صفحة ٣٩٩ ، يقول فيها: (وأنهما لم يختلفا في الفروع كاختلاف الشافعي ﷺ وأبي حنيفة والناس في ذلك على قولين).

۞ **ومن مواقع الشَّبَهِ:**

ملامحُ تدلُّ على أن كتاب «الإشارة إلى مذهب أهل الحق» من تأليف الإمام أبي إسحاق الشيرازي رحمه الله تعالى:

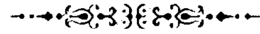
منها قوله: (تقول العرب: نواك الله بحفظه ، أي قصدك الله بحفظه. وقصدُ من لا يعرف محالٌ ، فدلَّ ذلك على وجوب النظر والاستدلال ، ولأن ما لا يتوصل إلى الواجب إلا به يكون واجبًا كالواجب ، ألا ترى أن الصلاة لما كانت واجبة ، ثم لا يتوصل إليها إلا بالطهارة صارت الطهارةُ واجبة كالواجب.

فكذلك أيضا في مسألتنا ، لأنه إذا كانت معرفة الرب ﷻ واجبة ثم بالتقليد لا يتوصل إليها دلّ على وجوب النظر والاستدلال المؤدِّيَين إلى ذلك).

من مارس أسلوب الإمام الشيرازي في شرح مسألة أو تحليلها ، أو تقرير حكمٍ وتفصيله ، أدرك نَفَسَه في هذا الكلام ، خاصة في تمثيله بمسألة فقهية ، فقد أكثر فيه من إيراد الأمثلة الفقهية ، وكلها على مذهب الشافعي.



تسمية الكتاب بـ«الإشارة»



ومما يشير إلىٰ أن كتاب «الإشارة» من مؤلفات الإمام الشيرازي عنوانه، لأنه ملائم لطبيعة الإمام الشيرازي الساكنة، حتىٰ تلميذه النجيبُ الإمام الجليل أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي فكأنما سمىٰ كتابه بهذا الاسم وهو كتابه «الإشارة في معرفة الأصول والوجازة» تقليدا لشيخه الإمام الشيرازي.

كما ألف الإمام الباجي كتابه في مدلولات الألفاظ ومصطلحاته وسماه بـ«الحدود» كما فعل شيخه الشيرازي في كتابه «الحدود في مصطلحات ومدلولات الألفاظ».

وهذا بعض الكُتب التي سُمّيت في عصر[1] الإمام بـ«الإشارة»:

«الإشارة، في القراءات العشر» للشيخ، أبي نصر منصور بن أحمد العراقي. المتوفىٰ سنة ٤٦٥هـ.

و«الإشارة في معرفة الأصول والوجازة»، للإمام أبي الوليد سليمان بن

---

(١) ومن أوائل الكتب التي وقفت عليها بهذا العنوان هي: «الإشارة فِي أخبار الشعراء» لأبي أحمد عبيد الله بن عبد الله بن طَاهِر الخزاعي المتوفىٰ سنة ٣٠٣هـ.

و«الإشارة فِي تلطيف الْعبارة» فِي علم الْقُرْآن، لأبي الفرج محمد بن أحمد المروزي، المقرئ، المتوفىٰ سنة ٣٧١هـ.

و«الإشارة في تحسين العبارة»، لأبي الحسن علي بن عيسىٰ بن داود بن الجراح، الوزير البغدادي المتوفىٰ سنة ٣٣٤هـ.

و«الإشارة في غريب القرآن» لأبي بكر بن محمد بن الحسين بن محمد بن زياد المعروف بالنقاش، المتوفىٰ سنة ٣٥١هـ.

خلف الباجي الأندلسي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ.

و«الإشارة في تحسين العبارة» لأبي الحسن علي ابن فضال بن علي المجاشعي القيرواني المتوفي سنة ٤٧٩هـ.

و«الإشارة في تدبير الإمارة» لمحمد بن الحسن المرادي الحضرمي المتوفى سنة ٤٨٩هـ.

و«الإشارة في تخليص العبارة» للطبيب على يحيى بن عيسى بن جزلة البغدادي الحنبلي المتوفى سنة ٤٩٣هـ.

و«الإشارة في النحو» وهي مقدمة من تأليف الشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن ثابت الخولاني، المعروف بالمهدوي، المتوفى بعد سنة ٤٩٧هـ.

و«الإشارة المعنوية والأسرار الحرفية» للإمام حجة الإسلام محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ.

و«الإشارة في الأصول» لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد البغدادي الحنبلي المتوفي سنة ٥١٣هـ.

ثم ما زال الناس يصنفون الكتب بهذا الاسم، ككتاب «الإشارة» لأبي الْفرج عبد الْوَاحِد بن مُحَمَّد الشيرازي المعْرُوف بالمقدسي، المتوفى بعد سنة ٥٤٠هـ.

و«الإشارة في تسهيل العبارة» لضياء الدين شيث بن إبراهيم المعروف بابن الحاج القناوي المالكي النحوي اللغوي العروضي، المتوفى سنة ٥٩٩هـ.

و«الإشارة في علم الكلام» للإمام محمد بن عمر بن الحسن الفخر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ.

و«الإشارة إلىٰ محاسن التجارة» أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي، من علماء القرن السادس الهجري.

و«الإشارة، في النحو»، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المتوفىٰ سنة ٦١٠هـ.

و«الإشارة في القراءات المختارة» لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير المتوفىٰ سنة ٦٣٠هـ.

و«الإشارة الىٰ الإيجاز في بعض أنواع المجاز» لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي المتوفي سنة ٦٦٠هـ، وغيرها.

من مواقع الشبه:

ومما يشير إلىٰ ذلك أبياتٌ جاءت في آخر نسخة «ب»، وهي:

مَـنْ كَـانَ فِـي الْحَشْـرِ لَـهُ عُـدَّةٌ ❊ تَنْفَعُـهُ فِـي عَرْصَـةِ الْمَحْشَـرِ

فَعُـدَّتِي حُـبُّ نَبِـيِّ الْهُـدَىٰ ❊ ثُـمَّ اعْتِقَـادِي مَـذْهَبَ الأَشْـعَرِي

بحثتُ عن هذه الأبيات في مظانها كثيرًا حتىٰ أهتدي إلىٰ قائلها، لأنه أمرٌ يمكن أن يُورث شُبهة حقيقية إذا ثبت أنَّ صاحب الأبيات ممن جاء بعد الإمام الشيرازي، أو أنه واحدٌ من علماء المغرب الذي لم يخرج منه إلىٰ المشرق أبدًا، فكيف يصح ثبوته في كتاب الإمام الشيرازي؟!

ثم اهتديتُ إلىٰ من ذكر هذه الأبيات وأسندها إلىٰ صاحبها وقائلها، ألا وهو الحافظ ابن عساكر الدمشقي في كتابه «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام

أبي الحسن الأشعري»، فقد ذكر فيه أنَّها من إنشاد أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري، وهو الذي جاء إلىٰ بغداد وأقام عند الإمام الشيرازي، وألقىٰ كلاما في مدرسة النظامية وحصلت بسببه ضجة.

وهذا مما يشهد لما نقوله ونثبته.

ومن مواقع الشَّبَه: «طريقتُه لذِكرِ الأوْلويَّات»

ولها أمثلةٌ منها: قوله في «التبصرة» ص ٤٨: (فإذا كان مطلقه في الأحوال كلها لا يقتضي التكرار فالمخصوص ببعض الأحوال أَوْلىٰ).

وقوله فيه ص ١٣٦: (فإذا جاز تخصيصُ الكتاب بالسنة فتخصيصُ السنة بالكتاب أَوْلىٰ).

وقوله فيه ص ١٥٢: (لأنّ فيما قلناه استعمالُ دليلَيْن وفيما قُلتم إسقاطُ أحدهما فكان ما قلناه أَوْلىٰ).

وقوله فيه ص ١٥٤: (فإذا جاز تخصيص العموم بقياس مستنبط من أصل متقدم وروده علىٰ العموم فلأن يجوز بالخبر الخاص أَوْلىٰ).

وقوله فيه ص ١٩٤: (لأنّ اقتران المدح به يؤكِّد حكمَ الإباحة، واقترانُ الذمّ يؤكِّد حكم التحريم فهو بِجواز الاحتجاج به أَوْلىٰ).

وقوله فيه ص ٢٧٣: (لأن القرآن أقوىٰ من السنة فإذا جاز نسخ السنة بالسنة فبالقرآن أَوْلىٰ).

وقوله فيه ص ٣١٥: (فإذا جاز إثبات ما تعم به البلوىٰ بالقياس فلأن يجوز بخبر الواحد الذي هو أصله أَوْلىٰ).

وقوله في كتابه «**شرح اللمع**» ٢/٩٥٦: (فإن المطلوب حكم شرعي فكانت الصفات الشرعية **أَوْلىٰ**).

وقوله فيه ٢/٩٨١: (فكان القولُ بما قلناه **أَوْلىٰ**).

وقوله فيه ٢/١٠٩٥: (فلأن يجوز له الحكمُ بما يقتضيه القياسُ **أَوْلىٰ**).

وقوله في كتابه «**النكت**» ص ١٥٦: (لأن عندهم ينتظر الجماعة إلىٰ آخر الوقت ؛ فَلأَنْ ينتظر الداخلَ **أَوْلىٰ**).

وقوله فيه ص ٤١٧: (ثم لا يصحّ فرض الصوم مع الصِّغر ؛ فمع الجُنون **أَوْلىٰ**).

وقوله فيه ص ٢٥٢: (فكان قياسها علىٰ الإيمان **أولىٰ**)، وغيرها من الأمثلة.

وقوله في كتابه «**الحدود**» ص٢٧١: (وإذا سلكنا طريق الإثبات في الحدود فالعبارة الأولىٰ **أَوْلىٰ**).

ثم إذا رجعنا إلىٰ كتاب الإشارة نجد فيه هذا الأسلوب بِعينه، وهذا التعبير بِنَفْسه ونَفَسِه، ومن الأمثلة علىٰ ذلك:

قوله في «**الإشارة**» ص ٣٧٤: (لا يقدر أن يحدِث في ذاته شيئا ففي حال عدمِه وهو ليس بشيء **أَوْلىٰ**).

وقوله فيه ص ٣٨١: (والأولىٰ بمن تكلّم معهم من أهل الحق في ذلك أنْ لا يطالبهم في الابتداء إلا بالفَرْق بين القديم والمحدَث، فمن كان جاهلا بذلك فالسكوت عنه **أَوْلىٰ**).

وقوله فيه ص ٣٨٤: (وإذا ثبت أن صفات فعله لا لعلة وغرض، فصفات ذاته **أَوْلىٰ**).

وقوله فيه ص ٣٩٢: (فمن يعتقد ويؤمن بأن الله إله، ومع ذلك لا تمتلئ جهنم إلا به، فالسكوت عنه أَوْلى).

وبهذه النصوص والأمثلة ندرك أنها تشير إلى مَنبع واحد.

«من مواقع الشَّبَه»

مما عُرف عن الشيرازي كونُه أصوليًّا كبيرًا، يحبّ الأصول ويجيده، ثم كونُه فقيها شافعيًّا يحبُّ الشافعي ويعظِّمه، هذا مما لا يحتاج إلى الأدلة والأمثلة لشهرته واستفاضته عنه.

وإذا رجعنا إلى كتاب «الإشارة» نجد فيه ما يؤكِّدُ هذا المعنى، ويشير إلى هذا المنحى.

ومن الأمثلة الكثيرة على ذلك قوله فيه:

واتفق العلماءُ كلهم على أنه الإمام الشافعي رضي الله عنه، لأنه لم يكن في الأئمة قرشي غير الشافعي رضي الله عنه، فأنبأ في الغيب كما أنبأ عن الإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه، فمن كان في الفروع على مذهب الشافعي، وفي الأصول على اعتقاد الأشعري، فهو معلم الطريق وهو على الحق المبين، كما أنشد بعض الأصحاب:

إذا كنتَ في عِلمِ الأُصولِ مُوافِقاً ... بِعَقلِكَ قولَ الأَشعرِيِّ المسدَّدِ
وعامَلتَ مَولاكَ الكَريمَ مُخالِصًا ... بِقولِ الإمامِ الشافِعيِّ المؤيَّدِ

خلاصة القول:

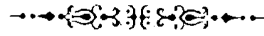
كلُّ هذه الأدلة والشواهد ومواقع الشبه بين مضمون كتابه «الإشارة» وبين مضمون كتبه الأخرى، وتناسبُ الأساليب والتعبيرات فيها، وعدمُ وجودِ نصٍّ أو

قولٍ أو ذكرِ كتابٍ أو إيرادِ شعرٍ أو ذكرِ حادثة تشير إلىٰ تاريخ لا يتفق مع عصر الإمام الشيرازي ، كلُّ هذا يدلُّ علىٰ أن هذا الكتاب من تأليف الإمام الشيرازي رحمه الله تعالىٰ .

ولعل هذا القدر يكفي هنا ، والآن ندخل في القسم الثاني للجواب عن بعض الشبهات .



القسم الثاني
الجواب عن الشبهات



أما الأسبابُ والشبهاتُ التي تستدعي الشك في ثبوت نسبة كتاب «الإشارة» إلى الإمام الشيرازي فهي عدة، منها:

١ ـ عدمُ ذكر الإمام الشيرازي له في كُتبه بالتصريح أو بالإحالة.

٢ ـ عدمُ ذكرِ تلامذته له في كُتبهم.

٣ ـ إغفالُ الحافظِ ابن عساكر ذكرَه في «تبيين كذب المفتري» أو في «تاريخه» مع أنهما من مظنة وجوده.

٤ ـ إغفال التاج السبكي ذكرَه في «طبقاته الكبرى» و«طبقاته الوسطى» مع ما عُرف مِن حرصه على ذكرِ مثل هذه الكُتب والرّسائل.

٥ ـ سكوت المؤرخين وأصحاب التراجم عنه.

٦ ـ ظنُّ البعض بأن الشيرازي لم يكن أشعريا.

فهذه أهم الأسباب والدواعي التي تجعل الناس يشكُّ في نسبة الكتاب، والآن نتكلم عنها وبالله التوفيق.



أما عدمُ ذكر الإمام المصنِّف له في كُتبه الأخرىٰ:

فالذي أراه هو أن يكون الإمامُ الشيرازيُّ ألَّفه بعدَ أن صنَّف جميعَ كُتبه، فيكون كتابُه «الإشارة» من آخر مصنّفاته، فكيف يذكره الإمامُ أو كيف يحيلُ إليه في كُتبه الأخرىٰ والكتابُ لم يُؤلَّف بعدُ؟

لو قال المعترِضُ مثلا: سلّمنا لك أنّه من آخر مصنّفاته، ولذا لم يذكره في مصنفاته الأخرىٰ، فلماذا إذًا لم يذكر الإمامُ في «الإشارة» ولو كتابًا واحدًا من كُتُبه الأخرىٰ، التي كُتِبَت من قبلُ وانتشرت؟

فالجواب: لأنَّ كتاب **«الإشارة»** هو كتاب في العقيدة، وليس للإمام الشيرازي في العقيدة كتابٌ غيره، حتىٰ يذكر فيه ويحيل إليه، كما فعله مثلا في «شرح اللمع»، هو يذكر فيه كتابه «التبصرة» ويحيل إليه، لأن موضوع الكتابين موضوعٌ واحد، فناسب هنا الذكرُ والإحالةُ، ولم يناسب هناك.

لو قال المعترض: ها هو الإمام الشيرازي ألّف كتابا في **«الحدود»** وقد ذكر فيه مصطلحات علم الكلام، وهو جزء من موضوع العقيدة، فلماذا لم يذكره الشيرازي ولم يحل فيه إلىٰ كتابه **«الإشارة»**؟

فالجواب: أما كتابه «الحدود» فموضوعه ذكرُ الحدود لعبارات المتكلمين والفقهاء، وقد وقفت عليه مؤخرًا وطالعته كاملا، فما وجدتُ الشيرازي يذكر فيه ولو كتابًا واحدًا من كُتبه، لا الأصولية ولا الفقهية، ولم يكن عدمُ إحالتِه خاصًّا بكتاب دون كتاب، ولذا لا يقدح هذا الإيراد في ثبوت نسبة كتاب «الإشارة»، والله أعلم.

ثم للإمام أبي إسحاق كتابٌ قصّتُه قريبةٌ من قصة كتاب **«الإشارة»**، وهو

كتاب «**القياس**».

لم يذكر هذا الكتاب أحدٌ من تلامذته ولا تلامذةُ تلاميذه ولا أحدٌ من المؤرِّخين والمترجِمين، ولا ذكره الحافظ ابنُ عساكر في تبيينه، ولا السبكي في طبقاته، ولم يسمع به في المرويات والفهارس.

والسؤال: فكيف عُرف أن له كتابٌ بهذا الاسم؟

فالجواب: لما صنَّف الإمامُ كتاب «**الملخص في الجدل**» ذكر فيه أنه صنَّف كتابًا مفردًا في القياس، وأنه أملىٰ فيه أشياء كثيرة، وأنه ينقل منها هنا في «**الملخص في الجدل**» قولا مختصرًا، وبالجملة ذكره في كتابه «**الملخص**» ثلاث مرات، ولم يذكره في كُتُبه الأخرىٰ ولم يحل إليه، مع أنه مما كُتِب قبل «**اللمع**» و«**شرحه**» و«**المعونة**»، والذي جعله يذكره في الملخص هو اتفاقُ موضوع الكتاب، وهو موضوع القياس الذي هو مشتَرَكٌ بين هذه الكُتب، ومع ذلك لم يذكره إلا في كتاب واحد.

وأما إغفالُ الحافظ ابن عساكر والتاج السبكي ذكرَه في كُتُبهما:

فالذي أتوقعه هو: عدمُ معرفتهما بهذا الكتاب، وإلَّا لما أغفلا ذكره لموضوعه العقائدي.

والسببُ لعدم معرفتهما بالكتاب فيما أراه هو: أنه من المحتمل جدًّا أن يكون الإمامُ الشيرازي كتب «**الإشارة**» ولم يُبيِّضه، أو أخذ في تبييضه لكن لم يتمَّه، فبقي الكتابُ علىٰ ذلك الحال إلىٰ أن تُوفي الإمام، ثم لما تولَّىٰ **الفقيهُ الأصولي أبو سعد المتولِّي** مدرسة **النظامية** بعد وفاة الشيرازي وقف علىٰ نسخة «**الإشارة**» فبقيت عنده، ثم بعد وفاة المتولي اطلع عليها أحدُهم ونسخها لنفسه مع كُتب

المتولي.

ومما يدلُّ عليه ظهورُ أوّلِ نسخةٍ من كتاب «**الإشارة**» مع مجموعٍ مِن كُتب أبي سعد المتولي، والتي منها كتابه «الغنية»، وتاريخُ نسخها قريبٌ بعهد المصنف، إذ نسخ سنة ٥٩٦هـ.

ثم لم يكن التاجُ السبكي قصدَ عندَ ترجمته للشيرازي ذكرَ جميع مؤلفاته، وذلك ظاهرٌ من كلامه، إذ يقول في «**طبقاته**» ٤/٢١٥: (**صاحب التنبيه، والمهذَّب في الفقه، والنكت في الخلاف، واللمع، وشرحه، والتبصرة في أصول الفقه، والملخص، والمعونة في الجدل، وطبقات الفقهاء، ونُصح أهل العلم، وغير ذلك**).

قوله: «**وغير ذلك**» يدل على أن هناك غيرها من الكتب التي لم يذكرها.

ومما لم يذكره أيضا من كُتب الإمام: كتاب «**القياس**» وكتاب «**الحدود**»[1] و«**رسالة في علم الأخلاق**»[2] و«**نكت المسائل**» وهو غير «**نكت الخلاف**».

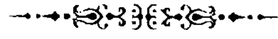
ومثله يُقال عن تلامذته ومترجميه رحمهم الله تعالى.



(١) وقد طبع حديثا.

(٢) طبع قديمًا، اطلعتُ عليه وراجعته، لكن لم يطمئن قلبي على كونه من تأليف الشيرازي.

«أشعريةُ الإمام الشيرازي»



وهذه مسألة كثر حولها القيلُ والقال، وكتب عنها البعضُ إما نفيًا لأشعريته أو إثباتًا لها، لكن ما رأيتُ أحدًا كتب فيها إثباتًا لأشعريِّته مع الجواب عن الشّبهات التي يحسبُها المتسرِّعُون أدلّةً لهم وهي في الحقيقة أدلة عليهم، وسنذكر هذه الأدلة ونتكلم عنها بالتفصيل.

أدلةُ من ينفي أشعرية الإمام الشيرازي وكلامهم:

يقول بعضُ المتسرِّعين، ممن حقَّق بعض كُتب الإمام الشيرازي، أنه لم يكن الشيخ أبو إسحاق أشعريًّا بل كان سلفيًّا يعتقد ما يعتقده الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة، وأنه يتضحُ ذلك من خلال النقول الآتية، ثم ذكرها وجعلها أدلة لنفي أشعرية الإمام الشيرازي.

ونذكرها على الترتيب الذي ساقها واستدلّ بها محققُ كتاب «النكت في مسائل الخلاف» للشيرازي.

۞ الدليل الأول:

قال الشيخ أبو الحسن الكرجي: ومعروف شدَّة الشيخ أبي حامد الإسفراييني على أهل الكلام، ومنهم الأشاعرة، حتى ميَّز أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري. وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق في كتابه «اللمع» و«التبصرة»، حتى لو وافق قولَ الأشعري وجهاً لأصحابنا ـ الشافعية ـ ميّزه، وقال: وهو قولُ أصحابنا وبه قالت الأشعرية، ولم يعدّهم من أصحاب الشافعي.

فلو كان أشعريًّا لما ميّز بينهم وبين الشافعية. ولقال: وهو قول أصحابنا.

فالجواب عنه[١]:

أمّا كلامُه عن أبي حامد الإسفراييني من أنه كان شديدًا على أهل الكلام، وأنه ميَّز أصولَ الشافعي من أصول الأشعري، ثم قوله عن أبي إسحاق الشيرازي أنه كذلك ميَّز بين أصول الشافعي والأشعري، إذا هو على غير عقيدة الأشعري:

فالجواب:

هذا الذي نسبه أبو الحسن الكرجي إلى أبي حامد من أنه كان يفرق بين أصول الشافعي والإمام الأشعري فهو كما قال، فقد كان أبو حامد يكره الإمام الاشعري، ويسيئ الظن والقول فيه.

أما الإمام أبو إسحاق الشيرازي فلم يخالف الأشعري إلا في أربع مسائل أصلية، ولم يسئ فيه الظن فضلا عن القول.

وقد أثنى الشيرازي على الإمام الأشعري وأنصاره، وكتب شهادة لله تعالى على أن الأشاعرة أشراف أهل السنة.

ثم ها هو الإمامُ القاضي أبو بكر الباقلاني الأشعريُّ خالف الإمامَ أبا الحسن الأشعريَّ أكثرَ من مخالفة الإمام أبي إسحاق الشيرازي له، فهل ينفي ذلك أشعريةَ الإمام الباقلاني! كلا.

(١) شخصية أبي الحسن الكرجي تحتاج إلى دراسة خاصة، لأن التاج السبكي ـ وهو الذي كتب عنه أطول ترجمة ـ ذكر أبياتًا له تشير إلى التجسيم وكلمات خبيثة في حقّ الأشعري، حتى ذكر أبياتا تشمئز النفوس منها، لكن السبكي شكك في ثبوت نسبة بعضها إليه دون بعض.
وكان بإمكاني أن أجيب عن كلام الكرجي بطريقة أخرى، تركتها لما رأيت فيها بعض التطويل بذكر الشواهد التاريخية.

ولذا يقول الحافظ ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» ٢٧٧: وكان يظنُّ به ـ أي بأبي أسحاق الشيرازي ـ بعضُ من لا يفهم أنّه مخالفٌ للأشعري لقوله في كتابه في أصول الفقه: «وقالت الأشعرية أن الأمر لا صيغة له» وليس ذلك لأنه لا يعتقد اعتقاده، وإنما قال ذلك لأنه خالفه في هذه المسألة بعينها كما خالفه غيرُه من الفقهاء فيها، فأراد أن يبيِّن فيها أن هذه المسألة مما انفرد بها أبو الحسن. انتهىٰ.

الدليل الثاني[1]:

ما ذكره ابن تيمية في الفتاوىٰ فقال: اهتم كثيرٌ من الملوك والعلماء بأمر الإسلام وجهاد أعدائه حتىٰ صاروا يلعنون الرافضة والجهمية وغيرهم علىٰ المنابر، حتىٰ لعنوا كلَّ طائفة رأوا فيها بدعة، فلعنوا الكلابية والأشعرية، وعندما ولّىٰ نظام الملك ـ وهو أشعري ـ وسعوا في رفع اللعنة واستفتوا من استفتوه من فقهاء العراق كالدامغاني والشيرازي، وفتواهما حجة علىٰ من بخراسان من الحنفية والشافعية.

وقد قيل: أن أبا إسحاق استعفىٰ من ذلك فألزموه. وأفتوا بأنه لا يجوز لعنتهم. يعزز من يلعنهم. كما بين ابن تيمية أن فتواهم لا تدلُّ علىٰ رضاهم بمذهب الأشاعرة.

وقد علل الدامغاني عدم جواز لعنهم؛ لأنهم طائفة من المسلمين.

وعلل أبو إسحاق ذلك: بأنّ لهم ردًّا علىٰ أهل البدع المخالفين.

فالجواب:

أما قولُ ابن تيمية: (أن كثيرًا من العلماء صاروا يلعنون كلَّ طائفة رأوا فيها

(١) هذا نص كلام محقق كتاب «نكت الخلاف».

بدعةً ، فلعنوا الكلابيةَ والأشعريةَ . . .)

فكلامٌ فيه نظرٌ كبيرٌ ، لأن التاريخ يردُّه ولا يسلِّمه ، بل أكثر العلماء لا يحلُّون لعنَ الكلابية والأشعرية على أقلِّ تقدير ، ولا يرونهم من الفرق المبتدعة ، وابن تيمية نفسه يقول في فتاواه[1]: «**وأما لعنُ العلماء لأئمة الأشعرية فمن لعنهم عُزِّرَ. وعادت اللعنة عليه فمن لعن من ليس أهلا للعنة وقعت اللعنة عليه . والعلماء أنصار فروع الدين ، والأشعريةُ أنصار أصول الدين**» .

وهنا نقطة مهمة (هي في الحقيقة مشاغبة):

مثلا لو أمعنا النظرَ في كلام ابن تيمية الذي يقول فيه: (**أن كثيرًا من العلماء صاروا يلعنون كلَّ طائفة رَأَوا فيها بدعةً ، فلعنوا الكلابيةَ والأشعريةَ**) .

يظهر منه لكلِّ قارئٍ يفهمُ مدلول الكلام وفحواه ، أن كثيرًا من علماء ـ وليس من عوامّ الناس في الأسواق ـ ذاك العصر الذي يتحدث عنه ابن تيمية كانوا يلعنون كلَّ طائفة رأوا فيها بدعة ، فلعنوا الكلابية والأشعرية لرؤيتهم فيهما بدعة ، وأنّ هذا اللعنَ إنما كان مصدرُه اجتهادُ هؤلاء العلماء ، وليس بأمر خارج .

والسؤال هنا: من هؤلاء العلماء الكثيرون الذين يعتد بقولهم ومع ذلك كانوا يلعنون الأشاعرة ؟!

إنما قلتُ: ممن يعتد بقولهم ، لأنَّ لعن أفرادٍ من شواذِّ الناس أو عوامهم لا عبرة به .

بحثتُ عنهم في كُتب التواريخ لأئمةٍ قَرِيبِي العهد بعصر الشيرازي فلم أهتدي إلىٰ هؤلاء ، ثم بحثتُ عنهم في «المنتظم» لابن الجوزي فلم أهتد إلا علىٰ فردٍ أو

(١) مجموع الفتاوىٰ ٤/١٢ .

فردَين تعصّبًا على الإمام الأشعري، مع أن الإمامَ ابن الجوزي في كتابه «المنتظم»[١] من أبخل المؤرِّخين على ذكرِ فضل الإمام الأشعري، فقد جعل أكثرَ كلامه في ترجمةِ الأشعري أقوالَ أبي علي الأهوازي، المتعصِّب العنيد، الكذّاب السّالمي، كما قال الحافظ الذهبي في «السير».

فما الحقيقةُ إذا، ومن الذي أحدثَ لَعْنَ الأشاعرة ولماذا؟

قال العلامة ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠هـ في كتابه «الكامل في التاريخ»[٢]: كان الوزيرُ (أي الكُنْدَرِيُ) شديد التعصب على الشافعية، كثير الوقيعة في الشافعي، وبلغ من تعصّبه أنه خاطب السلطانَ ألب أرسلان في لعْنِ الرافضة على المنابر بخراسان، فأذن له في ذلك، فأضاف إليهم الأشعريةَ فأنف من ذلك أئمةُ خراسان، منهم أبو القاسم القشيري وإمامُ الحرمين وغيرهما، وفارقوا خراسان. انتهى.

ومن يكون هذا الكندري؟

قال عنه الحافظ الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٨/١١٤: وكان معتزليًّا. وقال فيه أيضا: قيل: كان يؤذي الشافعية، ويبالغ في الانتصار لمذهب أبي حنيفة. انتهى

وقد قرأتُ في كتاب لا يحضرني اسمه الآن أنه إنما كان هذا **الكندريُّ المعتزليُّ** ينتصرُ لمذهب أبي حنيفة للنيل من أشاعرة الشافعية، لأنّ الأشاعرة خرّبوا عليهم مذهبهم.

هذه هي الحقيقة التاريخية، فكيف يصحُ ما دلَّ عليه كلامُ ابن تيمية رحمه الله تعالى.

---

(١) هذا كلام خاص بكتاب «المنتظم».

(٢) كذا قال العلامة الصفدي في كتابه «الوافي بالوفيات» ٥/٤٩.

وأمّا قولُ ابن تيمية: (وقيل: بأن أبا إسحاق كان يستعفي عن ذلك فألزموه، ثم إن شهادته لا تدلُّ علىٰ رضاه عن عقيدة الأشعري)، **فاتهامٌ كبيرٌ في حقِّ الإمام أبي سحاق الشيرازي**، لأنّ هذا الكلام يدلُّ علىٰ أنّ الشيرازيَّ كان يحكمُ في مسائلِ العقيدة بخلاف ما يراه ويعتقده، **وهذه خيانة كبيرة لا يرضىٰ بها لنفسه من هو أقل من الشيرازي فكيف يرضىٰ بها الشيرازي الذي وصفه الأئمة بالتقوىٰ والورع.**

وأما ما نسبه ابن تيمية إلىٰ الشيرازيّ من أنه إنّما أفتىٰ بِعدم جوازِ لعنِ الأشاعرة لأجلِ ردِّهم علىٰ المبتدعة، **وأنَّ فتواه هذه لا تدلُّ علىٰ رضاه بمذهب الأشاعرة، فالجواب عنه كالتالي:**

أولا: لا بدّ من إيراد نصِّ الفتوىٰ حرفيًّا كما جاء في كتب التاريخ والسير، حتىٰ ننظر فيها بعين البحث عن الحقيقة.

وهذا نصُّ الفتوىٰ كما جاء في «تبيين كذب المفتري[1]» للحافظ ابن عساكر، وكما جاء في «سير أعلام النبلاء[2]» للحافظ الذهبي:

(وبعده الجوابُ وبالله التوفيق: إنّ الأشعرية أعيانُ السنة ونُصَّار الشريعة، انتصبوا للردِّ علىٰ المبتدعة من القدرية والرافضة وغيرهم، فمن طعن فيهم فقد طعن علىٰ أهل السنة، وإذا رُفع أمرُ من يفعل ذلك إلىٰ الناظر في أمر المسلمين وجب عليه تأديبُه بما يرتدع به كل أحد.

وكتب إبراهيم بن علي الفيروزآبادي). انتهىٰ.

---

(١) ٣٣٢.

(٢) ١٠/٣٨٣.

أما قوله: **(إنّ الأشعرية أعيانُ السنة ونُصّار الشريعة)** فمعناه أن الأشعريةَ سَادَةُ أهلِ السنة وأشرافُها، فمن طبيعة الحال أن يكون أشرافُ القومِ نصَّارًا لحَرِيمِهم، ولذا قيل عنهم: نصّارُ الشريعة، وأعيانُ السنة، ولم يقل: أعوان السنة...

وأما قوله: **(انتصبوا للردِّ على المبتدعة من القدرية والرافضة وغيرهم)**، فمعناه: لما كان الأشاعرةُ أعيان أهل السنة وأشرافهم، ولم يكونوا مبتدعة كما تخيَّل للعوام، انتصبوا للردِّ على المبتدعة، إذ ليس كبيرُ معنى لردِّ المبتدعة على المبتدعة.

وأما قوله: **(فمن طعن فيهم فقد طعن على أهلِ السنة)**، فمعناه: أن الأشاعرة من أهل السنة، وأن الطعنَ واللعنَ وغيرهما من الأمور التي تحمل معنى من معاني الطعن فيهم يُعدُّ طعنا في أهل السنة، ولذا لا يجوز لعنهم، وأنّ حكمَ من فعل ذلك هو الزجر بالتعزير على حسب مقتضى الحال.

ومن فهم من هذا النص غير هذا المعنى فقد أبعد النجعة.

فكيف يفترون على الشيرازي ويجعلونه ممن لا يرضى بعقيدة سادة وأشراف أهل السنة!؟

۞ الدليل الثالث:

قال ابن تيمية في الفتاوى الكبرى: (كان الشيخ أبو إسحاق يقول: إنما نفقت الأشعرية عند الناس ـ أي وقع لها القبولُ عندهم ـ بانتسابهم إلى الحنابلة؛ لأنهم أهل الحديث. وهذا ظاهر عليه وعلى أئمة أصحابه في كُتبهم ومصنفاتهم قبل وقوع الفتنة القشيرية؛ ولهذا قال أبو القاسم بن عساكر: ما زالت الحنابلةُ والأشاعرة في قديم الدهر متفقين غير متفرقين حتى حدث فتنة ابن القشيري).

فالجواب:

أولا: بحثتُ عن كلمة «**إنما نَفَقَتِ الأشْعرِيَّةُ عندَ الناس بانتسابهم إلىٰ الحنابلة**» فلم أهتد إليها، ولم أجد أحدًا يذكره عن الشيرازي إلا ابن تيمية، وهو إنما أطلقها بدونِ زمام، ولم يشر إلىٰ مصدر كلامه، هذا فيما يتعلق بثبوته عن الشيرازي.

أما معناه فالشيخ الشيرازيُّ لا يقول به في كُتبه، بل له نصٌ يخالفه، إذ يقول في آخر كتابه «**الإشارة**» ما يلي:

فأمَّا قولُ الجَهَلة: نحنُ شافعيّة الفروع، حنبليّةُ الأصول، فلم يُعتدّ به، لأن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، لم يصنِّف كتابًا في الأصول، ولم ينقل عنه في ذلك شيءٌ أكثر من صبره علىٰ الضرب والحبس حين دعاه المعتزلةُ إلىٰ الموافقة بِخلق القرآن، فلم يوافق، ودعي إلىٰ المناظر ولم يناظر[1]، والاقتداءُ بمن صنَّف في ذلك، وتكلَّم فيه وقمعَ المبتدعة بالأدلة القاطعة والحجج الباهرة، أولىٰ وأحرىٰ.

ثانيا: أما ما نسبه ابن تيمية إلىٰ الحافظ ابن عساكر فقد رجعتُ إلىٰ أصل الكلام فوجدتُ في عبارة ابن تيمية تحريفًا لكلام الحافظ ابن عساكر، والعبارة عنده في «تبيين كذب المفتري» كالتالي:

(فتأملوا رحمكم الله هذا الاعتقاد ما أوضحه وأبينه، واعترفوا بفضل هذا الإمام العالم الذي شرحه وبيّنه، وانظروا سهولة لفظه فما أفصحه وأحسنه، وكونوا ممن قال الله فيهم ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [الزمر: ١٨].

---

(١) ما اهتديت إلىٰ مراد المصنف من نفي مناظرته مع المعتزلة مع أنه قد ناظرهم.

وتبيّنوا فضل أبي الحسن واعرفوا إنصافه، واسمعوا وصفَه لأحمد بالفضل واعترافه، لتعلموا أنّهما كانا في الاعتقاد مُتفقَيْن، وفي أصولِ الدّين ومذهبِ السّنة غيرَ مُفترقَيْن.

ولم تزل الحنابلةُ ببغداد في قديمِ الدهر علىٰ ممر الأوقات تعتضدُ بِالأشعرية علىٰ أصحاب البِدع لأنّهم المتكلمون من أهل الإثبات، فمن تكلّم منهم في الردّ علىٰ مبتدعٍ فبلسان الأشعرية يتكلم، ومن حقّق منهم في الأصول في مسألة فمنهم يتعلم، فلم يزالوا كذلك حتىٰ حدث الاختلافُ في زمن أبي نصر القشيري ووزارة النظام، ووقع بينهم الانحرافُ من بعضهم عن بعض لانحلال النظام.

وعلىٰ الجملة فلم يزل في الحنابلة طائفة تغلو في السنة، وتدخل فيما لا يعنيها حبًا للخُفُوف[1] في الفتنة، ولا عار علىٰ أحمد رحمه الله من صنيعهم، وليس يتفق علىٰ ذلك رأيُ جميعهم. انتهىٰ

والقارئ يرىٰ الفرق الكبير بين العبارتين، عبارة ابن تيمية وعبارة ابن عساكر، رحمهما الله تعالىٰ.

فكم من المتسرِّعين والمتعصِّبين والباحثين نقلوا هذا الكلام عن ابن تيمية مُسلِّمين له، مُثْنِين عليه، ومحشِّين علىٰ كلامه بتسرّعاتهم، لكن وقع شيخُ الإسلام الحافظ ابن تيمية في غفلة وتبعه المتسرِّعون.

وسبحان الذي لا يغفل ولا يسهو.

---

(١) قال العلامة الزبيدي في تاج العروس: والخُفُوف: سرعة السير من المنزل، يقال: حان الخفوف. وفي حديث خطبته ﷺ في مرضه:
«أيها الناس إنه قد دنا مني خفوف من بين أظهركم» أي حركة وقرب ارتحال، يريد الإنذار بموته، ﷺ.
وفي حديث ابن عمر: «قد كان مني خُفُوف» أي عجلة وسرعة سير. وفي الحديث:

الدليل الرابع:

هو ما قاله الإمامُ الشيرازي في مجلسِ الصلح مع الشريف أبي جعفر، ذكرَ تفاصيله أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه «المنتظم» ومما جاء فيه أن الخليفة لما خاف من تشنيعِ الشافعية عليه عند النظام أمر الوزيرَ أن يجيل الفكرَ فيما تنحسم به الفتنة، فاستدعىٰ الشريفَ أبا جعفر، وكان فيمن نفذه إليه ابن جردة فتلطف به ابن جردة حتىٰ حضر في الليل، وحضر أبو إسحاق، وأبو سعد الصوفي، وأبو نصر ابن القشيري، فلما حضر الشريف عظّمه الوزيرُ ورفعه، وقال: إن أمير المؤمنين ساءه ما جرىٰ من اختلاف المسلمين في عقائدهم وهؤلاء يصالحونك علىٰ ما تريد.

وأمرهم بالدنوِّ من الشريف، **فقام إليه أبو إسحاق**، وقد كان يتردَّد في أيام المناظرة إلىٰ مسجده بدرب المطبخ، فقال له: أنا ذاك الذي تعرفُ، وهذه كُتبي في أصول الفقه، أقول فيها خلافًا للأشعرية، ثم قبَّل رأسَه، فقال الشريف: قد كان ما تقول، إلا أنك لما كنتَ فقيرًا لم يظهر لنا ما في نفسك فلما جاءك الأعوانُ والسلطانُ وخَوَاجَا بزرُكْ أبديتَ ما كان مخفيًّا.

فالجواب:

أولا: مما ينبغي أن نكون علىٰ ذكرٍ منه هو: أن الإمام الشيرازي لم يُعرَف عنه التدخلُ في الخلافات العقائدية، لا في المجالس ولا في كُتبه، وما عُرف عنه أنّه كان يدرِّس كُتب العقائد، ومن الواضح الجلي أنه ما عُرف كمتخصِّص في علم العقائد، بل كانت نفْسُه هادئة، كان لا يحبُّ إثارةَ الفتن خاصّة بِعرض المسائل العقائدية المختلف فيها، وإن كان له في نفسِه رأيٌ ومذهبٌ، إذ لم يكن مضطرًّا للدخول فيها، ولم يكن قاضيًا حتىٰ يتكلَّم ويُظهر رأيَه وحكمَه في كلِّ مسألة وفِتنة.

لكن لما صار شيخَ المدرسة النظامية وحصلت فتنةُ ابن القشيري بِسبب كلامه في المدرسة النظامية التي هو شيخُها يومئذ، ووصل الأمرُ بكلا الطرفين إلىٰ الضرب والقتل والنهب، كان لا بدّ من التدخّل في الكلام بإظهارِ رأيه وموقفِه، لا لإغاظة الحنابلة أو غيرهم، بل لاعتقاده أن ما يقوله هو مذهبُ أهلِ الحقِّ[1]، وكلُّ ما جاء في التاريخ حول شخصية الإمام الشيرازي يشيرُ إلىٰ ما ذكرناه.

ولذا نراه في مجلس الصلح أوّلَ من يقوم ويخطُو خطوة الصلحِ والتواضع ويقبِّلُ رأسَ الشريف، لأن ما قاله الشيرازي وكَتَبه مِن إظهار رأيه وموقفه لم يكن لإغاظة الحنابلة أو كُرهِه لهم، ولم يكن تعصبًا منه للأشاعرة، حتىٰ قال: «وهذه كُتُبي في أصول الفقه، أقول فيها خلافًا للأشعرية».

فكأنّ في المجلس جرىٰ الكلامُ عن أبي إسحاق، واتّهمَه أحدُهم بالتعصّبِ للأشعرية، فكان جوابُه: (لستُ متعصبًا لهم، والدليلُ علىٰ ذلك كُتبي في أصول الفقه، التي أقول فيها خلافا للأشعرية، لو كنتُ متعصبًا لهم لما خالفتُهم.

۞ نقطةٌ مهمّة لا بد من التوقف عندها بالتدبّر

وهنا نقطةٌ يغفلُ عنها كلُّ من يُنفي أشعرية الشيرازي بدليل مخالفته لهم في كُتب أصول الفقه، وبيانُها كالتالي:

لما تكلَّم الشيرازيُّ وأظهر من نفسه أنه ليس متعصبا للأشعرية واستدلَّ علىٰ ذلك بمخالفته لهم، ثم قبَّل رأسَ الشريف، بماذا أجابه الشريفُ أبو جعفر؟

---

(١) ومما يدل علىٰ أنه إنما أظهر رأيه وموقفه عند هذا الخلاف والفتنة عملا بواجبه من إظهار الحقِّ قولُه في مقدمة كتابه «الإشارة» وهو يذكر سبب تصنيف الكتاب: **فقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا لعن آخرُ هذه الأمة أوَّلها، فمن كان عنده علمٌ فليُظهره، فإنّ كاتمَ العِلم ككاتم ما أنزل الله ﷻ علىٰ محمد»**.

أجاب بقوله: (قد كان ما تقول). اعترف له الشريفُ بِعدم ظهورِ تعصّبِه للأشعرية من قبلُ، وبِمَوَاقِفِه المخالفة لهم في كُتبه الأصولية، لكن هل أخذ الشريفُ ينفي أشعريتَه مُستدِلا بهذه المخالفات التي أشار إليها الشيرازيُّ كما يقول اليوم بعضُ المتسرِّعين؟

لا، لم ينفِ أشعريّتَه، بل شهد شهادة ظاهرةً علىٰ أنه أظهرَ أشعريتَه بعد أن كانوا لم يظْهر لهم ذلك، وذكر علةَ ذلك علىٰ حسبِ ظنِّه، وقال ما نصُّه: (إلا أنّك لما كنتَ فقيرًا لم يظهرْ لنا ما في نفسِك[1]، فلما جاءك الأعوانُ والسلطانُ وخواجا بُزْرُكْ أبديتَ ما كان مخفيًّا).

كذا ذكر العلّة علىٰ حسب ظنِّه، لكن كان مخطئًا في ظنِّه، لأنّه لم يكن سببُ إظهار موقفِه وجودُ الأعوان، وإنما وقعت فتنةٌ بما قيل في المدرسة النظامية التي يرأسها الشيرازي، فأظهر رأيه وموقفه.

لو كان الشيرازيُّ أخفىٰ في نفسه شيئًا وانتظر الأعوان والسلطان لكي يُظهر ما في نفسه، لما تأخّر عن قبولِ مشيخة دار النظاميَّة في أوّلِ أمره، إذ لم يقبلها إلا بعد إلحاح تلامذته عليه.

وكذا لما توفي قاضي القضاة أبو عبد الله الحسين بن جعفر بن ماكولا الشافعي سنة ٤٤٧هـ، واتجهت أنظارُ الخليفة ـ وكان يومئذ هو القائم بأمر الله ـ إلىٰ أبي إسحاق الشيرازي، وأراد منه أن يتولىٰ قضاء القضاة فأبىٰ الشيرازيُّ فحاول إكراهَه علىٰ ذلك فامتنع أيضاً، فوكّل به من يلازمه حتىٰ يحمله علىٰ القبول، فكتب إله أبو إسحاق: «ألم يكفك أن هلكتَ حتىٰ تُهلكني معك»، فتأثر الخليفة لهذا وقال:

(١) لم يقل: «لم تُظْهِرْ لنا...» بل قال: «لم يَظْهَرْ لَنَا...» ولا يخفىٰ الفرقُ بين العبارتين.

(هكذا فليكن العلماء؛ إنما أردنا أن يقال أنّه كان في عصرنا من وكل به وأكره على القضاء فامتنع وقد أعفيناه).

نقطة أخرى يغفل عنها الكثيرُ:

وما يدلُّ على وقوع بعضِ الخَلَل في نقلِ ما حدثَ في مجلس الصُّلح، هو مَا قاله الشريفُ في آخر المجلس، وهو قوله خطابًا للوزير: (أيُّ صُلحٍ بيننا، إنما يكون الصلحُ بين مختصِمَين على وِلاية أو دُنيا، أو قِسمة ميراث، أو تنازع في مُلك، فأما هؤلاء القوم فهم يزعمون أننا كفارٌ، ونحنُ نزعم أن مَن لا يعتقد ما نعتقده كافرٌ، فأي صلحٍ بيننا وهذا الإمامُ ـ أي الخليفةُ ـ مفزعُ المسلمين[١]، وقد كان جدُّه القائمُ والقادرُ أخرجَا اعتقادَهما للناس، وقُرئ عليهم في دواوينهم، وحملَه عنهما الخراسانيون والحجيجُ إلى أطراف الأرض، ونحن على اعتقادهما). انتهى

فقولُ الشريف أولا: «ونحنُ نزعم أن من لا يعتقد ما نعتقده، كافر»، ثم جزمُه واعترافُه ثانيًا بقوله: «ونحن على اعتقادهما» أي على اعتقاد الخليفتين: القائم والقادر، يدلُّ دلالةً واضحة على أن الشريف يدعِّي بأن القائمَ والقادرَ كانا يكفران من لم يعتقد اعتقادَه هو، وهذا ما لم يحصل.

وإذا نظرنا إلى الوقائع التاريخية في زمن خلافةِ القائم والقادر، نرى فيها أكثرَ القُضاة إما أشاعرة وإما ماتريدية، فهل يُعقل أن مَنْ يعتقد في الأشاعرة والماتريدية ما يعتقده الشريفُ وأتباعه، يتخذ في مملكته قضاةً وأئمة من الأشاعرة والماتريدية!

وقد سبق لنا أنه لما توفي قاضي القضاة أبو عبد الله الحسين بن جعفر بن

---

(١) وكثير من هؤلاء المتسرعين لا يستغرب عنهم تكفير الشريف لأجل وصفه للخليفة بقوله «مفزع المسلمين».

ماكولا الشافعي سنة ٤٤٧هـ، واتجهت أنظارُ الخليفة ـ وكان يومئذ هو القائم بأمر الله ـ إلىٰ أبي إسحاق الشيرازي، وأراد منه أن يتولى قضاء القضاة فأبىٰ الشيرازي فحاول إكراهَه علىٰ ذلك فامتنع أيضاً، فوكّل به من يلازمه حتىٰ يحمله علىٰ القبول، فكتب إله أبو إسحاق الشيرازي:

«ألم يكفك أنْ هلكتَ حتىٰ تُهلكنِي مَعك».

فتأثر الخليفةُ لهذا وقال: (هكذا فليكن العلماء؛ إنما أردنا أن يقال أنّه كان في عصرنا من وُكّل به وأُكْرِهِ علىٰ القضاء فامتنع وقد أعفيناه).

ثم ما عرف في التاريخ بـ«الاعتقاد القادري» الذي أشار إليه الشريف أبو جعفر ليس بينه وبين عقيدة الأشعري كبيرُ فرق، ولذا أثنىٰ عليه الإمام المتكلم أبو بكر ابن فورك، ذكر ذلك الحافظ ابن الجوزي في «المنتظم»[1] عند كلامه عن «الاعتقاد القادري» وقال: ونهضَ ابنُ فورك قائما فلعن المبتدعة، وقال: لا اعتقاد لنا إلا ما اشتمل عليه هذا الاعتقاد، فشكرته الجماعةُ علىٰ ذلك.

۞ الدليل الخامس:

ويتمسك البعضُ لنفيِ أشعريّةِ الإمام الشيرازي بما ذكره ابنُ المبرد في كتابه «جمع الجيوش والدساكر علىٰ ابن عساكر» صفحة ١٥١: من أن شيخ الشافعية أبا إسحاق الشيرازي كان مجانبا للأشعرية.

فالجواب:

كثيرٌ من طلاب العلم وحتىٰ بعضُ المتسرعين ممن ينتسبون إلىٰ العلم لا

---

(١) ١٦/١٠٦.

يعرفون حقيقة ما في كتاب «جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر» لابن المبرد المتوفى سنة ٩٠٩ هـ، ولو عرفوا ذلك لما استدلوا بما فيه.

وهنا سأعرِّف بمضمونه حتى يتبيَّن لطلاب الحقّ انحطاطُ هذا الكتاب وبعدُه عن الحقِّ، واحتضانُه للأباطيل والأكاذيب، وقلبِ الحقائق والمسلمات رأسًا على عقب، وعلى سبيل المثال أذكر هنا بعضَ ما فيه

ليستدل به على بطلان كلامه عن الإمام الشيرازي رحمه الله تعالى.

يقولُ الشيخُ يوسف بن حسن الحنْبليُّ، في كتابه (جَمْع الجُيُوش والدَّسَاكِر على ابنِ عَسَاكر) بعد الحمد والبسملة:

أما بعد، فقد كنتُ رأيتُ ثلبَ الأشعري في عِدّة من الكُتب، منها كتاب الأهْوازي[١]، وشيخ الإسلام الأنصاري[٢] وغير ذلك، إلَّا أني رأيت على كتاب الأهوازي أنَّ غالب ما فيه دَرَادِم[٣] قد ردَّها أبو القاسم بن عساكر[٤]، وكنت حين جمعتُ الكتاب الذي وسمته بـ(كشف الغطاء)[٥] لم أطلع على ذلك، ثم أنه وقع لي فرأيته كتابا قد أبدع في وضعِه، وأجاد في تصنيفه فهو من جهة الوضع وضعٌ جيّدٌ على طريقة المحدثين، بحيث إذا رآه المرءُ أوقعه في أعظم شبهة، غير أنها

(١) يعني به رسالة أبي علي الأهوازي بعنوان: (مثالب ابن أبي بشر) في ثلب الإمام أبي الحسن الأشعري.

(٢) يريد به كتاب (ذم الكلام وأهله) للشيخ الإمام أبي إسماعيل الأنصاري الهروي المتوفى سنة ٤٨١ هـ.

(٣) مفرده: الدِّرْدم، أي: الناقة المسِنَّة، بمعنى أنه صار ردُّ الأهوازي كالناقة المسِنَّة من حيث ضعف القوّة وفقدان القيمة.

(٤) أي: بكتابه: (تبيين كذب المفتري فيما نَسَب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري).

(٥) وهو كتابه (كشف الغطا عن محض الخطا) في ذم الأشعري، وقد ساق فيه كثيرًا من الأخبار من رسالة (مثالب ابن أبي البشر) لأبي عليّ الأهوازي، ومن كتاب (ذمّ الكلام وأهله) لأبي إسماعيل الهروي.

أمور مدلَّسة، ودراهم مزيَّفة، إذا تحقَّقها البصيرُ وتأمَّلها الخبيرُ علم أنها ظاهرة الجودة، وباطنة الفساد، فأردت أن أبيِّن ذلك وأوضِّحه وأشهده وأفضحه، وسمَّيته: (جمع الجيوش والدساكر علىٰ ابن عساكر)، حيث بالَ وخرئ وتعصّب للأشعري، وردَّ علىٰ الصحيح النبويّ، وزعم أنَّه كذّاب مفتري، والله أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم وهو حسبنا ونعم الوكيل. انتهىٰ

أقول في الجواب:

اعترف المعترِضُ في أوّل كتابه بأنّ غالبَ ما كتبه الأهوازيُّ في ثَلْبِ الإمام الأشعري كـ(دَرَادِم)، وهي جمع الدَّرْدم، أي الناقة المسِنَّة، يريد بها أنَّ ردّ الأهوازي كالناقة المسِنَّة مِن حيث ضعفُ القوّة وفُقدان القِيمة بين الناس، ثم بالغ في تهوين ردِّ الأهوازي بقوله: (قد ردّها أبو القاسم بن عساكر).

لو كان ما كتبه الأهوازيُّ رَدًّا علميًّا، ونقدًا صحيحًا، مشيّدًا بالأدلة والبراهين لما صار ضعيفا ومُسِنًّا، ولما طَرَأ عليه الضَّعفُ والوَهَنُ وإن ردَّ عليه مئةُ حافظٍ، ثم لو لم يكن ما سطَّره ضئيلًا وضعيفًا لما احتاج إلىٰ من ينصره ويعضده، لكن الباطل لا يصير حقًّا وإن نصره الناصرون.

ثم اعترف ابنُ المبرد ثانيًا بأنّ ما كتبه الحافظُ ابن عساكر في ردِّه علىٰ الأهوازي فيه ابداعٌ من حيث وضعه، كما قال: (فرأيته كتابا قد أبدع في وضعه، وأجاد في تصنيفه فهو من جهة الوضع وضعٌ جيِّد علىٰ طريقة المحدِّثين، بحيث إذا رآه المرءُ أوقعه في أعظم شبهة).

هكذا شهد المعترضُ لجودة ما كتبه الحافظ ابن عساكر، ولم يقتصر ثناؤُه علىٰ ظاهر الكتاب، بل شهد رغمَ أنفِه علىٰ أن كتابه يحمل التأثير.

ثم بيَّن المعترضُ مرادَه مِن جمعِ الجُيُوش والدَّسَاكر، وأفصحَ عن قصدِه وهَدفِه من جمعها، ألا وهو الظلمُ لأخيه المسلم، وجمع الجيوش للحرب ضدّه.

ثم أظهر المعترضُ سوءَ نيَّتِه من وراءِ ذلك وقال: (فأردتُ أن أبيِّن ذلك وأوضِّحه وأشهده وأفضِّحه..، حيث بالَ وخرئ...).

نعم أمَّا الحافظُ ابن عساكر فقد أبدع في وضع كتابه، وأجاد في تصنيفه، واختار له طريقة المحدثين، فخرج كتابًا نفيسًا في بابه، ورئيسًا في موضوعه، يتضمّن التأثير، ولذا ما زال الأئمةُ بعد صدوره ينصحون بالرجوع إليه لمن أراد معرفة الإمام الأشعري وأصحابه، كما قال الحافظان الكبيران الذهبي وابن حجر العسقلاني.

أما أنت يا من رحمك الله فما أبدعت في كتابك وما أحسنت في تصنيفك، وما سلكت فيه طريقة المحدثين، ولا سبيل المنْصِفين، بل أتيتَ فيه بالأكاذيب الشِّنيعة والأقوال القبيحة، ثم أتيت فيه بالأحاديث الموضوعة، وألحقتها بالضعاف المردودة، وناصرتها بأخواتها، وآثرت فيه التعبيرات الخبيثة التي تشمئزّ النفوسُ لسماعها، وحصلتَ فيه على المرتبة الأولى في كثرة الحلف، ومع ذلك كلِّه لم تكن نيتُك فيه خالصةً، لأنك أردت بكتابك هذا شيئًا، وقد أشركتَ معه تفضيحَ الحافظِ ابن عساكر، فكيف يجيبُ الله تعالى دعاءَك الذي دعوت به عقبَه: (واللهَ أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم...) وقد قال الله تعالى فيما رواه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هيرة ﷺ: «... مَن عَمِلَ عَمَلًا أشْرَكت فيه مَعِي غيرِي، تَرَكْتُهُ وشِرْكَهُ»، لعلك أردت توضيح ما في كتاب (تبيين كذب المفتري) لكنّك أشركتَ معه تفضيح الحافظ ابن عساكر فأنّى يستجاب لك!

ثم أخذ جامعُ الجيوش ضدَّ أخيه المسلم في فصلِ سَرد الأحاديث التي

جاءت في ذمِّ البِدع والكلام، ومن تعصّب لِبدعة أو مُبتدع، أو قام معه ومدحه، فذكر حديثًا بإسناده وقال:

أخبرنا جماعة من شيوخنا، أنا ابن الدعبوب، أنا الحجار، أنا ابن اللَّتِيّ، أنا أبو الوقت السجزي، أنا شيخ الإسلام الأنصاري، أنا محمد بن أحمد الحافظ، أنا علي بن أحمد الجرجاني، ثنا محمد بن معن المروزي،

قال شيخ الإسلام: وأخبرنيه غالب بن علي، أنا محمد بن الحسين، ثنا أحمد بن محمد بن سعيد، ثنا أبو نصر الرباطي، قالا: ثنا محمد بن علي، ثنا أبو حمزة السكري، عن إبراهيم الصائغ، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والركون إلىٰ أصحاب الأهواء، فإنهم بطروا النعمة، وأظهروا البدعة، وخالفوا السنة، ونطقوا بالشبهة، وتابعوا الشيطان، فقولهم الإفك وأكلهم السحت». انتهىٰ كلامه.

أقول:

هذا هوُ الحديث الأولُ الذي ابتدأ به جامعُ الجيوش كتابَه، وهو حديث موضوعٌ، أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال عنه الحافظ الذهبي في (تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي) ١/٧٩: فِيه أَحْمد بن مُحَمَّد بن عَليّ بن الحسن بن شَقِيق، عَن أبيه. قَالَ ابن عدي: هَذَا كذب، وَأحمد وَضّاع.

وقال ابن عراق الكناني في (تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة) ١/٣١٠:

قلت: رواه أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» من طريقين، من حديث محمد بن علي بن الحسن بن شقيق، لا من حديث ولده أحمد، ومحمد من رجال

الترمذي والنسائي، قال في (التقريب): ثقة، صاحب حديث انتهى، لكن الراويين عنه، محمد بن معن بن سُمَيْدع المروزي، ومحمد بن أبي سهل الرباطي، لم أعرف حالهما فلينظر فيهما، فإني أخشى أن يكونا سوياه، والله تعالى أعلم.

وهما في الحقيقة مجهولان.

ثم ذكر جامعُ الجيوش حديثًا ثانيًا وقال:

وبه إلى شيخ الإسلام الأنصاري، أنا أحمد بن محمد بن خزيمة، أنا محمد بن الحسين، أنا حامد بن محمد، ثنا علي بن حرب، ثنا أبو الصلت، ثنا عباد بن العوام، ثنا عبد الغفار المدني، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله عند كل بدعة كيد الإسلام وأهله بها وليا يذب عنه بعلاماته» انتهى

وهذا الحديث أيضا موضوعٌ.

قال الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان) ٥/٢٢٩: عبد الغفار: شيخ مدني، حدث عن سعيد بن المُسَيَّب، لا يعرف، وكأنه أبو مريم، فإن خبره موضوع، انتهى.

وأورده العقيلي في (الضعفاء) ٣/١٠٠ وقال: عبد الغفار المديني عن سعيد بن المسيب، مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به.

ثم ذكر حديثا ثالثًا جميعُ طروقها ضعيفة، وألحقه حديثا رابعًا، وقال:

وبه إلى شيخ الإسلام الأنصاري، أنا أحمد بن حمدان، أنا حامد بن محمد الرفاء، ثنا محمد بن المغيرة السكري، ثنا هشام بن عبيد الله الرازي.

ح قال: وثنا يحيى بن عمار، ثنا يحيى بن محمد، ثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكسائي، ثنا سلمة.

ح قال: وأنا الحسين بن محمد، ثنا بشر بن أحمد، ثنا عبد الله بن محمد، ثنا محمود بن غيلان، ومحمد بن عمرو الهروي، وقطن بن إبراهيم، وغير واحد، قالوا: ثنا الجارود بن يزيد، ثنا بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «أترعون، أو قال: أترغبون عن ذكر الفاجر، متىٰ يعرفه الناس؟ اذكروه بما فيه يعرفه الناس». حديث حسن من حديث بهز بن حكيم.

ثم قال جامع الجيوش بعده: وقد رويناه من طرق أخر غير هذه. انتهىٰ

وهذا الحديث الرابع بهذا الإسناد موضوعٌ أيضا، وأحسن ما جاء في رواياته ضعيف جدًّا.

أخرجه البيهقي في السنن (١٠/٢١٠)، وقال: فهذا حديث يعرف بالجارود بن يزيد النيسابوري وأنكره عليه أهل العلم بالحديث، وكذلك أخرجه أبو بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه (رقم ٢٦٢)، وأورده ابن حبان في (المجروحين) (١/٢٢٠) في ترجمة الجارود بن يزيد العامري.

وأورده الذهبي في (الميزان) (١/٢٣٩ ت ٤٠٠) في ترجمة أحمد بن سليمان الحراني وقال: حديث موضوع، ووافقه الحافظ في اللسان (١/١٨١).

وقال الزركشي في (اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة) ص ٤٥:

وأخرج البيهقي في الشعب من جهة الجارود بن يزيد النيسابوري عن بهز ابن حكيم عن ابيه عن جده مرفوعا «أترعون عن ذكر الفاجر اذكروه بما فيه يحذره الناس» وقال: هذا حديث يعد في أفراد الجارود، روىٰ عن غيره وليس بشيء.

وقال شيخ الاسلام الهروي في كتاب «ذم الكلام»: هذا حديث حسن من حديث بهز بن حكيم، وزعم بعض الناس أن الجارود تفرّد به وقد وهم، ثم ساقه

من جهة مكي بن إبراهيم، عن بهز بن حكيم، ومن جهة سفيان عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ، قال: «ليس لفاسق غيبة» انتهى

ولكن قال ابن عدي في «الكامل»: قال أحمد بن حنبل: هذا حديث منكر. وقال يحيى بن معين: الجارود ليس بشيء في الحديث، وقد سرقه من الجارود جماعة من الضعفاء فرووه عن بهز كرواية الجارود، منهم: عمرو ابن الأزهر الواسطي، وعمرو هذا ضعيفٌ.

ومنهم سليمان بن عيسى السنجري، رواه عن الثوري، عن بهز بن حكيم، وهو عن الثوري باطلٌ، وسليمان: منكر الحديث.

ثم ذكر جامعُ الجيوش حديثًا خامسًا وقال:

وبه إلى الأنصاري، أنا الحسن بن علي، أنا أحمد بن إبراهيم، أنا مطين، ثنا جعدبة الليثي، ثنا العلاء بن بشر، عن سفيان، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: «ليس لفاسق غيبة» انتهى

وهو حديث غير ثابت، قال عنه الحفظ السخاوي في (المقاصد الحسنة) ١/٥٦٣:

أخرجه الطبراني وابن عدي في (الكامل)، والقضاعي من حديث جعدية بن يحيى عن العلاء بن بشر عن ابن عيينة عن بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة، عن أبيه، عن جده مرفوعًا به. وأخرجه الهروي في (ذم الكلام) له، وقال: إنه حسن، وليس كذلك، وقد قال ابن عدي: إنه معروف بالعلاء، ومنهم من قال: عنه عن الثوري وهو خطأ، وإنما هو ابن عيينة وهذا اللفظ غير معروف.

وكذا قال الحاكم فيما نقله البيهقي في «الشعب» عنه عقب إيراده له: إنه غير

صحيح ولا معتمد، قال الدارقطني: وابن عيينة لم يسمع من بهز، وللجارود بن يزيد عن بهز بهذا السند نحوه ولفظه: «أترعون عن ذكر الفاجر اذكروه بما فيه يحذره الناس»، أخرجه أبو يعلىٰ والترمذي الحكيم في الثامن والستين بعد المائة من نوادر الأصول له، والعقيلي، وابن عدي، وابن حبان، والطبراني، والبيهقي، وغيرهم، ولا يصح أيضا، فالجارود ممن رمي بالكذب.

وقال الدارقطني: هو من وضعه، ثم سرقه منه جماعة، منهم عمر بن الأزهر عن بهز، وسليمان بن عيسىٰ عن الثوري عن بهز، وسليمان وعمر كذابان.

وقد رواه معمر عن بهز أيضا، أخرجه الطبراني في (الأوسط) من طريق عبد الوهاب أخي عبد الرزاق، وهو كذاب، وقال الطبراني: لم يروه عن معمر غيره، كذا قال.

وللحديث طريق أخرىٰ عن عمر بن الخطاب رواه يوسف بن أبان حدثنا الأبرد بن حاتم، أخبرني منهال السراج عن عمر، وبالجملة فقد قال العقيلي: إنه ليس لهذا الحديث أصل من حديث بهز ولا من حديث غيره، ولا يتابع عليه من طريق يثبت، وقال الفلاس: إنه منكر.

وقال الحافظ في لسان الميزان ٥/٤٦٣: ضعفه أبو الفتح الأزدي، انتهىٰ.

وذكره الحاكم فقال: هذا الحديث غير صحيح.

وذَكَره ابن حِبَّان في (الثقات) فقال: روىٰ عنه جعدبة بن يحيىٰ المناكيرَ.

ثم ذكر جامعُ الجيوش حديثًا سادسًا وقال:

وبه إلىٰ الأنصاري، أنا الحسين بن محمد، ثنا بشر بن أحمد الإسفراييني، ثنا ابن ناجية، ثنا قطن بن إبراهيم، ثنا جارود بن يزيد، عن سفيان الثوري، عن يونس،

عن الحسن ، قال: قال رسول الله ﷺ: «مصارمة الفاجر قربان إلىٰ الله ﷻ» انتهىٰ.

وهذا الحديث أيضا لم يصح له ، لأن في إسناده جارود بن يزيد النيسابوري ، قال عنه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل): سمعت أبي يقول: هو منكر الحديث لا يكتب حديثه ، كذّاب.

ثم نقل عن الدوري أن يحيىٰ بن معين قال: الجارود ليس بشيء. وذكر الخطيب البغدادي في تاريخه بإسناده عن عبد الكريم بن أحمد بن شعيب النسائي أنّه قال: حدثنا أبي ، قال: جارود بن يزيد نيسابوري متروك الحديث. وقال الإمام البخاري عنه: منكر الحديث ، كان أبو أسامة يرميه بالكذب. وقال داود: غير ثقة.

فهذه سبعةُ أحاديث موضوعة بدأ بها ابنُ المبرد كتابه.

ثم ثَمَّنَ في كتابه بما روي عن الحسن البصري وقال:

وبه إلىٰ الأنصاري ، ثنا محمد بن موسىٰ ، ثنا الأصم ، ثنا يحيىٰ ، ثنا عبد الملك بن إبراهيم ، ثنا الصلت بن طريف ، قال: سألت الحسن فقلت: «يا أبا سعيد ، فاجر قد علمت منه فذكر ذلك ، هل ذكره منه أَغيبة هي؟ قال: لا ، ولا كرامة ، ما للفاجر حرمة». انتهىٰ.

وهو حديث ضعيف لجهالة حال الصلت بن طريف ، قال عنه ابن قطان: والصلتُ لا يُعرف حاله.

ومع ذلك تصرّف ابنُ المبرد في المتن كما تصرّف الأنصاريُ في الأصل ، ثم نسب كلٌ منهما إلىٰ الحسن ما روىٰ قتادةُ عن عمر بن الخطاب ﷺ ، وهو قوله: ما للفاجر من حرمة. وقتادة لم يدرك عمر.

إلىٰ آخر ما أورده فيه.

وهذا حال كتابه من حيثُ المقدمة ورواية الأحاديث.

ثم أخذ ابن المبرد في نفي الأشعرية عن الأعلام الذين ذكرهم الحافظ ابن عساكر في «تبيينه» فأتىٰ ابن المبرد بالبلايا، وأظهر من نفسه تعصبًا قد جاوز الحدَّ، حتىٰ أخذ ينكر الحقائق التاريخية.

وأذكر من صنيعه بعض الأمثلة وأقول:

أنكر الشيخُ ابن المبرد أن يكون أبو علي السرخسي من أصحاب الإمام الأشعري، ولم يذكر مستندَه.

فالجواب عنه:

قال عنه الحافظ المؤرِّخ أبو الفداء ابن كثير في كتابه «طبقات الشافعيين» ٢٥١: قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: وقد أخذ عن الشيخ أبي الحسن الأشعري علمَ الكلام، وشهده وهو يقول عند موته: «لعن الله المعتزلة موَّهوا وحرّفوا». وقع لنا من طريقه موطأ الإمام مالك، رضي الله عنه، رواية أبي مصعب.

ثم قال ابن المبرد: وذكر ـ ابن عساكر ـ منهم ـ من الأشاعرة ـ الشريفَ أبا طالب بن المهتدي، وليس بمسلّم له فيه. انتهىٰ

فالجواب: بل عدمُ تسليمه غيرُ مسلّم، لأنّه من المعروف أنّه كان يقول بمذهب الإمام الأشعري.

يقولُ تلميذ أبي طالب بن المهدي أبو محمد الكتاني الدمشقي (المتوفىٰ: ٤٦٦هـ) في كتابه (ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم) ١/١٥٠: توفي شيخنا الشريف أبو طالب عبد الوهاب بن عبد الملك بن المهتدي بالله الفقيه يوم الإثنين

العاشر من شهر رمضان سنة خمس عشرة وأربعمئة

حدّث عن أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن مروان وغيره، وسمعه جدّه الفضل بن جعفر المؤذن، حدّث بشيء يسير، وكان فقيها حافظا للفقه، يذهب إلى مذهب أبي الحسن الأشعري. انتهى

وبه قال الحافظ الذهبي في تاريخه نقلا عنه، ٩/٢٥٥.

فكيف ينكره ابن المبرد غفر الله له!

ثم قال ابن المبرد: وذكر منهم أبا علي بن شاذان، وهذا ليس مسلّم له فيه، فإنه رجل محدِّث حنبلي كبير، افتري عليه في ذلك. انتهى

فالجواب:

لم يفتر الحافظُ ابن عساكر على ابن شاذان، وكلامُ ابن المبرد مردود عليه، ومنقوضٌ من منبعه، لا أصل له ولا زمام، لأن الحافظ الذهبي يقول في «سير أعلام النبلاء» ١٧: ٤١٧ ما نصه: قال الخطيب: كتبنا عنه، وكان صحيح السماع، صدوقا، يفهم الكلام على مذهب أبي الحسن الأشعري، ويشرب النبيذ على مذهب الكوفيّين، ثم تركه بأخرة، كتب عنه جماعة من شيوخنا كالبرقاني، وأبي محمد الخلال. انتهى

فتكذيبُ ابن المبرد لما قاله ابنُ عساكر غيرُ صحيح. وإلى آخر ما أورده من أباطيله.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنه إما جاهل بالتاريخ وعلم الرجال والسير، وإما متعصب شديد يتبع نفسه وهواه.

وبهذه الأمثلة لا يبقىٰ لكلام ابن المبرد وزنٌ في بيان موقف الإمام الشيرازي من الأشعرية.

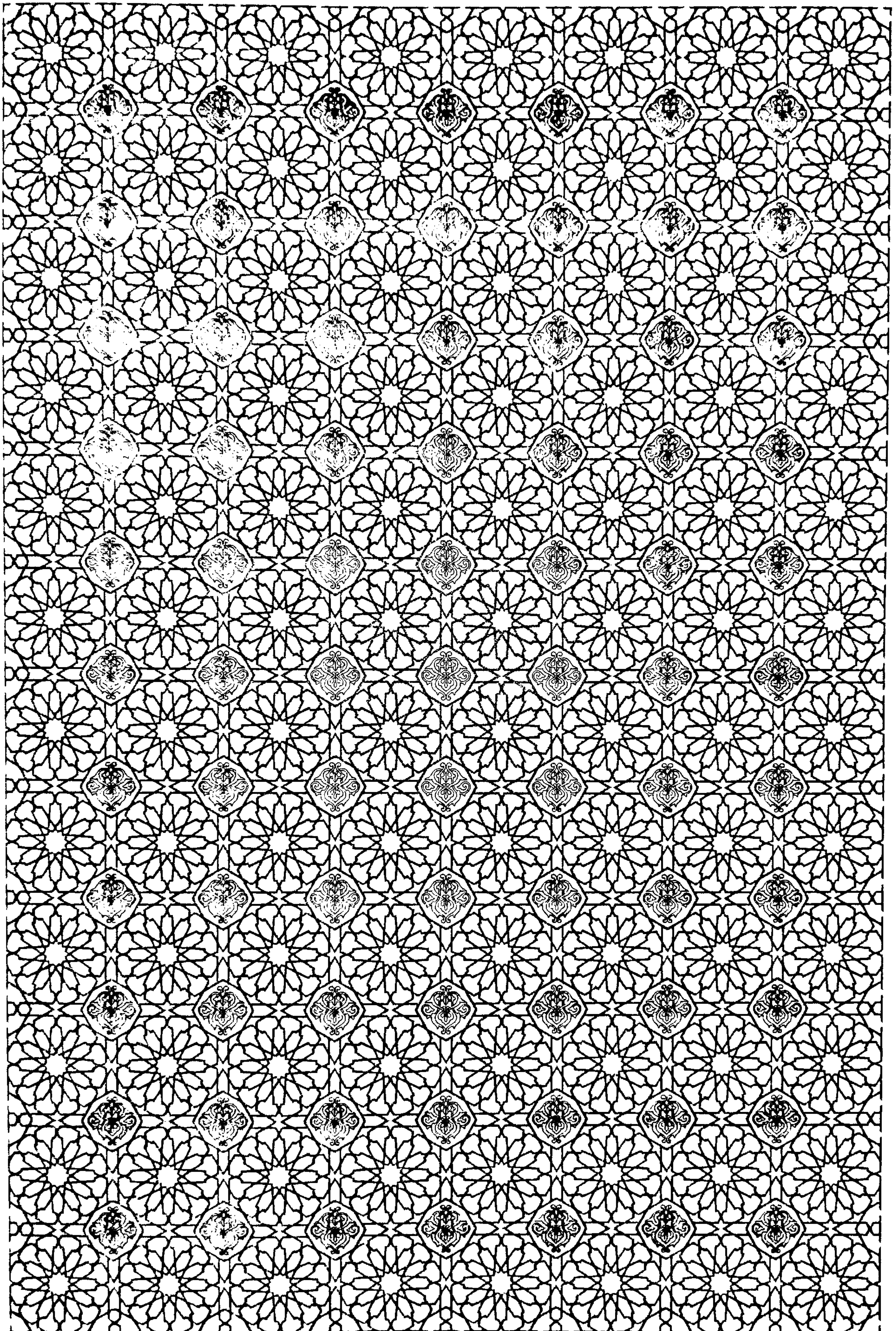
وأعتذرُ من تطويل الفقرة الأخيرة، لكن أردت من خلاله التعريفَ بهذا الكتاب لعلاقته بنفي الأشعرية عن كثير من العلماء بدون حجة وبرهان.

ولأن كلامه في كتابه «جمع الجيوش» في نفي أشعرية الإمام الشيرازي من هذا القبيل المردود عليه.

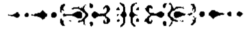
وبعد أن كتبتُ هذه الأسطر وقفتُ علىٰ «كتاب الحدود» للإمام الشيرازي، وهو ثابتٌ النسبة إليه، إذ نقل عنه الإمام النووي في «شرح المهذب»، والزركشي في «البحر المحيط» وفي «تشنيف المسامع»، وفي «سلاسل الذهب»، والحافظ أبو زرعة العراقي في «الغيث الهامع»، والجلال المحلي، وزكريا الأنصاري، والجلال السيوطي وغيرهم، كما ذكر محقِّق الكتاب.

وهذا الكتاب دليل آخر علىٰ كون الإمام الشيرازي علىٰ مذهب الإمام الأشعري وأصحابِه، وأصحابِ أصحابِه، الذين هم طائفة مذهبِ أهل الحق، كما يصفهم الإمام الشيرازي، رضي الله عنه وعن سائر الأئمة المجتهدين، والفقهاء والمحدثين، والقراء والمفسرين والأصوليين والمتكلمين، وحشرنا معهم في زمرة سيدنا ونبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.





الخاتمة



قد ذكرنا أهميةَ ثبوت نسبة الكتاب إلىٰ مؤلفه، وخطورة الخيانة والتزوير في إثباتها، ثم ذكرنا أن هناك بعض الكتب التي كان الناسُ يشكُون في صحة ثبوتها إلىٰ من نسبت إليه، ثم جاء الصيرافي الذي يجيد القيافةَ فأزال الشك وأراح الناس منه، ومثَّلنا لذلك.

ثم ذكرنا أن كتاب «الإشارة» طالما كان يستدعي الشك والتوقف في صحة نسبته إلىٰ الإمام الشيرازي لأسباب معيَّنة.

وبعده أخذنا في البحث عن الحقيقة، وذكرنا كثيرًا من مواقع الشَّبَهِ والتَّطابقِ بين مادَّةِ كتابِ «الإشارة» وبيْنَ ما في كُتُب الإمام الشيرازي، ثم أتبعناها من الأدلة والشواهد ما يثبت لنا صحة نسبة الكتاب إلىٰ الإمام الشيرازي.

ثم أوردنا أهمَّ الشّبهات والأسباب التي كانت تستدعي الشكَّ والريب في نسبة الكتاب، فأجبنا عن هذه الشبهات ورددناها بما فيه الكفاية.

وزيادً على ذلك أتينا بكلام الإمام السيوطي من كتابه «أنْشَاب الكُتُب في أنْسَاب الكُتُب» وبإسناده في رواية كُتُب الشيرازي وقد ذكر من ضمنِها كتاب «الإشارة».

ثم تكلّمنا عن أشعريّة الإمام الشيرازي وأثبتنا أنه أشعريٌّ، ورددنا قول من قال بخلاف ذلك، وذكرنا أدلّتهم، ثم قمنا بالجواب عنها، وبيانِ ما فيها من ضعف الاستدلال، حتىٰ أثبتنا أدلتَهم أدلةً عَليْهم، وقد كَانُوا يحسبون أنّها لهم.

إذ كلُّ من درسَ حياةَ الإمام الشيرازي وأخذ يتتبع مراحل حياته يجده يأخذ

الحديثَ عن الأشاعرة، والأصولَ عن الأشاعرة، وعلمَ الكلام عن الأشاعرة، والفقهَ عن الأشاعرة، ويصحبُ الأشاعرة، ويدرِّسُ في مدرسة الأشاعرة[١]، ثم يسافر مع فرقة الأشاعرة، ويكون من يأخذ بلجام فرسه كبيرُ الأشاعرة، ثم عند الاختلاف والفتنة يقف مع الأشاعرة، ثم يُشهِد الله علىٰ رؤوس الخلائق ويكتب الرسالة إلىٰ الخليفة بأن الأشاعرة سادةُ وأشراف أهل السنة، ثم يكتب مرة أخرىٰ، ثم يؤلِّف كتابه «الإشارة إلىٰ مذهب أهل الحق» ويقصد به مذهب الأشاعرة، ثم يأتي من بعده أئمةٌ أشاعرةٌ يشرحون كُتبَه.

فبأي دليل بعد كلِّ هذا ينكرون علىٰ أشعرية الإمام الشيرازي ؟!

وكل هذا الذي تقدم لنا ذكرُه لا يدعُ أيَّ شكٍ وريبةٍ في أنَّ كتاب «الإشارة إلىٰ مذهبِ أهلِ الحقِّ» هو من تأليف الإمام أبي إسحاق الشيرازي الأشعري رحمه الله تعالىٰ.

ولا ينكر ذلك إلا معاند أو مكابر.

ولعل في هذا القدر كفايةٌ لمن كان له قصدٌ ونيةٌ، ولمعرفة الحق والصواب عزمٌ وهمةٌ.

وصلىٰ الله تعالىٰ وسلم علىٰ رسوله محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

كتبه الراجي عفو ربه ورضا خالقه

محمد سيد بن محمد حبيب بن رمضان بن محمد بن سليمان المِعَرْصِيّ الدَّاغِسْتَانِي

وذلك: في ٨ جمادىٰ الأولىٰ من سنة ١٤٤٥ الهجرية.

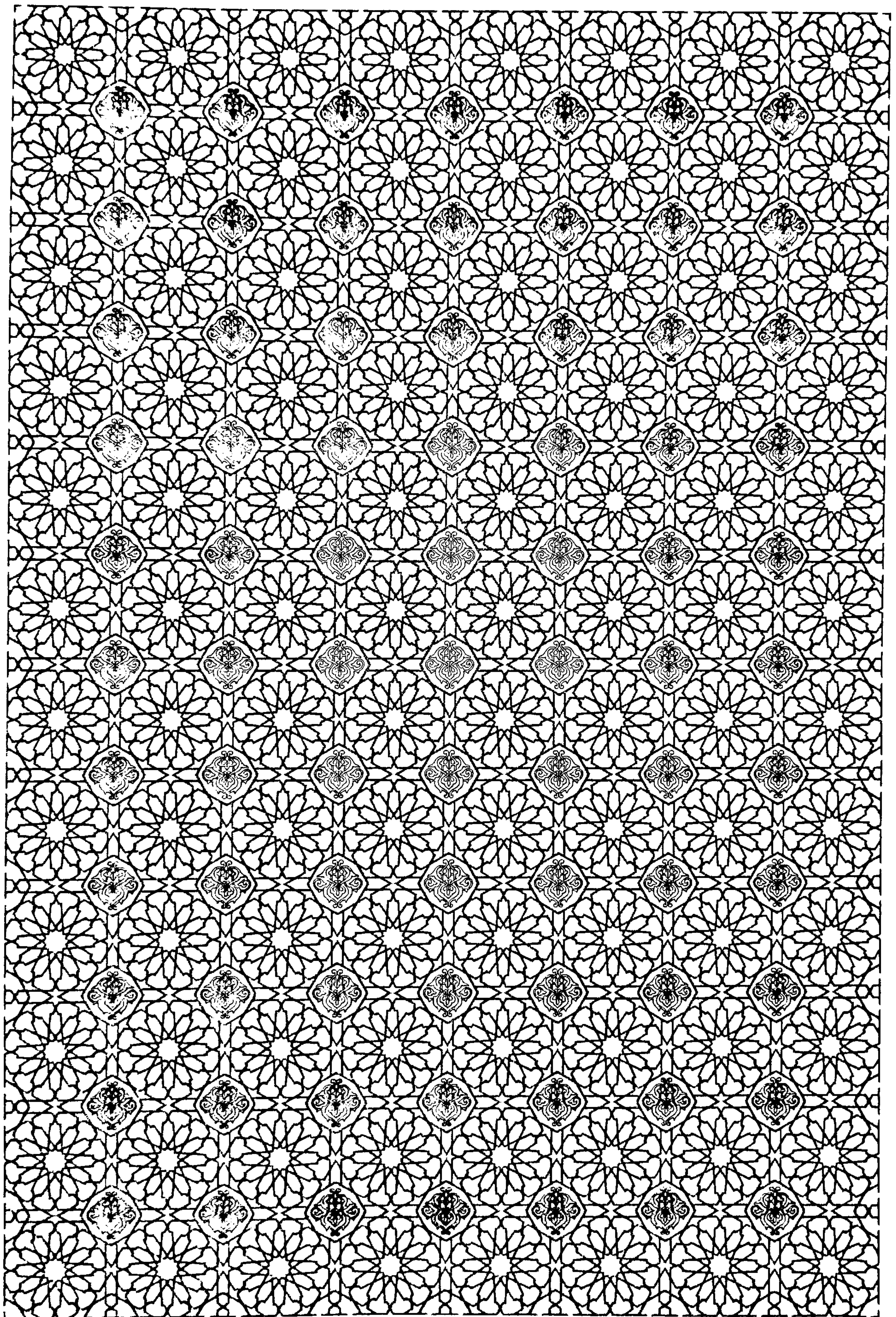
مصر، القاهرة المحروسة

مدينة نصر

(١) وقد كان اسم الأشعري مكتوبًا علىٰ باب المدرسة النظامية.

الفَهَارس

* فهرس الآيات القرآنية
* فهرس الأحاديث النبوية
* فهرس الآثار والأخبار
* فهرس الأشعار
* المراجع والمصادر
* فهرس الموضوعات



فهرس الآيات

الآية	السورة والآية	الصفحة
﴿الٓمٓ﴾	البقرة: ١	١٠٤
﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾	البقرة: ١٦٣	٧٦
﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾	البقرة: ٢٣	١٢٢
﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾	البقرة: ٢٤	١٢٣
﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾	البقرة: ٢٥٥	١٠٩
﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	البقرة: ٢٨٢	٧٨
﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	البقرة: ٢٨٤	٧٩
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾	البقرة: ٤٣	١٢٨
﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾	آل عمران: ١٣٣	١٢٣
﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾	آل عمران: ٧	١١٦
﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾	آل عمران: ٧	١١٦
﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾	آل عمران: ٩٥	٧٣
﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ﴾	النساء: ١١٥	١٢٧
﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾	النساء: ١٦٤	٩٠
﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾	النساء: ١٦٥	٨١
﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾	النساء: ١٦٦	٧٨
﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾	النساء: ٣٥	٩٩

الآية	السورة والآية	الصفحة
﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾	الحجرات: ٩	١٤٠
﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾	النجم: ١	١٠٥
﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾	النجم: ١٠	١٢٢
﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾	النجم: ١١	١٢٣
﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾	النجم: ١٨	١٢٢
﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾	النجم: ٣٩	١٣٠
﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾	الرحمن: ١-٣	٩٠
﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۝٥٨ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾	الواقعة: ٥٨-٥٩	٧٢
﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ﴾	الواقعة: ٦٩	٧٢
﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾	الواقعة: ٧٩	١٠٩
﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾	الحشر: ١٠ ١٤٢	
﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾	الحشر: ٧	١٢٤
﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾	المنافقون: ١	١٤٦
﴿ذِكْرًا ۝١٠ رَّسُولًا﴾	الطلاق: ١٠-١١	١٠٣
﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾	التحريم: ٤	١٣٥
﴿وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ ۝٥١ وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾	القلم: ٥١-٥٢	١٠٣
﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾	المزمل: ٢٠	٩٧
﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾	المزمل: ٢٠	١٠٨
﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾	الإنسان: ٣٠	٨٥
﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	البروج: ١٦	٨٠



فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأخبار والآثار



فهرس الأبيات الشعرية

البيت			الصفحة
وعامَلتَ مَولاكَ الكَريمَ مُخالِصًا	❦	بِقَولِ الإمامِ الشافِعيِّ المؤيَّدِ	٢٠١
وقد رضيتُ عليًّا قُدوةً عَلَمًا	❦	وما رضيتُ بِقتلِ الشيخِ في الدَّارِ	١٤٣
وقد مددت يدي بالذل مبتهلاً	❦	إليك يا خير من مدت إليه يد	٥٢
وقلت يا عدتي في كل نائبة	❦	من عليه لكشف الضر أعتمد	٥٢
يخبر عن أفلاكها وبروجها	❦	وما عنده علم بما في المغيب	٥٢
يقد ويفرئ في اللقاء كأنه	❦	لسان أبي إسحاق في مجلس النظر	٣٧



المراجع والمصادر

١. الإشارة إلىٰ مذهب أهل الحق، للإمام أبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: الشيخ محمد حسن، طبعة دار الكتب العلمية، وعليها كان اعتمادي في ذكر أرقام الصفحات.

٢. البداية والنهاية للإمام الحافظ ابن كثير تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م

٣. تشنيف المسامع بجمع الجوامع، للإمام الزركشي، دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز ـ عبد الله ربيع، طبعة مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث.

٤. تاج العروس من جواهر القاموس للعلامة اللغوي الزبيدي (طبعة دار الكويت)

٥. تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري للحافظ ابن عساكر (دار الكتاب العربي بيروت الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤

٦. تاريخ الإسلام وفيات المشاهير والأعلام، للإمام الذهبي، طبعة دار الغرب الإسلامي.

٧. التاريخ الصغير، للإمام البخاري، تحقيق يوسف المرعشلي، طبعة مكتبة المعارف.

٨. جامع الترمذي، (طبعة دار مؤسسة الرسالة الناشرون)

٩. سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي، (طبعة دار مؤسسة الرسالة)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ـ بشار معروف ـ آخرون.

١٠. سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسىٰ البابي الحلبي.

١١. سنن النسائي، (طبعة دار مؤسسة الرسالة الناشرون)، تحقيق: ياسر حسن ـ عزالدين ضلي ـ عماد الطيار.

١٢. السنة، للإمام أبي بكر الخلال، طبعة دار الراية ـ الرياض.

١٣. سنن سعيد بن منصور، طبعة الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.

١٤. شرح صحيح مسلم، للإمام النووي، تحقيق: مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث ماهر حبوش، عمار بكور، ياسر حسن، رضوان مامو، موفق منصور، (طبعة دار

مؤسسة الرسالة الناشرون).
١٥. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن عماد، (طبعة دار ابن كثير)، بعناية الشيخ عبد القادر الأرناؤوط.
١٦. شرح مشكل الآثار، للحافظ أبي جعفر الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، طبعة دار مؤسسة الرسالة.
١٧. شرح الإرشاد، لأبي القاسم الأنصاري، طبعة دار الضياء الكويت تحقيق الشيخ خالد حماد العدواني.
١٨. شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للحافظ اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، طبعة دار طيبة ـ السعودية.
١٩. طبقات الشافعية الكبرىٰ، للإمام تاج الدين السبكي، طبعة فيصل عيسىٰ البابي الحلبي، تحقيق الشيخين عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي.
٢٠. فتح الباري شرح صحيح الإمام البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، (طبعة الرسالة العالمية).
٢١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (طبعة دار الكتب العلمية).
٢٢. كتاب السنة، لابن أبي العاصم، تحقيق الشيخ الألباني مع زيادات الشيخ زهير الشاويش، طبعة دار المكتب الإسلامي.
٢٣. لسان الميزان، للحافظ ابن حجر العسقلاني، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، (طبعة دار البشائر الإسلامية).
٢٤. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي طبعة (دار الكتب العلمية)
٢٥. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين الهيثمي، (طبعة دار المنهاج)، تحقيق حسين سليم الداراني.
٢٦. معالم السنن، للإمام الخطابي، طبعة مؤسسة الرسالة ناشرون ـ بيروت، تحقيق ياسر حسن ـ عزالدين ضلي ـ عماد الطيار.
٢٧. المستدرك، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم، تحقيق مصطفىٰ عبد القادر عطا،

طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٨. المقاصد الحسنة، للحافظ السخاوي، المحقق: محمد عثمان الخشت الناشر: دار الكتاب العربي بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٩. مسند الإمام أحمد، (طبعة دار المنهاج).

٣٠. مختصر صحيح مسلم، للحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري، تحقيق الشيخ الألباني طبعة دار المكتب الإسلامي.

٣١. المعجم الصغير، للإمام الطبراني، (طبعة دار الكتب العلمية).

٣٢. الوافي في الوفيات، للصفدي (طبعة دار الكتب العلمية).

٣٣. تهذيب الأسماء واللغات للإمام النووي دار النشر: دار الفكر مدينة النشر: بيروت سنة النشر: ١٩٩٦ الطبعة: الأولى.

٣٤. المجموع شرح المهذب للإمام يحي بن شرف النووي دار عالم الكتاب تاريخ النشر: ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣ م

٣٥. طبقات الشافعيين للإمام الحافظ ابن كثير، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب الناشر: مكتبة الثقافة الدينية تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م

٣٦. سلم الوصول إلى طبقات الفحول لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول ـ تركيا، عام النشر: ٢٠١٠ م

٣٧. تاريخ مدينة السلام للإمام الحافظ الخطيب البغدادي طبعة دار الغرب الإسلامي، تحقيق الشيخ بشار عواد معروف.

٣٨. تاريخ دمشق لابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام النشر: ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م

٣٩. المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور لتقي الدين الحنبلي المحقق: خالد حيدر الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع سنة النشر ١٤١٤هـ

٤٠. الأنساب للحافظ السمعاني المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢م

٤١ . طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ، المحقق: محيي الدين علي نجيب الناشر: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت الطبعة: الأولى ، ١٩٩٢م

٤٢ . العقد المذهب في طبقات حملة المذهب لابن الملقن الشافعي ، المحقق: أيمن نصر الأزهري ـ سيد مهني الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان الطبعة: الأولي ، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م

٤٣ . طبقات الشافعية ١٩٨/١ لجمال الدين الإسنوي. تحقيق: كمال يوسف الحوت الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى ٢٠٠٢ م

٤٤ . التاريخ المعتبر في أنباء من غبر لمجير الدين العليمي. تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين إشراف: نور الدين طالب الناشر: دار النوادر ، سوريا الطبعة: الأولى ، ١٤٣١ هـ ـ ٢٠١١ م

٤٥ . المستفاد لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي. المحقق: الدكتور عبد الرحمن عبد الحميد البر الناشر: دار الوفاء ـ دار الأندلس الخضراء الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م

٤٦ . أنْشَاب الكُتُب في أنسَابِ الكُتُب للإمام الحافظ السيوطي ، طبعة جائزة دبي.

٤٧ . شرح اللمع لابي أسحاق الشيرازي. تحقيق: عبد المجيد تركي الناشر: دار الغرب الإسلامي

٤٨ . الإشارة إلى مذهب أهل الحق للإمام الفقيه أبي إسحاق الشيرازي ، طبعة دار الكتاب العربي تحقيق الشيخ محمد الزبيدي ، سنة ١٣١٩هـ.

٤٩ . الكامل في التاريخ للإمام عز الدين ابن الأثير ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري الناشر: دار الكتاب العربي ، بيروت ـ لبنان الطبعة: الأولى ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م

٥٠ . الضعفاء الكبير للعقيلي ، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي الناشر: دار المكتبة العلمية ـ بيروت الطبعة: الأولى ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م

٥١ . الإبانة الكبرى لابن بطة المحقق: رضا معطي ، وعثمان الأثيوبي ، ويوسف الوابل ، والوليد بن سيف النصر ، وحمد التويجري الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع ، الرياض

٥٢ . جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر الطبري المحقق: أحمد محمد شاكر الناشر:

مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م

٥٣. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد القرطبي المحقق: هشام سمير البخاري الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م

٥٤. اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي. المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت/ لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م

٥٥. الإنصاف للقاضي أبو بكر الباقلاني المالكي طبعة دار الكتب العلمية

٥٦. المستدرك على الصحيحين للحاكم. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١ ـ ١٩٩٠

٥٧. معالم السنن للإمام الخطابي الناشر: المطبعة العلمية ـ حلب الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢ م

٥٨. سراج المريدين للإمام الحافظ أبي بكر العربي المعافري

٥٩. خلق أفعال العباد للإمام البخاري. المحقق: فهد بن سليمان الفهيد الناشر: دار أطلس الخضراء الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥ هـ

٦٠. سيرة ابن هشام تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥

٦١. السنن الكبرى للحافظ البيهقي. المحقق: محمد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنات الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م

٦٢. تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ ابن أبي حاتم الرازي. المحقق: أسعد محمد الطيب الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز ـ المملكة العربية السعودية الطبعة: الثالثة ـ ١٤١٩ هـ

٦٣. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للإمام الحافظ البيهقي. المحقق: أحمد عصام الكاتب الناشر: دار الآفاق الجديدة ـ بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ.

٦٤. المعجم الكبير للطبراني. المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي دار النشر: مكتبة

ابن تيمية ـ القاهرة الطبعة: الثانية

٦٥. نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ للحكيم الترمذي. المحقق: عبد الرحمن عميرة الناشر: دار الجيل ـ بيروت

٦٦. مسند الإمام البزار الناشر: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)

٦٧. تذكرة الموضوعات لمحمد طاهر الهندي الفَتَّنِي. الناشر: إدارة الطباعة المنيرية الطبعة: الأولى، ١٣٤٣ هـ

٦٨. إكمال المُعلم بفوائِد مسلِم للقاضي عياض. المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م

٦٩. فضائل الصحابة للإمام أحمد. المحقق: د. وصي الله محمد عباس الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣

٧٠. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للإمام الحافظ السيوطي. المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦م

٧١. الزواجر عن اقتراف الكبائر للفقيه ابن حجر الهيتمي. الناشر: دار الفكر الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م

٧٢. بحر الدموع لجمال الدين أبي الفرج الجوزي. المحقق: جمال محمود مصطفى الناشر: دار الفجر للتراث الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م

٧٣. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم. الناشر: السعادة ـ بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م

٧٤. مسند أبي داود الطيالسي. المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي الناشر: دار هجر ـ مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م

٧٥. الجُمَل المنسوب إلى الإمام الخليل بن أحمد الفهاريدي. المحقق: د. فخر الدين قباوة الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

٧٦. كتاب الجمل المنسوب للخليل بن أحمد: دراسة توثيقية الشيخ محمد عبد الفتاح العمراوي
٧٧. كتابُ العَيْن المنسوب أيضا إلىٰ الإمام الخليل بن أحمد الفهاريدي
٧٨. التمهيد للإمام القاضي أبي بكر الباقلاني
٧٩. النكت في المسائل المختلف فيها بين الإمامين أبي حنيفة والشافعي لأبي إسحاق الشيرازي. المحققة: إيمان بنت سعد الطويرقي إشراف: أ. د. حامد أبو طالب
٨٠. الفتاوىٰ الكبرىٰ لابن تيمية الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م
٨١. جمع الجيوش والدساكر علىٰ ابن عساكر لابن المبرد. الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية الطبعة: الأولىٰ، ٢٠٠٤
٨٢. المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الجرجاني. المحقق: د. زياد محمد منصور الناشر: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٠
٨٣. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان. المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي ـ حلب الطبعة: الأولىٰ، ١٣٩٦هـ
٨٤. اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة للعلامة الزركشي. المحقق: محمد بن لطفي الصباغ الناشر: المكتب الإسلامي
٨٥. ذم الكلام وأهله للهروي. المحقق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل الناشر: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م
٨٦. الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي. الناشر: دار الفكر ـ بيروت الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ ـ ١٩٨٨تحقيق: يحيىٰ مختار غزاوي
٨٧. شعب الإيمان للحافظ البيهقي. الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠ تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول
٨٨. المعجم الأوسط للإمام الطبراني. المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني الناشر: دار الحرمين ـ القاهرة

٨٩. الثقات للحافظ ابن حبان. الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣

٩٠. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم. الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند

٩١. ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن الأكفاني. المحقق: د. عبد الله بن أحمد بن سلمان الحمد الناشر: دار العاصمة - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩

٩٢. البحر المحيط للعلامة الزركشي. الناشر: دار الكتبي الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

٩٣. سلاسل الذهب للعلامة بدر الدين الزركشي. تحقيق ودراسة: محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي

٩٤. اللمع في أصول الفقه للإمام أبي إسحاق الشيرازي. الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ.

٩٥. المهذب في فقه الإمام الشافعي للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الشيرازي. الناشر: دار الكتب العلمية

٩٦. التبصرة في أصول الفقه للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الشيرازي. المحقق: د. محمد حسن هيتو الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ

٩٧. طبقات الفقهاء للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الشيرازي. المحقق: إحسان عباس الناشر: دار الرائد العربي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٩٧٠م

٩٨. كتاب الحدود للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الشيرازي. تحقيق عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، طبعة دار الركائز.

٩٩. الإشارة إلى مذهب أهل الحق لأبي إسحاق الشيرازي. تحقيق محمد الجلیند، طبعة مركز السنة والسيرة بمصر سنة ١٤٢٠هـ وشارك مع الجليد في تحقيقه: أمل محمد لطفي وأحمد بهجت أحمد.

١٠٠. الإشارة إلى مذهب أهل الحق لأبي إسحاق الشيرازي. تحقيق: محمد حسن إسماعيل عدد الأجزاء: ١ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى/ ١٤٢٥ هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

